



730

الاحد 01 تشرين الثاني 2015

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «25» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تلاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

اتجاهات الأفق القادم!

يرتفع مع كل يوم جديد مستوى وحجم ونوعية النشاط السياسي الدولي والإقليمي والمحلي المرتبط بحل الأزمة السورية، حتى بات تجميع مستجدات ذلك النشاط كلها، بين أسبوع وتاليه، أمراً في غاية الصعوبة، وهو ما يؤكد، إلى جانب نضوج الأزمة السورية للحل، نضوج الوضع الدولي بأسره نحو انعطافات كبرى سمتها هي تثبيت الموازين العالمية الجديدة واستكمال ترجمتها..

إن ما نتج حتى اللحظة عن اجتماعي فيينا الأول والثاني وما جرى من اجتماعات وتصريحات عديدة على هامشهما هو تذييل نهائي للعقبات التي وضعت عمداً في وجه جنيف2، سواء منها العقبات الجدية، وعلى رأسها استبعاد إيران من المشاركة في الحل، وشكل وتركيبة وفد المعارضة السورية، أو العقبات الوهمية والشكلية المتعلقة بالشروط التعجيزية المسبقة، التي استخدمت ولا تزال - وإن بحدود أضيق - كذرائع لعرقلة الحل وتأخيرها. بالإضافة إلى ذلك فإن تواتر اجتماعات فيينا السريع الأول والثاني والثالث الذي يقال إنه سيعقد في غضون أسبوعين، ضاماً وفدين عن النظام والمعارضة، يشير إلى اقتراب سورية من ربع الساعة الأخير في أزمتها بشكها الديموي العنيف القائم، ليشرع الباب أمام أفق جديد سبتداً ملامحه وتفاصيله بالظهور والتشكل تبعاً خلال المرحلة المقبلة.

وإذا كانت البلاد على أهبة الانتقال نحو أفق جديد لم تظهر تفاصيله الدقيقة حتى الآن، وهو أمر طبيعي، إلا أن خطوطاً عامة أساسية ستعرض نفسها بقوة التوازن الدولي الجديد.

كانت عناوين العقود الثلاثة الماضية أمريكية بمجملها، وهي عناوين باتت معروفة بمضامينها العميقة وبتجاربها المرة التي عاشتها شعوب العالم في فترة ربما سيحكم عليها التاريخ لاحقاً بأنها أسوأ ما مر عليه، ومن أبرزها: التقسيم والتفتيت والشحن الطائفي والقومي، النزاعات المستمرة والقاسية بين مختلف الدول الفقيرة، النهب الغربي المتوحش لبلدان العالم الثالث وما يستتزمه في تلك البلدان من تطبيق لوصفات الليبرالية الاقتصادية المصحوبة بفساد متفول وبقمع مستشر، والخ..

من عناوين سوداء. وفي مقابل ذلك كله، فإن المرحلة الجديدة التي سيدخلها العالم بأسره بشكل تدريجي، ومن ضمنه سورية، ستخضع لميزان دولي جديد يحد من نفوذ واشنطن وحلفائها، مرجعاً إياها وإياهم إلى الحدود الطبيعية التي تتناسب مع قواهم الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي السياسية والعسكرية، ما يعني أن المرحلة القادمة ستحمل عناوينها الكبرى وأبرزها: «سيادة القانون الدولي» بشكها الحقيقي الذي يعكس ميزاناً موضوعياً يفتح الباب أمام حل مختلف القضايا العالقة منذ عقود، وبما يتضمن إعادة الاعتبار بشكل ملموس لحق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا الحق الذي يجد ترجمته الأهم اليوم في حاجة شعوب العالم الثالث، وبينها الشعب السوري، إلى تغيير وطني ديمقراطي جذري عميق، سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً، يبتعد عن الوصفات الليبرالية الأمريكية المدمرة، سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً..

إن انحسار دور الولايات المتحدة في سورية والمنطقة - الذي تجلت معالم جديدة له بصيغة بيان فيينا ومضامينه التي تركز حق السوريين في تقرير مصيرهم ومستقبلهم السياسي بأنفسهم - سينعكس، لا على شكل المرحلة الانتقالية القادمة، فحسب، بل وعلى مضامينها والأفاق التي ستفتحها، وأهم ما في الأمر أن المرحلة المقبلة ستشهد عودة الحركة الشعبية مجدداً بزخم أكبر من السابق وبنضج أعلى وأشد، بحيث يبقى على عاتقها أن ترفع تنظيمها نحو التعاطي الجدي في الشأن السياسي وصولاً إلى إنجاز التغييرات التي تنتشدها.



[04]

«فيينا»

تقدم على الطريق

شؤون عربية ودولية

«التمهير السياسي»
معدب بالمواجهات

16

شؤون اقتصادية

قروض الكبار المتعثرة..
جولة مماطلة جديدة

12

شؤون محلية

مأساة منتجي
حمضيات الساحل

09

شؤون محلية

المشافي الخاصة
المعاملة SP والدفع \$

07

معمل «مسالكو»..

ظلم للعامل وتواطؤ مع الفاسدين



. قريباً من رائحة الدم الذكية التي تفوح من الأرض السورية، تفوح روائح ننانة الفساد في أجهزة الدولة التي من المفروض أن تحمي العامل، كونه اللبنة الأساسية لتعافي الوطن، فساد يبدأ بمؤسسة التأمينات الاجتماعية ولا ينتهي بمواقع أخرى ذات صلة بمصالح العمال.

تخضع لأي نوع من التأمين، فلا تحمل نمراً صناعية، حيث كانت تهرب وتخبأ عندما تأتي اللجان التأمينية ودوريات الترمين، أضف لذلك أنه حتى هذه الآلات أصبحت شبه تالفة، بسبب الإهمال فلا يوجد فيها أدنى وسائل الحماية وتصلح «بالسكاجة»، وذلك كله من أجل التوفير، فمثلاً لا يوجد بأي منها كشاف أمامي أو خلفي، والسائقون يعانون الأمرين في الوردية المسائية» زيادة معاشات والمحسوبيات «على قفا مين يشيل»؛ وعندما بحثنا عن المعاشات والأجور تفاجأنا بالمحسوبيات التي تطال العمال ففي الشهر الماضي، وبعد إضراب العمال داخل المعمل احتجاجاً على قلة الرواتب بالمقارنة مع غلاء المعيشة، زيدت المعاشات للعمال بشكل فوضوي غير عادل، فكل مدير قسم تركت له حرية الاختيار على أساس العامل الأكفأ، لكنهم بدلا من معيار الكفاءة اتخذوا معيار القرابة والصدقة، فزادوا لهم -طبعاً- النسبة الأكبر وكل قريب من رئيس القسم حصل على تلك الزيادة، أما العامل المجد فكان مغيباً، ومبالغ الزيادة تراوحت بين 10-30%، والظلم لم يتوقف عند هذا الحد بل امتد ليبلغ الزيادة الأخيرة للدولة، فلا وجود لها في معاملنا الخاصة كالعادة، فلا أحد يحاسب ولا من يحزنون.

نسبة 25% عجز، موضحاً: «إصابتي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات، ولم أحصل بعد على التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بسبب المحسوبيات، حيث كان هناك شاهدان على الحادثة أحدهما ترك المعمل والأخر لا يزال على رأس عمله، وبسبب ذلك يعرقلون المعاملة بحجة جلب الشاهد الآخر، والسماسة على باب التأمينات يطلبون مبالغ كبيرة كي ينجزوا المعاملة، فكيف أحصل على حقي وأنا أصبحت شبه عاجز؟» علماً أن «أبو مفيد» كان ميكانيكياً في قسم الصيانة عندما فقد أصبعه، وأكد لنا أن المهندس المسؤول عنه قد حاول فصله من عمله، بحجة التخفيف من عدد العمال، رغم أنه كان مؤمناً عليه، لكن حلت المشكلة بعد مشاكسات ومطالبة المهندس بالعودة، وأنه لا يحق له فصله، وذلك بنقله إلى قسم الحراسة، فهل من المعقول أن يترك عامل بلا عمل لأنه أصيب أثناء عمله؟ أين نقابة العمال؟

آليات صناعية خارج حدود التأمين:
وفيما يخص الآلات الصناعية وتأمينها فإن أحد المدراء الإداريين في المنشأة، قال: «لدينا خمس رافعات شوكية مدولبة إثنان جانبيية كبيرة وثلاث أمامية صغيرة، فهي غير مسجلة في وزارة النقل، ولا

التأمينات:

استكمالاً لتسليط الضوء على الحقوق المهضومة للعامل في المنشأة الخاصة، يبدو أن قصة العامل المظلوم في معمل مسالكو للألمينيوم الواقع في منطقة الصبورة بريف دمشق لم تنته، فبعد أن طرحنا المشاكل التي يعاني منها العمال في العدد السابق من جريدة «قاسيون» بعنوان «معمل مسالكو.. هضم حقوق بالجملة» تطل برأسها مظالم عديدة، نبدوها بمشكلة حياة العامل التي أصبحت في خطر، فالإصابات بالجملة والحماية مفقودة. حياة العمال على كف عفريت؛ حيث أكد أحد العمال في قسم السحب داخل مؤسسة مسالكو: «أنا أعمل بالقرب من فرن التقسية، وهو يولد حرارة عالية جداً ويصدر الروائح والغازات السامة، ووسائل الحماية لا تتجاوز كمامة صغيرة إن وجدت، يضاف إليها كفان لليدين لا يبدلان إلا بعد معاملة طويلة عريضة، ومن المفروض أن نحصل على لباس خاص ضد الحرارة، وأحذية قاسية «بوط سيفتي»، إلا أن هذه الأشياء الأخيرة لم نرها منذ عملنا في المعمل، فالأحذية توزع على رؤساء الأقسام، والعامل لا حول له ولا قوة، وإصابات العمال بالجملة فلا يخلو يوم من جرح أو حرق أو حتى إصابات قد تصل إلى حد العجز، فكيف أحمي نفسي؟

أحد الشهود مفقود:

أما «أبو مفيد» البالغ من العمر 25 عاماً العامل كحارس بين أنه بعد أن قطعت أصبع سبابته اليسرى عندما هرس تحت سلة لوضع الألمينيوم البالغ وزنها 200 كلغ، وطبعاً دون حماية، أصبحت لديه

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



اللجنة النقابية ..

الدفاع عن حقوق العمال

اللجان النقابية تعتبر قاعدة الانطلاق الأولى في الدفاع عن حقوق ومصحة العمال في أي تجمع عمالي، ويقع عليها عبء المواجهة مع الإدارات أو مع أرباب العمل في القطاع الخاص حيث تكون المهمة أعقد وأصعب بسبب طبيعة العلاقة التي تحكم أرباب العمل مع العمال، وبالتالي مع ممثليهم والمفترض أنهم منتخبون من العمال مباشرة وهذا ما لم يحدث في معظم منشآت القطاع الخاص، بل بالغالب يجري تعيين اللجان إن وجدت بالتوافق بين النقابات وأرباب العمل. حدد قانون التنظيم النقابي رقم (84) دور اللجان النقابية بعدد من المهمات العامة التي تتساق مع الدور العام الموضوع للنقابات وفقاً للدستور القديم وخاصة المادة الثامنة منه، والتي مازال معمولاً بها بحكم الواقع وقوة العادة مما أفقد اللجان النقابية قدرتها على أن تكون فاعلة في الدفاع عن مصالح العمال ومكان العمل.

لقد أنطى قانون التنظيم النقابي باللجان النقابية مهمة الدفاع عن الملكية العامة، والسؤال كيف ستدافع اللجان عن الملكية العامة التي تعرضت من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية للهجوم ولإضعاف دورها السياسي والاقتصادي، وهي منزوعة السلاح الذي سيمكنها من عملية الدفاع الحقيقي ونعني به حقها بالإضراب السلمي هذا الحق الذي أقر به الدستور السوري الجديد، ولم تفره النقابات بعد لنفسها.

يجري الحديث الآن كثيراً عن دور خاص للجان النقابية وعن تعديلات مقترحة على دورها ومهامها في القانون الجديد المقترح للتنظيم النقابي ولكن بقيت المادة الثامنة فيه دون تعديل، والقصد هنا روح المادة الثامنة القديمة طالما لم يجر التأكيد على حق العمال في استخدام أدواتهم الفاعلة عند الضرورة دفاعاً عن ملكيتهم العامة خاصة ونحن نرى الحكومة تخطو خطوات سريعة تجاه تطبيق قانون التشاركية الذي يدافع عنه وزير الصناعة بقوة، ويطرحه في كل الاجتماعات النقابية باعتباره خشبة الخلاص للاقتصاد السوري وعنوان «للنهوض» الاقتصادي القادم.

إن اللجان النقابية سيكون لها دور فاعل إن انتخبها العمال بملء إرادتهم المستندة إلى تجربتهم العملية مع المرشحين لهذا الموقع مع حق العمال في سحب ثقتهم من هذه اللجنة عندما لا تكون إلى جانبهم دفاعاً عن حقوقهم بكل أشكالها وألوانها، وخاصة حقهم في أجر عادل يؤمن كرامتهم التي هدرت قبل الأزمة وأثناءها.

ختاماً:

الظلم يفتسر عمال المصانع الخاصة أكثر من الحرب، ورؤوس الأموال همها الوحيد تكديس الدولارات، أما تجار الفساد فهم المستفيدون الوحيدون، لذلك لا بد من استجابة سريعة من مؤسسات حماية العمال، وإلا فإن اليد الحديدية التي تعيد النبض إلى البلد سيفترسها الجوع والبؤس.



عمال الخياطة بطالة موسمية و ظروف قاسية



تضم صناعة الألبسة الجاهزة عشرات آلاف العمال الذين يتوزعون على منشآت ومعامل القطاع العام والخاص و مشاغل وورشات القطاع الخاص غير المنظم، ويتأثر واقع هؤلاء العمال بواقع الصناعة بحد ذاتها، كما يشتركون مع كافة الطبقة العاملة بوضعهم المعيشي المتدهور لحدود كارثية.

■ هاشم يعقوبي

صناعة وطنية بأيدٍ محلية

تكتسب صناعة الألبسة الجاهزة أهمية خاصة كونها من أقدم الصناعات في سورية حيث تراكت خبرات الصناعيين، كما تطورت الكفاءات والخبرات لعمال الخياطة، ولعل أهم خاصية تمتاز بها عن غيرها من الصناعات الأخرى بأنها الحلقة الأخيرة من سلسلة القيم المضافة التي تبدأ بزراعة القطن مروراً بالحلج والغزل انتهاءً بتصنيع مختلف أنواع الألبسة الجاهزة وتتكون هذه الصناعة من القطاع العام عبر منشآته ومعامله كالمؤسسة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة «وسيم» والقطاع الخاص المنظم الذي تنتشر معاملته الكبيرة والمتوسطة بشكل خاص في ريف دمشق وحلب والقطاع الخاص غير المنظم عبر مشاغله وورشاته الصغيرة.

سياسات وقوانين... والعمال أكبر الخاسرين

لم يستطع القطاع العام الحفاظ على ريادته لهذه الصناعة لأسباب كثيرة أهمها تراجع الدولة عن دورها المناط بها في بناء القطاع العام وتطويره وتعزيزه بتبنيها لسياسات، عبر عنها بقانون الاستثمار رقم «10» تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية التي فتحت الباب بمصرعيه لرأس المال كي يستثمر في الصناعة دون الالتفات لواقع معامل القطاع العام التي هربت من حيث الآلات و متطلبات السوق «الموديلات» فلم تستطع التنافس مع القطاع الخاص الذي دخل بقوة وآلاته ومرونته في فهم متطلبات السوق ناهيك عن

أرضي في عشوائيات، لا ترى الشمس والنور بالإضافة لطبيعة عملهم التي لا تجلب سوى الديسك وضعف البصر، وكذلك تعاملهم مع آلات قديمة لا تساعد في تسهيل إنجاز العمل، وأما الطامة الكبرى فهي تلك الأجور التي لا تغطي الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للأسرة المعتمدة على أجر فمتوسط الأجر لا يتعدى 9 آلاف ليرة أسبوعياً هذا في حال لم يعمل أسبوعاً ويتعطل أسبوعاً آخر.

لا يمكن التقليل من أهمية صناعة الألبسة الجاهزة ودعمها، ولكن المهم هو تطوير القطاع العام واستنهاضه وضبط القطاع الخاص وفق قوانين تضمن حقوق العمال بالدرجة الأولى فلا أهمية لأي قطاع صناعي لا يركز على مصلحة منتجيه الحقيقيين هذا ما لم تفعله الحكومات السابقة، والحكومة الحالية التي وجدت في استمرار الأزمة مبرراً لتخليها عن واجبها اتجاه العمال وإهمالها للقطاع العام وتغاضيها عن سلب حقوق عمال القطاع الخاص وكان سلوكها في رفع الدعم عن الأساسيات وتفقير الطبقة العاملة لم يفعل فعله وكذلك لم يعد مبرراً للنقابات ابتعادها عن أداء دورها في الدفاع عن العمال ومتابعة أحوالهم في مكان عملهم.

وعلاقتهم برب العمل، هذا القانون الظالم الذي يحابي أرباب العمل ويغلبهم كطرف على العمال في الطرف الآخر.

بطالة موسمية وظروف قاسية

يخضع عمال الخياطة في القطاع غير المنظم بشكل كامل لقانون السوق «العرض والطلب على الأيدي العاملة» وهم من حيث الشكل يتقاضون أجوراً أعلى من عمال القطاع المنظم، ولكن من حيث المضمون فهم ليسوا كذلك حيث أن العمل في المشاغل والورشات موسمي فحسب المتعارف عليه «فتح قصة» يقص صاحب العمل طلبية معينة لينتجها عمال الدرزة والحبكة والكوي والأمبلاج، ويؤجرون على القطعة المنتجة، وحين تنتهي الطلبية عليهم انتظار الطلبية الأخرى وفق حركة السوق بشكل عام فمنتجات هذه المشاغل والورشات هي حصراً للسوق المحلية التي لا يمكن الإعتماد على استقرارها خاصة بعد السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أتاحت للتجار تعويم الأسواق بمنتجات مستوردة بالإضافة لشروط العمل القاسية من حيث مكان العمل الذي غالباً ما يكون في قبو رطب أو بيت

دخول التجار المستوردين على الخط وإغراق السوق بمختلف المنتجات، وعلى رأسها الألبسة التركية والصينية التي نافست المنتج الوطني الذي لم يكن جاهزاً لهكذا منافسة غير عادلة، ورغم ذلك استطاع الصناعيون في القطاع الخاص استقطاب خيرة الخبرات من القطاع العام ومن القطاع غير المنظم ليوسع في إنتاجه ويتجاوز السوق المحلية مصدراً معظم إنتاجه لغالبية الدول العربية وبعض الدول الأوروبية مركزاً على معادلة الجودة الجيدة و السعر المنخفض، والتي تحققت بفعل عاملين أولهما خبرة الصناعيين والعمال و ثدي أجور عمال الخياطة من كافة الاختصاصات من المصمم والمقصدار لعمال الأمبلاج حيث يحرص رب العمل على تسجيل نسبة قليلة من عماله في التأمينات الاجتماعية على أن يكون 80 - 90% منهم مسجلين وفق الحد الأدنى للأجور ويبقى القسم الآخر و الأكبر دون أي ضمانات، حيث يوفعون على استقلالهم قبل البدء في العمل وفي أحسن الأحوال فانهم يشتغلون بعقود عمل لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد المراجعي وفقاً للقانون رقم «17» المعني بعمال القطاع الخاص

لا يمكن

التقليل من

أهمية صناعة

الألبسة الجاهزة

ودعمها، ولكن

المهم هو تطوير

القطاع العام

واستنهاضه

وضبط القطاع

الخاص وفق

قوانين تضمن

حقوق العمال

عمال «تاون سنتر»..!

■ زهر حسين

هو أحد المولات الضخمة التي افتتحت في السنوات الأخيرة، وأحد أهم المراكز التي يطفو على سطحها التناقض الطبقي بشكل صريح، فهذه المولات يدخلها الغني والفقير على حد سواء ولكن الفارق بينهم أن الغني يشتري ما طاب له والفقير يعد نفسه في هذا الصرح المخصص للأغنياء.

في هذه المولات لا تعدد لأرباب العمل فهنا رب العمل واحد يعمل في التاون سنتر العشرات من الموظفين في عدت أقسام ك «عمال التنظيفات، والطاقم الأمني، وعمال كراج السيارات، وموظفي صالات المبيعات، تفرقهم الاختصاصات في المول ولكن يجمعهم في هذا الصرح شيء واحد وهو طريقة النهب، التي يستعملها أصحاب المول مع الموظفين لديهم.

لقاء لقاسيون

مع بعض الموظفين في المول قال الموظفون بأنهم يعملون في المول لمدة تسع ساعات عمل متواصلة وأنهم لا يحصلون على تعويض غذاء التي جرت العادة عليه في الأسواق على العلم بأنه يوجد في المول مطعم وكافيتريا لذا يضطر الموظف أن يشتري من الكافيتريا السنديويش الذي خصصه المول للموظفين بسعر «رخيص» وثمان السنديويشة 150.



من منازلهم للوصول إلى كراج نهر عيشة، كما يعاني الموظفين أيضاً من ازدحام الطرقات بسبب الحواجز وعند أي تأخير يخضم من أجره الموظف يقول الموظفون لو يأمن لنا المول باص ينقل جميع الموظفين في وقت واحد نرتاح من مشكلة الخضم على الأجر بسبب التأخير والمصاريف أيضاً، وحتى التسجيل في التأمينات الاجتماعية تتعامل معه الإدارة بحسب تعبير أحد الموظفين ب «خيار وفقوس» حيث حصرت الإدارة التسجيل في التأمينات فقط بالموظفين القدامى وتمنعت عن تسجيل الموظفين الجدد، وعندما يقدم الموظف استقالته يحصل على تعويضه كما يقال «من الجمل أدنو».

إن الموظفين رفضوا ذكر اسمائهم خوفاً من المساءلة أو الفصل من العمل ويطلبون إدارة المول إعادة النظر في تعاطيها مع موظفيها وتأمين بدل الطعام لهم وتأمين باص لنقل جميع الموظفين مما يخفف عليهم مصاريف وأعباء رواتبهم لا تتحملها وتسجيلهم أيضاً، في التأمينات الاجتماعية.

وراتب الموظف منذ خمسة سنوات 24000 الف وبعد كل هذه الارتفاعات الجنونية في الأسعار تأتي إدارة المول لترفع الأجر 5000 آلاف ليرة «غلاء معيشة»؟!، كما أن إدارة المول لا تؤمن المواصلات للموظفين على الرغم من بعد المول عن مركز المدينة، حيث يتكفل الموظفون على أجار مواصلاتهم إلى المول يومياً 100 ليرة أجار ذهاب وإياب ناهيك عن باقي مصاريف النقل التي يضعونها

وتتراوح رواتبهم ما بين 24000 و 30000 وهو أجر لا يتناسب مع غلاء المعيشة، ولتدارك هذا الأمر قامت إدارة المول برفع أجر بعض الموظفين بنسبة 2% و 10% على الراتب بحسب الخبرات ووضعت هذه الزيادة تحت تصنيف غلاء معيشة، و بحسب تقديرات إدارة المول أن غلاء المعيشة ازداد فقط في الآونة الأخيرة 5% وهو تقدير يظهر مدى التحايل على هؤلاء الموظفين حيث كان

عقد ممثلو 19 دولة منها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وإيران ومصر والسعودية، في 30 تشرين الأول، اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية في فيينا لبحث النزاع السوري.

البيان الختامي

لمحادثات فيينا حول سورية

ترجمة قاسيون

موسكو..

تعلن تحقيق نجاحات خلال محادثات فيينا



اجتمع في فيينا يوم 30 تشرين الأول 2015 ممثلو كل من الصين، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وإيران، والعراق، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، وعمان، وقطر، وروسيا، والسعودية، وتركيا، والإمارات، والمملكة المتحدة، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة، لمناقشة الوضع الخطي في سورية، وكيفية وضع حد للعنف فيها بأقرب وقت ممكن.

1. إن وحدة سورية، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وطابعها العلماني، هي قضايا أساسية.
 2. وجوب ضمن سلامة مؤسسات الدولة.
 3. وجوب حماية حقوق السوريين جميعهم، بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الديني.
 4. ضرورة تسريع الجهود الدبلوماسية كلها لإنهاء الحرب.
 5. وجوب ضمان وصول المساعدات الإنسانية على امتداد الأراضي السورية، على أن يزيد المشاركون من دعمهم للسوريين النازحين في الداخل، ولللاجئين «في الخارج»، مع البلدان المضيفة لهم.
 6. ينبغي إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش وغيره من المجموعات الإرهابية الموصوفة من مجلس الأمن الدولي، ولاحقاً كما اتفق عليه المشاركون في هذا الاجتماع.
 7. لاحقاً لبيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 طلب المشاركون من الأمم المتحدة أن تدعو ممثلي الحكومة السورية والمعارضة السورية لإجراء عملية سياسية تفضي إلى حكم موثوق وشامل لكل أبنائه، وعلى أساس لائقي، يليه وضع دستور جديد وانتخابات جديدة تجري تحت إشراف الأمم المتحدة بما يرضي الحكم «الجديد» ويلبي أعلى المعايير الدولية من ناحية الشفافية والمساواة، انتخابات حرة ونزيهة، بمشاركة السوريين كلهم، بمن فيهم الموجودون في الخارج، المؤهلين للمشاركة فيها.
 8. إن العملية السياسية ستكون بقيادة سورية، وإن الشعب السوري هو المعني بإقرار مستقبل بلاده.
 9. سيقوم المشاركون بالتعاون مع الأمم المتحدة ببحث سبل إيجاد وقف لإطلاق النار على امتداد البلاد وطرق تطبيقه، لإطلاقه بموعد محدد بالتوازي مع هذه العملية السياسية المتجددة.
- سيمضي المشاركون الأيام المقبلة بالعمل على تضييق مساحات الخلاف المتبقية والبناء على مساحات التوافق. وسيلتقي الوزراء مجدداً في غضون أسبوعين لمواصلة هذه المحادثات.

وكان وزراء خارجية البلدان التي تتخذ موقفاً مناهضاً لـ«مشاركة الرئيس بشار الأسد في مستقبل الحياة السياسية بسورية» أجروا «لقاءً تنسيقياً» قبل المباحثات الموسعة في فيينا، بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والسعودية والإمارات في فندق قريب من مكان انعقاد المؤتمر.

وتمثل الوفود المشاركة في الاجتماع الأساسي الموسع روسيا والولايات المتحدة والصين والسعودية وتركيا وإيران والإمارات وقطر والأردن وألمانيا وفرنسا ومصر وإيطاليا وبريطانيا والعراق ولبنان، إضافة إلى المبعوث الدولي إلى سورية ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني.

وفيما عقد رئيس الوفد الروسي وزير الخارجية سيرغي لافروف لقاءً مع كل من المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستافان دي ميستورا، ونظيره الإيطالي والأمريكي جينيتلوني وجون كيري، على التوالي، أعرب وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير عن قناعته بأن التوصل إلى نتيجة ممكنة إذا أبدت الأطراف المعنية كلها استعدادها للاتفاق و«المساهمة في تسوية النزاع»، مضيفاً أنه يمكن القيام اليوم بالخطوة الأولى على طريق التسوية السياسية اللازمة.

أما وزير الخارجية العراقي فقد أكد أنه جرى في اجتماعات فيينا توافق حول مكافحة الإرهاب، وحول الحل السياسي للامانة السورية، ومناقشة إجراء جولة جديدة من المحادثات بعد أسبوع من تاريخه.

وقال ميخائيل بوغدانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير الخارجية، رداً على سؤال بشأن ما إذا حقق الاجتماع نجاحاً أن «النجاحات موجودة كما هو الحال دائماً».

النقاط العامة متفق عليها في فيينا استناداً لـ«جنيف 1» والتفاصيل رهن بالسوريين

والخارجيين في الأزمة السورية لا بد أن يقتصر على تهئية الظروف الملائمة للسوريين في مفاوضاتهم بين الحكومة والمعارضة. كما أكد على ضرورة أن يتم بالتوازي مع المفاوضات السورية، تحديد الزمر الإرهابية، والجهات المسلحة القادرة على مكافحة الإرهاب والانخراط في العملية السياسية، مجدداً التأكيد على أن الأهداف العامة قد تحددت منذ أمد وجري الإجماع عليها، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، والتحول السياسي على أن تبقى سورية بلداً علمانياً يحفظ حقوق جميع مكوناته.

ولفت بوغدانوف إلى أن «تحقيق هذه الأهداف يتطلب إصلاحات دستورية، وتحديد مستقبل البرلمان ورئيس الجمهورية والأطر الزمنية على مستوى تشريعي».

وشدد على أن بيان جنيف، ورقة اعتمدها جميع الأطراف المعنية ولا تقبل أي تأويل وأنه لا يحق المساس بها إلا من قبل السوريين أنفسهم وعلى أساس توافقي يتجسد في خارطة طريق للتسوية.

وذكر في هذا الصدد أن موسكو تعتبر أمراً مهماً أن يشارك ممثلون عن الأكراد وكذلك عن «الجيش السوري الحر» في المفاوضات المرتقبة حول التسوية في سورية، لافتاً في الوقت ذاته إلى عدم تشكل رؤية واضحة لدى موسكو حتى الآن لقوام قيادات هذا الجيش.

وفي تصريحات موازية أكد بوغدانوف أن لقاء فيينا حدث تاريخي، أحدث فقرة نوعية على مسار تسوية الأزمة السورية، ولفت النظر إلى اتساع نطاق الحضور ليشمل إيران والأردن والعراق ولبنان. وأشاد بوغدانوف بالجهود التي بذلتها الأطراف الدولية في هذا الاتجاه، وبشكل خاص بموقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والعاهل السعودي الملك سلمان في ضوء الاتصال الهاتفي الأخير بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال بوغدانوف إن النقاط العامة متفق عليها وتستند إلى بيان جنيف، بينما تتطلب بعض القضايا الجوهرية التدقيق والبحث من قبل السوريين أنفسهم، فهذا شأنهم، مشدداً على أن دور اللاعبين

كشفت موسكو أن النقاط العامة في لقاء فيينا متفق عليها وتستند إلى بيان جنيف، وأن الأطراف المشاركة ستبادل قوائم بالجماعات الإرهابية، والفصائل المعارضة التي ستخضع بالعملية السياسية.

وأعلن ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي، أن الوفد الروسي إلى لقاء المجموعة الرباعية حول سورية الذي جرى في فيينا الخميس الماضي، سلم نظراءه الثلاثة («وفود الولايات المتحدة وتركيا والسعودية») قائمة بأسماء ممثلين عن 38 جماعة سورية معارضة يمكن دعوتهم للمشاركة في لقاءات سورية-سورية حول التسوية في البلاد، موضحاً أن الوفد السعودي سلم قائمته بدوره، فيما لم يفعل الوفد الأمريكي ذلك حتى تاريخه.

كما قال بوغدانوف أن القائمة لا تحمل طابعاً نهائياً بل هي قابلة للاستكمال، مشدداً على أن روسيا تقف موقفاً مرناً من هذه المسألة.

الكرملين:

موعد انتهاء عملياتنا يتوقف على تطور مكافحة الإرهاب



وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف يوم الجمعة 30 تشرين الأول، «العملية الروسية في سورية تنفذ دعماً للأنشطة الهجومية للقوات المسلحة السورية التي تحارب التنظيمات الإرهابية والمتطرفة خلال فترة هذا الهجوم». كما قال إن الشعب السوري وحده يمكن أن يقرر المستقبل السياسي للرئيس السوري بشار الأسد، مشيراً إلى أن لقاء فيينا الآن يبحث قضايا التسوية السورية وليس مصير الأسد. وأضاف أن مختلف الأطراف المعنية تترك الآن عدم وجود بديل لضرورة تسوية الأزمة في سورية سياسياً. بدوره، وفي تصريحات منفصلة يوم 2015/10/30، قال سيرغي ريبكوف نائب وزير الخارجية الروسي بأن استخدام القوة في سورية بأي شكل دون تنسيق مع دمشق أمر غير مقبول، وذلك تعليقاً على سؤال حول إمكانية إجراء عملية برية أمريكية في سورية، مؤكداً أن على الأميركيين أن يتعاونوا مع روسيا في البحث عن مخرج للأزمة السورية بدلاً من تصعيد الوضع في سورية. في سياق متصل فنّدت وزارة الدفاع الروسية في اليوم ذاته مزاعم وسائل

الإعلام الغربية بشأن العملية الجوية الروسية في سورية، طالبة من السفارة الأمريكية إيضاحاً حول تصريحات المتحدث باسمها بشأن هذه العملية زاعماً أن 80 في المائة من الضربات الجوية الروسية في سورية لا تستهدف تنظيم «داعش»، وإنما «المعارضة السورية المعتدلة». وتساءل الجنرال إيغور كوناشينكوف، المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، للصحفيين: «هل ينبغي لنا أن نعتبر أن إرهابيي تنظيم «الدولة الإسلامية» و«جبهة النصرة» و«جيش الفتح» الذين يطيب لهم أن يقطعوا رؤوس الأسرى هم أيضاً من المعارضة المعتدلة؟ ننتظر أن يجيب السيد ستيفينسن عن هذا السؤال». كما سبق لموسكو أن أعربت عن استيائها حيال المزاعم التي مازالت تتناقلها بعض الأطراف حول سقوط ضحايا مدنيين من جراء الغارات الروسية في سورية، ووصفتها بالأكاذيب. وقالت ماريا زاخاروفا الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية «نشعر باستياء عميق حيال تكرار المواد الكاذبة التي نشرتها بعض وسائل الإعلام، حول

سقوط ضحايا مدنيين في عمليات سلاح الجو الروسي، في تقرير لأمين عام الأمم المتحدة نُشر قبل أيام»، معربة عن أملها في أن تعتمد الأمانة العامة للأمم المتحدة في المستقبل على معلومات موثوقة فقط، بدلاً من معلومات مجهولة المصدر تظهر في المنطقة أو في بعض العواصم الغربية. ولفتت زاخاروفا الانتباه إلى أن الحملة الدعائية الرامية إلى تشويه أهداف عملية سلاح الجو الروسي في سورية، تأتي على خلفية النتائج المخيبة للآمال التي جاءت بها الحملة المستمرة التي يشنها التحالف الدولي المناهض لـ«داعش» منذ أكثر من عام، مشيرة إلى تقاعس أعضاء التحالف في استهداف التنظيم الإرهابي. ووصفت الدبلوماسية ما نشرته السفارة الأمريكية في موسكو مؤخراً حول مقتل مدنيين في سورية جراء غارات روسية بالمواد الدعائية التي نقلتها عن «المرصد السوري لحقوق الإنسان» في لندن. وأعدت الدبلوماسية إلى الأذهان أن وزارة الدفاع الروسية سبق أن استدعت الملحق العسكري الأمريكي لدى موسكو وطرحته عليه أسئلة حول المصادر التي تحصل منها واشتغلن على معلومات حول نتائج الغارات الروسية في سورية.

أعلن الكرملين أن موعد انتهاء العملية الجوية الروسية في سورية يتوقف على الوضع في مجال مكافحة الإرهاب في هذا البلد.

بيان الخارجية الروسية
حول لقاء بوغدانوف وجميل

أصدرت وزارة الخارجية الروسية يوم الاثنين 2015/10/26 خبراً صحفياً حول لقاء نائب وزير الخارجية الروسية مع د.قديري جميل ممثل جبهة التغيير والتحرير وهذا نصه:
خبر صحفي حول لقاء الممثل الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط والدول الأفريقية ميخائيل بوغدانوف مع ممثل جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة.
جرى خلال الاجتماع مناقشة مفصلة للوضع السائد في سورية وحولها، مع التأكيد على ضرورة تكثيف العملية السياسية الرامية إلى حل الأزمة السورية على أساس بيان جنيف 30 حزيران 2012.

■ المصدر: الخارجية الروسية

هيئة الأركان الروسية:
تدمير 1623 هدفاً
تابعاً للإرهابيين

صرحت هيئة الأركان الروسية يوم الجمعة 2015/10/30 أن الطيران الروسي بالتعاون مع القوى الجوية السورية نفذ 1391 طلعة جوية ضد عناصر تنظيمي «داعش» و«النصرة» الإرهابيين منذ بدء عملياته في سورية، قبل شهر تقريباً. وأوضح المصدر أن هذه الضربات الجوية دمرت 1623 هدفاً للإرهابيين، منها 249 مركز قيادة، و51 مركز تدريب، و35 معمل لتصنيع القنابل، و371 موقعاً محصناً، و786 معسكراً وقاعدة.

موسكو توضح سبل حل أزمة اللاجئين

دعت الخارجية الروسية أوروبا إلى احترام حقوق اللاجئين لدى قيام الدول الأوروبية بمعالجة أزمة الهجرة إلى القارة الأوروبية، مؤكدة أن الطريق الوحيد في تسوية هذه القضية يتمثل في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وإقامة تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب.

وأكدت المتحدث باسم الخارجية الروسية أهمية الحيولة دون تصعيد كراهية الأجانب والتوتر الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي. وقالت ماريا زاخاروفا يوم الخميس 2015/10/29، إنه يجب استئصال جذور أزمة اللاجئين التي حدثت نتيجة التدخل الخارجي غير المسؤول في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، داعية إلى تبني نهج شامل لحل القضية وتسوية الأزميتين في سورية وليبيا ومساعدة الدول التي يخرج منها

اللاجئون على تطوير الاقتصاد والمؤسسات. كما أكدت على أهمية المبادرة الروسية الخاصة بإقامة تحالف دولي واسع لمكافحة الإرهاب على أساس القانون الدولي وموافقة كل الدول المعنية وبمشاركتها. وأكدت أيضاً استعداد موسكو للمشاركة في التصدي للأخطار والتحديات الموجودة واستعدادها للحوار مع الأطراف المعنية كافة، داعية مجدداً إلى إطلاق عملية سياسية وتحقيق وفاق وطني في سورية.



مواطنون يطالبون بإعادة مخصصاتهم المدعومة نقص السكر.. عجز الحكومة أم استكمال رفع الدعم



أدى فقدان مادة السكر التمويني من صالات المؤسسات الاستهلاكية في مختلف المحافظات، إلى استياء المواطنين، حيث حرمت العائلة السورية من مخصصاتها من هذه المادة لما يزيد عن ستة أشهر على التوالي، ما فرض عليها التوجه للسوق الحر لتلبية احتياجاتها من المادة المفترض تأمينها من الدولة عبر البونات أو القسائم التموينية..

أرواح المصفي

غياب توزيع مادة السكر، يأتي مكملاً لما عاناه المواطن سابقاً بهذا الخصوص، بعد توقف توزيع مادة الرز لسنة كاملة وأكثر، حيث غاب الحديث عن تأمين المادة نهائياً في كلام المسؤولين، وكان شيئاً لم يكن، إلى أن اعتاد الناس على عدم السؤال عن الرز في صالات الاستهلاكية، واعتمدوا على ما يتيسر لهم بشراؤه من السوق، رغم ارتفاع سعر المادة الشديد، والذي وصل إلى 300 ليرة للكيلو الواحد كحد وسطي.

وعبر المواطنون لجريدة «قاسيون» عن تخوفهم وقلقهم من أن يكون غياب مادة السكر لهذه الفترة مؤشراً على توقف توزيعها عبر القسائم التموينية، ويصبح حالها كحال الرز، في وقت اقترب فيه دفتر التمويني من الانتهاء، دون أي توضيح عن مصير احتياجات المواطن عند انتهاء القسائم، خاصة وأن الحديث عن طباعة دفاتر بونات جديدة، غائب تماماً عن التصريحات الرسمية.

وحدة حال بين الريف والمدينة

قالت أم نور 55 عاماً، وتعيش في جرمانا بريف دمشق، «لم نحصل على مخصصاتنا من السكر طيلة فصل الصيف، وفي كل مرة نقصد فيها المؤسسة الاستهلاكية، نتفقد فيها كميات السكر التي تصل من الساعات الأولى للصباح، دون أن نعلم متى هو موعد وصول دفعات أخرى؟». وتابعت أم نور «أضطر لشراء السكر من السوق بسعر مرتفع يصل إلى 200 ليرة سورية للكيلو، لعدم توفره بالسعر المدعوم». فيما اشتكت أم سالم 48 عاماً، وتسكن في منطقة أسد الدين «آخر مرة استلمنا فيها السكر التمويني كانت منذ حوالي ستة أشهر، بحيث لم توزع المؤسسة أي كميات خلال هذه المدة». واستاءت أم سالم من غلاء الأسعار بالعموم ورفع الدولة للأسعار باستمرار، بقولها «في كل عام تقوم الدولة برفع الأسعار لمادة أو مادتين بحجة تأمينها لنا، لكنها حتى الآن لم تتمكن من تأمين السكر، رغم توفره بالسوق بأسعار غالية، وبتنا نرى حكومتنا قادرة على اتخاذ وتطبيق القرارات التي تفيدها، ولا تستطيع اتخاذ قرار يصب في مصلحة الشعب».

مواطنون: نطالب بإعادة مخصصاتنا المدعومة

من جهته قال أبو إيفان يعمل في مقهى انترنت متزوج وأب حديث، «الدولة تسحب الدعم عن المواطن دون أن يشعر، بحجج ومبررات، واليوم تسعى لسحب الدعم عن السكر». ويرى أبو إيفان 29 عاماً، أنه «يجب على الحكومة إعادة مخصصاتنا المدعومة بدلاً من هذه الإجراءات التي تعود على خزنتها

بين المحافظات يؤدي لاختلاف نسب التوزيع كذلك. أما حول وجود سكر حر في المؤسسات، قال المصدر إن «المؤسسات تحصل على السكر الحر عبر شرائه من التجار، وتبيعه على هذا الأساس، إذ لا توجد له ميزانية مرصودة من قبل وزارة المالية، بينما يعد السكر التمويني مادة مدعومة».

وأكد المصدر أن مادة الرز غير متوفرة منذ أكثر من عام، لكن يحتفظ المواطنون بحقهم في الحصول على المادة في حال توافرها، مشيراً إلى إلغاء القرارات المتعلقة بتوزيع البرغل والشاي على القسائم التموينية، والتسعير الإداري للسمنة والزيت. وتقدر الكميات اللازمة من مادة السكر التمويني لمدينة دمشق شهرياً بحوالي 23 ألف طن، بينما تصل الحاجة إلى 12,500 طن رز.

عجز حكومي.. أم «عقلنة»؟

أمام هذا الواقع يصبح تساؤل المواطن عن «عجز الحكومة عن تأمين الأساسيات، فيما الكثير من الكماليات يسهل تأمينها عبر التجار»، مشروعاً.

ولكن مع سياسات الحكومة المعلنة وتسويقها لمفهوم «عقلنة» الدعم، والمضي قدماً بتطبيقه على حساب لقمة عيش المواطن واحتياجاته، يغدو ذاك التساؤل بريئاً.

فأنياب الحكومة التي تفتك بهذه الاحتياجات ولقمة العيش تنفي عنها صفة العجز، فهي ماضية في قضم حقوق المواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود عبر سياساتها الليبرالية منذ عقود، في الوقت الذي يجب عليها أن تشد أزرهم وتزيد من دعمهم، وخاصة بهذه الظروف التي تمر بها البلاد، ووقوف هؤلاء عزلاً بمقارعة كل ما يحاك للبلد، بدلاً من محاباة أصحاب رؤوس الأموال والتجار والفاسدين ومستغلي الأزمة، الذين يزدادون ثراءً على حساب حقوق المواطن ولقمته وجيبه، وهم وحدهم المسرورون والمؤيدون «للعقلنة» الحكومية، مع أعداء البلد.

موظفو الاستهلاكية موضع اتهام!

وتواجه المؤسسة العامة الاستهلاكية العديد من الاتهامات، من حيث تلاعب موظفيها بالكميات الموزعة، وتهريب كميات من مادة السكر وبيعها للسوق بأسعار مرتفعة لصالحهم الشخصية، فضلاً عن انتشار ظاهرة الاتجار بالقسائم التموينية بهدف الحصول على كميات السكر التمويني وبيعها في السوق بالسعر الحر، إذ تم ضبط كمية تزيد عن نصف طن من السكر المقنن في منطقة الحقله بدمشق، حصل عليها المخالف عن طريق شراء القسائم وصرفها واستلام الكميات المستحقة لها وتجميعها، وفقاً لتموين دمشق، مع الإشارة إلى أن مثل تلك التجاوزات تعتمد على الحكومة حجة لتبرير سياسة «العقلنة»، بدلاً من محاسبة المسؤولين عنها ومتابعتهم، حرصاً على حق المواطن وأموال خزنتها.

التجارة الداخلية

تعترف بنقص الكميات.. وعجزها

ووفق مصادر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك «تم توزيع مادة السكر التمويني في بداية الشهر الحالي وفق القسيمة 79، لكن قلة الكميات حالت دون استلامها من كافة المواطنين».

وكشف المصدر أن «المادة غير متوفرة وهناك صعوبة في نقلها، حيث يجري تأمينها عن طريق الخط الائتماني الإيراني، بعد أن كان استيرادها يتم من مصادر عدة مثل البرازيل وأوروبا عبر عقود، ومن المتوقع أن يتم تمديد فترة صلاحية القسيمة لحين تأمين كميات كافية، وبما يضمن حصول الجميع على المادة، علماً أنه سيحسن توزيع السكر في الشهر القادم بنسبة 20%».

وحول سبب توفر المادة في صالات محددة، بين المصدر أن هناك عدة جمعيات استهلاكية لم تبادر إلى دفع سلفة مالية عن قيمة الكميات، وبالتالي لم تحصل على المادة، بمعنى وجود ترتيبات مالية بحاجة لمعالجة، فضلاً عن أن اختلاف المخزون

بالفوائد وعلى جيبتنا بالويلات، فإذا كانت الدولة عاجزة عن تأمين السكر والرز منذ حوالي السنة، كيف ستكون قادرة على تأمين حياة كريمة لمواطنيها؟».

وأضاف «هناك عدة مؤسسات مهمتها استيراد السكر، إضافة إلى الاعتماد على الخط الائتماني الإيراني لتذليل بعض الصعوبات، فلماذا لا يتم تأمين السكر، أين المشكلة في هذه العملية، وماذا عن الرز الذي لا يتم الحديث عنه بل وتناسيه وصولاً إلى إلغائه، وأعتقد أن أغلب المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بالسوق فقدت جدواها من الوجود، ولم نعد نسمع عن دورها إلا بالشيء الخجول، ولا عن رقابة أو منافسة، والآن لم يعد هناك دعم لأي سلعة، فما هو مبرر هذه الحكومة، التي فقدت الجدوى من مؤسساتها ووزارتها، وبالتالي يجب إعادة النظر ببيكيتها، إذا ليس من المنطقي أن تكون الحكومة عاجزة عن تأمين الأساسيات، في حين التجار قادرين على استيراد الكماليات بمختلف أنواعها».

85% من سكان دمشق

لم يحصلوا على السكر

ووفقاً للتقارير، فإن 85% من سكان دمشق لم يحصلوا على مخصصاتهم من السكر التمويني، حيث لم يتم تأمين كميات كافية من المادة، وبالتالي لم تغط عمليات التوزيع الاحتياجات كافة، والتي تبلغ ما بين 15-20 ألف طن شهرياً، في حين وصلت إلى الموائى السورية 25 ألف طن من السكر فقط بداية الشهر الحالي، وفقاً لبعض التقارير.

في حماة لم يوزع إلا نصف الكمية

أما في محافظة حماة، فالمشكلة قائمة منذ القسيمة 77، والتي انتهى مفعولها في نهاية الشهر السادس، حيث لم يحصل كافة المواطنين على مخصصاتهم التي تصل إلى 20 ألف طن، في حين تم توزيع 10500 طن فقط، وذلك في ظل ازدياد عدد سكان المحافظة نتيجة النزوح إليها، ما فتح الباب أمام التجار لاستغلال حاجة الناس، إذ يبيع كيلو السكر في حماة بسعر يتراوح 175-185 ليرة سورية.

أنياب الحكومة التي تفتك بهذه الاحتياجات ولقمة العيش تنفي عنها صفة العجز، فهي ماضية في قضم حقوق المواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود عبر سياساتها الليبرالية

المشافي الخاصة مقامات..

المعاملة بالسوري والدفع بالدولار

يرفع السوري يديه مبتهلاً.. ألا يزور الطبيب أو يدخل مشفى، فمراجعة الأطباء أو الدخول إلى المشافي، والخاصة منها تحديداً، باتت تتطلب وجود ثروة في جيبك، أو أنك ستشخص، بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

■ نسرین علاء الدين

يلي ما معوش!

في أحد المشافي الخاصة، يرتفع صوت مدير المحاسبة بوجه مازن. ع، فالخلاف هنا على مبلغ الفاتورة الكبير الذي تفاجأ به مازن، الذي قال لقاسيون: توفي والدي قبل عامين، حيث أحضرته بحينها إلى هذا المشفى وبات فيها ليلة واحدة ثم توفي، وقد كلفني الأمر ما يقارب السبعين ألف ليرة بوقتها، ومنذ يومين تعبت والدي كثيراً وقررنا نقلها إلى المشفى، حيث توفيت بعد أن دخلت المشفى بما يقارب النصف ساعة، وكل ما قامت به المشفى هو إجراء إنعاش لوالدي، ولكنها لم تستجب، وسلمنا بقضاء الله وقدره، وتم وضعها في البراد اليوم التالي، كي أتمكن من استكمال إجراءات الدفن وغيرها، ولكن عندما أتيت إلى قسم المحاسبة كي أسدد كامل الحساب وإخراج والدي لدفنها، تفاجأت بالمحاسب يطلب مبلغ مائة وخمسين ألف ليرة سورية، ويتابع مازن: لم تأخذ والدي حبة دواء واحدة، فهل من المعقول أن يصل أجر الليلة الواحدة في براد الموتى إلى مئة ألف ليرة؟!

مدير المحاسبة يقول: نحن نعمل في حي راقى، وكان يجب على المريض أو ذويه السؤال عن الأسعار قبل أن يدخلوا المشافي الخاصة، متابعا: كافة السلع ارتفعت أسعارها، فلماذا يستغرب الجميع ارتفاع أسعار المشافي، مضيفاً: الذي لا يملك نقوداً يمكنه أن يذهب إلى المشافي العامة.

لم تعد المشافي الخاصة تلتزم بالتسعيرة الحكومية الخاصة بها، وسط استغراب المرضى من الأسعار الخيالية لبعضها، حيث يقول مدير أحد المشافي، التي يصنفها السوريون على أنها من المشافي «الخمس نجوم»، مفضلاً عدم ذكر اسمه: إذا قررنا الالتزام بتعرفة الدولة فإننا سنغلق المشفى ونجلس في منازلنا، فنحن نعمل في ظرف استثنائي، فلا الدواء متوفر ولا الكادر الطبي ولا المعدات، حتى الكهرباء والوقود غير متوفرين، لذلك نحن مضطرون لشراء جميع مستلزماتنا من السوق السوداء، التي تتعامل بالدولار وتتغير أسعارها من دقيقة إلى أخرى.

تكلفة الولادة القيصرية في أحد أبرز مشافي دمشق مائتان وخمسون ألف ليرة، والولادة الطبيعية خمسون ألف ليرة.

أخطاء بالجملة

والخدمة «هات أيدك»

ينوي محمد رفع دعوى قضائية، على طبيبة نسائية قامت بتوليد زوجته في مشفى يقع في شارع 29 أيار وسط مدينة دمشق، يقول محمد: أجرت



بتوليدي بأي مشفى، فهي تشترط علي أن ألد في مشفى معين دون غيره، وهذا المشفى يطلب خمسين ألف ليرة كتكاليف للولادة.

هجرة

يعاني قطاع الصحة من هجرة كوادره، كما هي الحال في معظم القطاعات، حيث أعلن نقيب الأطباء د.عبد القادر حسن، في تصريح سابق له، أن عدد الأطباء الذين هاجروا العام الحالي بلغ 900 طبيب، وأن نسبة الأطباء الذين هاجروا إلى خارج البلاد خلال فترة الأزمات تجاوزت في مرحلة معينة 30% أي ما يعادل 10 آلاف طبيب من أصل 40 ألفاً.

وأكد حسن أن عدد الأطباء الذين عادوا حتى هذه اللحظة 600 طبيب، معظمهم من الدول العربية.

موضحاً أيضاً، أن معظم الأطباء الذين هاجروا هم من الشريحة الشبابية، في حين الأطباء القدامى معظمهم بقوا في سورية، وأن هناك العديد من الأطباء يعملون في الدول الأوروبية قبل الأزمة، وأن وجودهم في تلك الدول ليس بسبب الظروف الأمنية التي تشهدها سورية، إلا أنه من الممكن القول إن مجيئهم إلى سورية قليل، مشيراً إلى هجرة أعداد من الأطباء المتضررين بسبب الأزمة.

إسعاف

معظم المشافي الخاصة تعتذر عن استقبال الحالات الإسعافية، وخاصة للمصابين بالأعمال الحربية أو نتيجة سقوط قذائف، وحنة هذه المشافي وجود مشافي عامة لهذا الغرض، كما أن عدداً من هؤلاء المرضى خرجوا من المشافي ولم يسددوا كامل تكاليف العلاج المترتب عليهم، علماً أن تلك المشافي لا تقوم بإجراءات الإسعاف الضرورية، قبل تسديد الدفعة المطلوبة مقدماً «كسلفة على الحساب»، مهما كانت تلك الحالة الإسعافية اضطرارية، وكثيراً ما عانى ذوو تلك الحالات من مشاهدة مصابهم بذلك الحالة، وهم بين أخذ ورد مع كادر هذه المشافي، بشأن أولوياتها المالية، وأولوياتهم الإسعافية.

المواطن هو الضحية

عوامل عدة اجتمعت على المواطن السوري كي تزيد من معاناته مع قطاع الصحة، فخرج عدد كبير من المشافي عن الخدمة، وهجرة الأطباء والكوادر الطبية الريفية، والحصار المفروض على سورية من حيث إدخال الأدوية والمعدات والتجهيزات الطبية، وغياب الرقابة الصحية والتنموية على معظم المنشآت الصحية، جعل المواطن بالنتيجة أكثر عرضة للاستغلال، وهو بالنهاية المتضرر الأكبر من حيث الخدمة والتكاليف.

وسيستمر الوضع على ما هو عليه، إن لم تبادر الجهات المعنية بالرقابة والإشراف على القطاع الصحي بدورها وواجبها، وإن لم يلتزم القطاع الصحي «بأبائهم» على وجه الخصوص، بقسمهم الإنساني الطبي، بعيداً عن جشع الإثراء على حساب صحة المواطن وجيبه.

للمعملية كان الدور يستغرق شهرين، وأنا قادمة من محافظة بعبدة، حاولت أن أقدم موعد العملية لكن الموظفة المختصة قالت إن هذه الأمور مستحيل، ومن ثم قامت الموظفة المسؤولة بإعطائي رقم مشفى خاص يعمل به الطبيب نفسه، وفعلاً اتصلنا به، وفي ظرف أسبوع أجريت العملية التي كلفني سبعين ألف ليرة، وتتابع سمية: المبلغ كبير لكن الإنتظار في المشفى العام كان سيستغرق شهرين، مضيئة: وجدت خمسة مرضى كانوا معي في المشفى العام، في ذات المشفى الخاص، ويريدون إجراء عملياتهم عند الطبيب بذاته.

خمس نجوم

لا يعتمد السوريون في تصنيفهم للمشافي الخاصة على توصيف وزارة الصحة لها، حيث يتم تصنيفها حسب الحي والمكان الذي تتواجد فيه. فأسعار الولادات وغرف العناية هي الأكثر تنافسية بين جميع الخدمات، حيث وصلت تكلفة الولادة القيصرية في أحد أبرز مشافي مدينة دمشق إلى مائتين وخمسين ألف ليرة، والولادة الطبيعية إلى خمسين ألف ليرة، حيث تتضمن الخدمة توفر تلفاز بعدد قنوات مفتوحة، وسرير إضافي وبراد ماء.

في حين تقل التكلفة كلما انخفضت الرفاهية التي تقدمها هذه المشافي، وباتت أقل عملية قيصرية تكلف من أربعين إلى خمسين ألف ليرة، وهذه التكاليف لا تتضمن سعر الأدوية المقدمة للمريضة.

أما، سيدة تنتظر مولودها الثاني خلال شهرين، تقول: بحثت بين معظم المشافي العامة والخاصة القريبة من منطقة الزاهرة، وهي مكان سكني، فوجدت أن أقل تكلفة هي 35 ألف ليرة، ولا تتضمن أدوية الالتهابات، التي يفترض أن أتناولها بعد العملية، كما لا تتضمن لقاح الطفل، علماً أن وزارة الصحة توزع هذه اللقاحات مجاناً، وتتابع أماني: ترفض طبيبتي التي تشرف على حملي أن تقوم



مدير أحد

المشافي

الخاصة: إذا

قررنا الالتزام

بتعرفة الدولة،

فإننا سنغلق

المشفى ونجلس

في منازلنا،

فنحن نعمل في

ظرف استثنائي.

إحدى الطبيبات النسائية عملية قيصرية لزوجتي، لكنها لم تعد لتعاني جرحها، حيث خرجتها إدارة المشفى قبل أن تكمل الـ 24 ساعة، وقد كلفت العملية 65 ألف ليرة، وبعد يومين لم تعد زوجتي قادرة على التنفس، فقمت بإسعافها، واتضح أن الطبيبة قامت بضرب المصراع «الامعاء الغليظة» لدى زوجتي، وأن فضلات جسم زوجتي «تقريباً خمسة لترات» بقيت في بطنها، أجريت لزوجتي أربع عمليات جراحية بنتيجتها، كلفني أكثر من مائتي ألف ليرة سورية.

لا يتأمل محمد كثيراً من الدعوى القضائية التي سيرفعها بحق الطبيبة النسائية، لكنه يقول: لن أتنازل عن حق زوجتي المعنوي والمادي، فهي ومنذ أن وضعت المولود، تنتقل من مشفى إلى آخر لمدة شهرين، ولم تشف بعداً!

تسافر أم سمير بابنها سمير إلى لبنان، لعلها تجد له العلاج المناسب، وتقول: أصيب ابني بحادث سيارة، وعلى أثرها قمنا بإجراء جبر لساقه في أحد المشافي الخاصة، وكلفتها عشرون ألف ليرة، لكن الزجاج وقطع معدنية صغيرة دخلت إلى ساق ابني، أخبرنا الأطباء أنهم قاموا بإخراجها وتنظيف ساقه، لكن الأدوات التي استخدمها الأطباء لم تكن معقمة، مما أدى إلى تورم رجل ابني ومن ثم قام الأطباء ببتن جزء من قدمه، واليوم لاحظت أن لون بقية الساق قد تغير، لذلك فضلت أن أصطحبه إلى لبنان كي أجري له الفحوصات، وعن تكلفة العلاج تقول أم سمير: يوجد جمعية خيرية في لبنان تكفلت بعلاج ابني.

خدمة خاصة

يحاول بعض الأطباء أن يستقطبوا مرضى من المشافي العامة، كي يقوموا بعلاجهم في المشافي الخاصة التي يخدمون بها.

أجرت سمية عملية لعينها في أحد المشافي الخاصة، وتقول: حضرت إلى مشفى العيون، وعندما قرر الطبيب موعداً

«البالة»..

«تجارة سوداء» في وضح النهار



كانت وما زالت أسواق الألبسة المستعملة «البالة»، الصديق الوفي لجيوب الفقراء، هروباً من الأسعار المرتفعة للألبسة الجاهزة في الأسواق، سواءً المنتجة محلياً أم المستوردة عبر وكالات لماركات بعينها، كما هي صديقة للباحثين عن التميز بما يرتدونه من قطع فريدة ذات ماركات أجنبية، من شرائح وطبقات اجتماعية تعتبر ميسورة الحال، وهي بذلك تحمل صفة الخدمة العامة التي يغلب عليها طابع خدمة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

■ نوار الحمشقي

ومع تردي الواقع المعاشي يوماً بعد آخر، بظل الأزمة الحالية وتزايد أعداد النازحين، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني وخاصة أسعار الألبسة الجاهزة، بعد توقف العديد من معامل وورشات تصنيعها المحلية بنتيجة ذلك، مع ارتفاع تكاليف التصنيع وإعادة التشغيل، إضافة إلى توقف عمل وكالات الألبسة المستوردة بنتيجة العقوبات، ازدهرت معدلات أداء هذه الأسواق، وزاد انتشارها والمستثمرين فيها بشكل ملحوظ، على الرغم من معاناة تجار هذه الأسواق وارتفاع تكاليفهم، بسبب ازدياد تحكم المهربين، حيث اقتصرت المصادر على لبنان غالباً، بعد أن كانت ترد عبر الأردن وتركيا، بالإضافة إلى دخول جزء منها عبر المناطق الحرة بشكل غير مشروع، وارتفاع أجور الشحن والنقل الداخلي لبضائعهم بسبب الواقع الأمني والحواجز، حيث باتوا الآن يتعاملون مع أشخاص بعينهم، «متنفذين على الحدود والحواجز»، يؤمنون نقل بضائعهم بتكاليف أعلى ولكن بشكل آمن ومضمون.

تجار هذه الأسواق باتوا الآن يتعاملون مع أشخاص بعينهم، «متنفذين على الحدود والحواجز»، يؤمنون نقل بضائعهم بتكاليف أعلى ولكن بشكل آمن ومضمون.

■ خدمات مقدمة عبر عقود وقوانين مانعة!

يشار إلى أن القانون يمنع استيراد الألبسة المستعملة «البالة»، لأسباب تتعلق «بالصحة العامة وجهالة المصدر، إضافة إلى أنه أسلوب حمائي للصناعة الوطنية»، وبالمقابل فقد شرع افتتاح محال لبيع الألبسة المستعملة محلية الصنع فقط، ما يعني أن كل تلك الأسواق التي تتعامل بالبالة ذات المصدر الأجنبي عبر عقود من الزمن تعتبر مخالفة، على الرغم من الخدمات التي تقدمها، وكل ذلك العدد الهائل من المواطنين خلال تلك العقود التي استفادت من خدماتها، ولبست مما يوفره لها بالطرق غير المشروعة، «ألبسة- أحذية- حقائب- ستائر-... الخ»، يمكن أن يكون محكوماً بالأمراض، والأوبئة! كما أن الصناعة الوطنية

تلك التجارة، حيث لكل منها أوجه استفادته المستمرة منها ومن أسواقها المنتشرة والمتزايدة.

■ سوق سوداء تحكمه السرية.. لماذا؟

عملياً ليس هناك بيانات عن حجم نشاط تلك الأسواق على المستوى الاقتصادي العام، على اعتبار أن تلك الأسواق تعتبر من الأسواق السوداء، المحكوم عليها بالتكتم والسرية، على الرغم من انتشارها واكتظاظها بشكل دائم، ولا عن الأرقام التقديرية حول حجم القطع الأجنبي الممول لتلك التجارة، ولا عن النفقات الإضافية المترتبة على التكاليف التي تستفيد منها شبكات التهريب والفساد، الأمر الذي يعني أن تجارة كبيرة وأسواقاً بتعدادها وانتشارها، هي خارج التغطية في مجمل أوجه العملية الاقتصادية ومراقبتها، علماً أن تعداد العاملين بتلك التجارة يقدر بعشرات الآلاف. والسؤال: لماذا ومن المستفيد من عدم قونة عمل تلك الأسواق خلال كل تلك العقود وحتى تاريخه؟! طالما أن هناك هذه التغطية شبه الرسمية لمعلمها، رغم مخالفتها للقوانين، عبر شبكات استفادة واسعة من الفساد! وطالما خدماتها مطلوبة ولا يمكن إغفالها، وخاصة للفقراء!.

مسبق للموافقة على استيرادها، مع الاستعداد لتسديد كل الرسوم المترتبة جراء ممارسة هذا العمل التجاري، اعتباراً من الرسوم الجمركية، مع ما يعنيه من عائد اقتصادي فقده الدولة عبر كل تلك العقود، وليس انتهاءً بالرسوم والضرائب الأخرى، ولكن دون جدوى!، مما اضطرهم وعبر عقود ليكونوا رهينة الكثير من المستغلين داخلياً وخارجاً.

كما طالب مؤخراً مدير الجمارك العامة بقونة تلك التجارة، عبر السماح باستيرادها بشكل رسمي، ووضع الضوابط اللازمة لها، وقد عززت جمعية حماية المستهلك هذا الطلب، مشددة على الضوابط والتعليمات الخاصة بالصحة العامة.

عقود خلت وما زالت تلك الأسواق، على الرغم من مخالفتها بموجب القانون، تعمل من خلال سياسة الأمر الواقع، بنتيجة الحاجة للخدمات المقدمة عبرها لشرائح واسعة من المجتمع وخاصة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، إضافة إلى أن خلفها العديد من حلقات الاستفادة غير المشروعة من وجودها واستمراره، اعتباراً من المستوردين في بلدان الجوار مروراً بشبكات التهريب، إلى الجمارك والمكافحة وشرطة البلديات، وليس آخراً تجار الأزمة الجدد، الذين دخلوا على خط

لم تتضرر خلال تلك العقود من التنافسية مع تلك الأسواق، بقدر تضررها من العديد من السياسات والإجراءات الحكومية، حيث أن كل سوق له رواده وزبائنه، بما لا يتعارض مع أداء الأسواق الأخرى عملياً، ناحية المواصفة والجودة والسعر، أسوة بأي سلعة أخرى لها أسواقها ومصادر وزبائنها وأسعارها، ويبقى المستهلك هو الهدف الأول والأخير والمعياري الحقيقي لدوام واستمرار العملية التجارية والتنافسية، التي من المفروض أن تصب بمصلحته بنهاية الأمر، وقد لمسنا ذلك خلال السنوات المنصرمة حيث نافست صناعتنا المحلية بعض شببياتها الأجنبية المستوردة رسمياً، بل باتت مطلوبة للتصدير بنتيجة ذلك.

■ مطالب بقونة الأمر الواقع.. ومستغلون

كما يشار إلى أن تجار الألبسة المستعملة الأجنبية المصدر، متضررون أيضاً من ذلك المنع، وقد طالبوا مرات عديدة بقونة عملهم وشرعنته، مبدئين استعدادهم للالتزام بكافة القيود والشروط، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة العامة، وتبيان مصادر تلك البضائع، بل حتى أن بعضهم طالب بمراقبة تجهيزها وتقييمها وتغليفها في بلد المصدر، كشرط



«رب ضارة نافعة».. سماسة الخبز والغاز.. حمص مثلاً

■ مراسل قاسيون

وقس على ذلك بالنسبة لمادة الغاز حيث بادر البائعون مباشرة إلى زيادة مقدارها 100 ليرة على كل اسطوانة غاز، ما يعني 1000 ليرة عن كل 100 اسطوانة، أي ما يعادل 4000 ليرة «أربع مرات تزويد بالشهر»، زيادة في جيوب هؤلاء على حساب المواطن أيضاً. والذي يزيد الأمر سوءاً هو وقاحة هؤلاء واستهتارهم بالالتزام بالتسعيرة المعتمدة، حيث وعلى لسان أحدهم عند الاعتراض عليه من قبل أحد المواطنين: «من لا يعجبه الوضع أمامه التموين خللي التموين ينفعو».

ويسجل بالوقائع غياب شبه تام لأجهزة الرقابة التموينية في الأسواق، وشكاوى المواطنين «بحال تم

لم تكد الحكومة تعلن رفعها لأسعار الخبز والغاز، «غير المبرر»، حتى سارع بانعوى الخبز ومراكز التوزيع له في المدينة، إلى زيادة 10 ليرات على كل رطله خبز تباع عبرهم، فرب ضارة نافعة كانت بالنسبة لهؤلاء، حيث تقدر الزيادة، المستتابة، التي يجنيها أحدهم جراء هذا الرفع 1000 ليرة يومياً بحال باع 100 رطله فقط، وشهرياً بما يعادل 24000 ليرة زيادة محسوبة في جيب هؤلاء، على حساب المواطن.

التجاوب معها»، فهي لا تحقق قمع المخالفة والحد من جشع هؤلاء، بسبب عدم كفاية العقوبات المنصوص عنها قانوناً، «بحال تم تسجيل المخالفة أصلاً»، مقارنة بالإيراد «غير المشروع» الشهري لهؤلاء، المستتب عنوة من جيوب المواطنين، استغلالاً لاحتياجاتهم، الذي يغطي قيمة أية مخالفة ويفيض، هذا إن لم نتحدث عن فساد ورشواوي، بغاية عدم التجاوب مع الشكاوى، أو تمييزها لتبقى المخالفات بحدودها الدنيا، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ما ينطبق على هاتين السلعتين، ينطبق على سواها من الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للمواطنين.

بنهاية المطاف أمسى المواطن بين فكي كماشة رفع الأسعار الحكومية وجشع البائعين والسماسة، وقد تحالفاً ضده بمعيشتهم.

مأساة منتجي الحمضيات في الساحل السوري

■ محمد خير بك

منذ عقود، ووزارة الزراعة والجهات الفاعلة في الدولة تشجع المزارعين في محافظتي اللاذقية وطرطوس على التوسع في زراعة الحمضيات بأنواعها المختلفة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة وتصدير الفائض منها، رافق ذلك توسع كبير في المشاتل العامة والخاصة لتأمين الغراس المتنوعة، حتى أمست غالبية السهول الساحلية الدافئة مركزاً لإنتاج هذه الزراعة الخيرة، وقد أصبحت سورية تحتل المركز العشرين على مستوى العالم من حيث الإنتاج، ومن البديهي أن الزيادة في المساحات المزروعة يرافقه زيادة في كمية الإنتاج، حتى باتت متجاوزاً لحاجات استهلاك السوق السورية باضعاف.

وقد جرى هذا الأمر، دون التفكير الجدي في تسويق وتصريف الإنتاج داخلياً وخارجياً، بشكل علمي ومبرمج على ما يبدو، فقد بات المنتج يعاني من فجوة كبيرة، بين التكاليف والجهد المبذول من جهة، وبين المردود من جهة أخرى، بسبب ارتفاع التكاليف من الأسمدة بأنواعها إلى الأدوية الزراعية إلى اليد العاملة إلى العبوات، إلى المحروقات وأجور النقل. ونظراً لتخوف الفلاحين من تكرار معاناتهم ومآسيتهم، استناداً لتجاربتهم المريرة في السنوات الماضية، من كساد وعدم القدرة على تصريف الإنتاج، وتحكم التجار والسماسرة، فقد لجأوا هذا العام إلى القطاف قبل نضوج المحصول، عسى يغطوا بذلك جزءاً من تكاليفهم.

تقدم إلى «قاسيون» مجموعة من المزارعين، يمثلون عشرات آلاف الأسر من العاملين في زراعة الحمضيات في المنطقة الساحلية، لمناشدة الجهات المختصة، بإيجاد حل عادل لهذه المعضلة والصعوبات المستمرة، مقترحين الأمور التالية: بناء معمل أو أكثر للعصائر في المنطقة الساحلية، يستوعب ثلث الإنتاج على الأقل، ليتم تصنيع المادة وتحويلها إلى عصير طبيعي وأشربة، بالمواصفات المنافسة القابلة للترويج والتسويق داخلياً وخارجياً.

تفعيل دور مؤسسة الخزن والتسويق لاستقبال المواسم من الإنتاج بأسعار تشجيعية فعلاً للمنتج، تتناسب مع الجهد والتكاليف، وليصار إلى فرزها وتوضيبيها وتصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية.

تخفيض تكاليف الإنتاج، من خلال منح المزارعين العبوات الفارغة مجاناً على سبيل المثال، ودعمهم بكل مراحل العملية الإنتاجية.

وقف استيراد الحمضيات، حيث ترد دائماً في ذروة إنتاج موسم الحمضيات لدينا، فيحصد التجار والوسطاء الريح دون عناء، والخاسر الأكبر هو المزارع.

تطلب «قاسيون» إيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام، حفاظاً على هذه الزراعة الاستراتيجية، وإنصافاً لأولئك المنتجين وأسراهم من هذه المعاناة الكبيرة والمستمرة.

حتى تاريخه، تجاوز الحصار المفروض على أهالي مدينة التل بريف دمشق الشهر الثالث، وإلى الآن لا أحد يعرف متى سيفتح الطريق، ويبقى أكثر من 800 ألف نسمة «من أهالي المدينة، والوافدين إليها نزوحاً من مناطق منكوبة أخرى»، مصيرهم مجهولاً.

مدينة التل..

المعاناة في ظل الحصار



■ مراسل قاسيون

الحصار.. المدنيون يدفعون الثمن!

إذا كان تصرف الجماعات المسلحة، وخاصة ما يسمى «جبهة النصرة»، هو الذي أدى إلى إغلاق الطريق وحصار المدينة، فما زالت حتى اللحظة هذه المجموعات تقوم بالخطف والسرقة والاعتداء على المدنيين، وسرقة بيوتهم تحت حجج شتى، وتقوم بترويع الأهالي ليلاً ونهاراً دون رادع ودون أن يتأثروا هم بالحصار.

بل على العكس، فالمسلحون احتياجاتهم مؤمنة، ويحصلون على وجبات غذائية خاصة ومدللة، والمتضرر الوحيد من هذا الحصار هم المدنيون داخل المدينة، والحصار زاد في معاناتهم، كما يروي العديد من أبناء المدينة.

فمن جهة يتعرضون لإرهاب المجموعات المسلحة، ومن جهة أخرى تقوم الحواجز الرسمية بالتضييق عليهم، وصولاً إلى ما يشبه الحصار، فتمنع إدخال المواد الغذائية، بالإضافة إلى منع وصول المحروقات كالغاز والمازوت، ومنع إدخال الخضار والفواكه، كما ويمنع الناس من الخروج إلى أعمالهم، «عدا الموظفين والطلاب فقط»، حتى أحياناً يمنع هؤلاء من الخروج حسب مزاجية الحاجز، وكذلك المرضى أو من يضطرون، من كبار السن، لمراجعة أطباء خارج المدينة، يمنعون من الخروج أيضاً، ناهيك عن نقص الأدوية والمستلزمات الطبية «حليب الأطفال، أدوية الأمراض المزمنة»، والمراكز الطبية باتت عاجزة عن تقديم خدماتها بشكل جيد، نتيجة لذلك، وكأن العقاب للمدنيين وليس للمسلحين.

لجان المصالحة.. دون تشجيع

مع العلم أن الأهالي ملتفون حول لجنة المصالحة، ويعملون معها على حماية مدينتهم من الإرهاب، حتى أنهم اضطروا للوقوف ضد المسلحين «عزلاً»، عدة مرات.

وعلى سبيل المثال: شكلت لجنة المصالحة بالتعاون مع الأهالي، لجاناً «غير مسلحة»، على مداخل الأحياء لتفتيش السيارات، بعد تعرض المدينة لعدة هجمات بالسيارات المفخخة، أدت لاستشهاد العشرات وجرح المئات، وكان للأهالي دور كبير في منع انفجار المدينة عدة مرات، وتحولها إلى ساحة حرب، عندما خرجوا في مظاهرات ضد الجماعات المسلحة، رافعين شعار المصالحة الوطنية.

الهلل والجمعيات خارج الخدمة

والتي وصلت إلى حد إطلاق الرصاص الحي فوق رؤوسهم، لإخافتهم فقط، إضافة إلى الإتاوات التي تفرضها بعض الحواجز على الطريق، وطلاب الجامعات لا يسمح لهم بدخول المدينة بعد الساعة 6 مساءً، فيضطرون للمبيت خارجها، والعودة في صباح اليوم التالي.

المنظمات الإغائية التي تعمل في مدينة التل، كالهلال الأحمر، انسحبت من داخل المدينة إلى أطرافها في حرنة الشرقية، ولا يخدم الهلال سوى العائلات الوافدة فقط دون أهالي المدينة، بحجة أن شروطه الدولية تفرض عليه مساعدة النازحين فقط، ومع ذلك لا يقوم بتوزيع الإعانات كاملة، بل يتم توزيع نصف المخصص فقط، والباقي يختفي! ومن ليس له وساطة لا يستطيع الحصول على إعانتته، الناقصة أساساً، ومن لا يملك دفتر عائلة لا يحصل أيضاً على معونته، مع العلم أن العديد من الأسر المهجرة لا تملك دفاتر عائلية، بسبب فقدانها في الحرب وأثناء النزوح، كما تم إيقاف دخول المعونات إلى الجمعيات الخيرية الأخرى منذ تاريخ 2015/5/1، وقد كانت هذه الجمعيات تساعد الأسر الوافدة وأهالي المدينة معاً، وهي اليوم تعاني من نقص في وارداتها، وأصبحت لا تخدم سوى 700 عائلة فقط، من كبار السن، ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.

المدنيون ضحايا.. تحييدهم واجب

الوضع بات يندرج بأزمة غذائية وصحية وإنسانية عامة بالمدينة، بحال استمرار الحصار المفروض عليها، والتشبث به، وحالة اليأس والتذمر تزداد عند الأهالي يوماً بعد آخر.

إن المطلوب من الجهات الرسمية الكف عن أساليب العقاب الجماعية خاصة وأن الأهالي مع تكريس المصالحات الجارية، والتي يتم خرقها عبر ممارسات «فردية» من هذا الطرف أو ذاك، ولأسباب ومصالح مجهولة غالباً.

ومع انسحاب وإغلاق مؤسسات الدولة، قام السكان وبالتعاون مع لجنة المصالحة، بتأسيس لجنة تواصل من أجل حل مشاكل المدينة، وتشكيل لجان أحياء فرعية لتسيير بعض الأمور الخدمية، ابتداءً من تنظيم السير وإدارة الأحياء ليلاً، وحملات تنظيف الشوارع أسبوعياً، وتوزيع مياه الشرب على السكان، وحفر آبار جديدة، إضافة للقيام بدعم الأسر الفقيرة وتوزيع وجبات غذائية يومية عليهم، حسب المتوفر، كمساهمة من أبناء المدينة.

ولكن بدلاً من تشجيع مبادرة هؤلاء، تقوم الجهات الرسمية بحصارهم ومنع إدخال المواد الغذائية إليهم، فالأسواق أصبحت خالية تماماً، والمحال التجارية أغلقت، بسبب عدم توفر البضائع، ووصل سعر ربة الخبز إلى 500 ليرة وكيلو البندورة مثلاً إلى 300 ليرة والخيار 350 والكوسا إلى 500 ليرة وجرة الغاز 5000 ليرة ونادراً ما يتم الحصول عليها.

بعض الأهالي يقوم بزراعة بعض الخضار في أحواض زراعية استحدثوها قرب بيوتهم، لتعويض شيء بسيط مما حرموا منه، حتى الموظفين منعوا من إدخال احتياجاتهم معهم، ما عدا ربة خبز واحدة فقط.

والنزوح ممنوع على الأهالي، وممنوع إخراج أية قطعة أثاث أو ملابس من المدينة، كما لا توجد مواصلات إلى داخلها، مما يضطر الموظفون والطلاب إلى النزول في ساحة معرنا، والمشى مسافة 3 كيلومتر، للوصول إلى حدود المدينة فقط، عدا عن توقيفهم على الحواجز لتفتيشهم، والمضايقات التي يتعرضون لها أحياناً،

تجاوز الحصار
المفروض
الشهر
الثالث، وإلى
الآن لا أحد
يعرف متى
سيفتح
الطريق

«السبكي» من ملكية ذات نفع عام .. إلى شبه «خرابة» محافظة دمشق .. مفتاح السر والتناقضات



شهدت العاصمة دمشق، مؤخراً، شكلاً «غير حضاري» لبعض الحدائق العامة، مثل السبكي وحديقة أخرى بجانب قصر العدل على اوتستراد المزة، أتربة مكومة، وحفر ضخمة، وأشجار مكسرة، وأسوار مهدمة، وبقيت الحدائق على هذا الشكل حوالي العام أو أكثر، وهنا بدأت التكهّنات عن السبب، وخفايا ما يحدث فيها، إلى أن تبين بأن القضية ليست بعيدة عن مشاكل خصخصة الأملاك العامة.

■ حازم عوض

ينفي وينفي

تصريحات محافظة دمشق خلال السنوات الست السابقة، حول قضية الاستثمارات «الفاشلة» في الحدائق العامة عبر جهات خاصة وعامة، طالها التعديل والتغيير والتأكيد والنفي مراراً، ومؤخراً، نفت المحافظة كل تصريحاتها السابقة وحتى آخرها الذي أعلن منتصف 2015، حيث قامت بإلغاء عدة أمور ضمن بنود العقود السابقة، ومنها المراب المأجور الذي طرحت الحدائق للاستثمار بالأساس لأجله، إضافة إلى المطعم الذي أضيف على عقد الاستثمار لاحقاً، حيث صرح مدير الإشراف بمحافظة دمشق علي الحلباوي لإحدى الإذاعات إن «فكرة إنشاء المراب كانت واردة في البداية لكن تم استبعادها لاحقاً، أما المطعم فهو غير مطروح بالأساس ضمن المشروع، فمساحة الحديقة لا تحتل مثل هذا الطرح، فضلاً عن أنها ليست ضمن خطة عمل المحافظة».

لكن المحافظة التي أعلنت استثمارها للمشروع عبر مديرياتها دون شريك بعد ست سنوات من أول طرح للاستثمار، تركت المجال مفتوحاً في المستقبل لافتتاح مطعم خاص عبر أحد المستثمرين الخاصين، بقول الحلباوي «من الممكن منح رخص استثمارات طارئة فيما بعد»، محدداً نهاية العام موعداً لانتهاج الأعمال في مشروع التأهيل، ما يشير إلى إمكانية طرح استثمار خاص لمطعم في الحديقة لكن بعد التأهيل! وعدا عما تم نفيه من فعاليات ضمن المشروع، طرح الحلباوي تعديلات جديدة وضعتها المحافظة، حيث قال الحلباوي «ابتعدت المحافظة عن موضوع الاستثمارات والأمور المأجورة، وتمت الاستفادة من تأخر الدراسة، بحيث تم لحظ عدة أمور منها إيجاد دورات مياه مخصصة لنوعي الاحتياجات الخاصة، وتأهيل بحيرات المياه والبط، وإنشاء مضممار للمسنين، ومساحة تزلج للشباب، إضافة لألعاب مخصصة لنوعي الاحتياجات الخاصة، وكلها غير مأجور»، ما يشير إلى تحول المشروع إلى كماليات. وهذه التصريحات، مخالفة لما أعلنه عضو المكتب التنفيذي لقطاع التخطيط والموازنة في محافظة دمشق فيصل سرور، الذي قال سابقاً «إن العقد المبرم مع المستثمر «الذي هرب» يتضمن تزويد الحديقة بالألعاب للأطفال وإقامة مطعم صغير وإنشاء مراب طابقي وقبو تحت الأرض».

حديث الحلباوي يلقي الضوء على تناقضات صارخة في عمل المحافظة وعلى عدة مشاكل مع المستثمرين

المحافظة: نحن من أوقف المستثمر!

فسخ العقد مع المستثمر السوري نتيجة هربه من البلاد، كان أيضاً منفيًا بالنسبة لتصريحات محافظة دمشق الجديدة، التي أكدت بأن المحافظة هي من فسّخ العقد، لتستمر التناقضات بين تصريحات مسؤوليها، وبحسب الحلباوي «كان من المقرر أن يقوم مستثمر سوري بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل حديقة السبكي، إلا أن بدء الأزمة في سورية وما تبعه من قفزات في الأسعار، استدعى توقف المستثمر

محافظة مدينة دمشق، وهي الجهة التي نظمت الاستثمار الأول للحدائق العامة»، منذ عام 2010، أن هناك مشروع استثمار خاص، مطروح ضمن الحدائق العامة، مؤكداً أن «مشروع المواقف المأجورة سيتبعه مواقف طابقية في مراب المدفع وتحت حديقة السبكي وعرنوس وشارع الملك العادل سيتم بناؤها، إضافة لساحة التحرير ومناطق أخرى بمبدأ المحافظة على المساحات الخضراء وبناء المواقف الطابقية تحت الساحات والحدائق، وهناك الآن دراسات مع شركة الديار القطرية والشركة الماليزية ما إن تنتهي الدراسة ستريح هذه المواقف الطابقية المواقف المأجورة والحركة المرورية معاً».

تحويل الحديقة لمنتج

ومع بداية الأحداث، انسحبت الشركتان مالم تعلنه المحافظة حينها، لكن بدا ذلك واضحاً، حينما تم تسليم مشروع استثمار الحدائق لمستثمر سوري خاص عام 2011، لكن مع تعديل على المشروع، بشكل ينتج للمستثمر جعل الحديقة أقرب إلى منتجع مأجور، وحينها تعرضت المحافظة لهجوم حاد من الصحف.

وفي أيار العام الجاري، خرج عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سرور، ليؤكد أنه تم توقيع عقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لاستكمال تأهيل حديقة السبكي، مع العلم أن العقد يتضمن تزويد الحديقة بالألعاب للأطفال وإقامة مطعم صغير وإنشاء مراب طابقي وقبو تحت الأرض، مؤكداً أن المحافظة قامت مؤخراً بتحويل الأتربة من الحديقة لإعداد المشروع، علماً أن الأتربة حينها بقيت في مكانها. وأكد أن العقد المبرم مع أحد المستثمرين، تم فسّخه بسبب سفر المتعهد إلى خارج سورية من دون سابق إنذار وتتم حالياً ملاحقته قضائياً وتم توقيع عقد جديد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لاستكمال تأهيل الحديقة.

هنا تبين أن العقد مع ذلك المستثمر تضمن عدة إضافات عن أول طرح للمشروع، منها مطعم صغير، ما يعني أن الحديقة ستتحول من حديقة عامة إلى خاصة تقريباً، لكن لم تبرر محافظة دمشق حينها، تعليق أعمال الإنجاز المحددة بالعقد بـ 180 يوماً التي انتهت ولم ينته مشروع تأهيل الحديقة، واستمر الحال المزري للحديقة حتى يومنا هذا، ليتم الإعلان عن هروب المستثمر منتصف 2015!

أخيراً..

لا يسعنا إلا أن نقول، إن العبت بالأملاك العامة لم يعد مقترصاً على البعض من الخارجين عن القانون، عبر التعدي عليها لمصلحتهم، بل بات أمراً تقوم به محافظة دمشق بالتعدي على حدائق العاصمة كملكية ذات نفع عام، بكل استسهال، ضاربة عرض الحائط بأهمية تلك الحدائق كرتة ومقتنس لدمشق وساكينها، ومحولة إحداهما إلى «أي شيء»، باستثناء كونها حديقة، بذريعة التحسين والاستثمار.

لماذا هرب المستثمر؟

سبب هروب المتعهد غير معلن، وحتى أن محافظة دمشق أنكرته مؤخراً، إذن، تصريحات المحافظة حول حديقة السبكي، كانت غير دقيقة أو غير مسؤولة، والعقد المبرم لاستثمارها طاله أكثر من تعديل، وأكثر من جهة مستثمرة، آخرها مؤسسة الإسكان العسكري، التي أكد مصدر لـ «قاسيون» من المحافظة، أنها هي الأخرى تركت المشروع، لتتحول الحديقة على مدار 6 أعوام إلى «خرابة»، وفي متابعة لمراسل «قاسيون» مع بعض الصحفيين المتابعين للقضية مع محافظة دمشق، تبين أن المحافظة لا تريد حالياً التحدث عن مشاريع استثمار الحدائق الأخرى التي وردت ضمن العقد الأول مع الشركتين الماليزية والقطرية، وهي تريد حصر الحديث بحديقة السبكي فقط، بعد أن عدلت كل البنود في العقود التي طرحت على المستثمرين، لتأخذ المشروع بنهاية المطاف لمصلحة مديرياتها، وهنا بدأت التناقضات تظهر، وبدأت المحافظة تنفي عدة تصريحات سابقة، من هروب المستثمر، إلى الفعاليات المزمع إقامتها على أرض الحديقة، وصولاً إلى دور مؤسسة الإسكان العسكري.

حلب تختنق من الداخل



مخصصاتهم لم تنقطع، فحلب تعيش مهزلة قاسية، و«المسؤولين متفرجين».

ضرورات الحل

لسان حال مواطني حلب يقول: إلى متى تستمر هذه المعاناة؟، ألا يكفي إلى اليوم ما عانينا منه، خلال سنوات الأزمة السورية؟، التي اختزلت جميعها في المدينة، نحن صابرون لأننا وملتعلقون في أمل الخلاص، ولكن هذا الصبر نخشى أن ينتهي يوماً، فالمواطنون تهدد لقمعة عيشهم وتتحول لسفلة بأيدي التجار والسامسة والمتنفذين، وهناك تقصير في السعي لإيجاد توافقات ومصالحات تؤمن معابر متعددة، تضمن عدم اختناق المدينة، وتوفر شرايين تمددها بالحياة في أوقات الأزمات وتسهل تنقل المواطنين، وتتخذ المدينة من الوقوع بالشلل التام، وتخفف الأعباء والأثمان المكلفة التي يبذلها الجيش العربي السوري لتأمين المدينة وحمايتها.

كانت سيارات الغاز تتجول في المدينة لتبيع جرة الغاز بسعر 1800 ل.س، ولتختفي اليوم، وإن وجدت فبسرعة 5000 ل.س، وحتى من وجد منهم جواباً على سؤاله، وقف عاجزاً فاقداً ما تبقى له من صبر استنفذه خلال سنوات الأزمة.

يقول عبد العزيز: المؤامرة هي من دواعش الداخل، تجار الأزمة والفاسدين، ففي يوم السبت الفائت مررت في أحد مراكز توزيع الغاز، وقد تراكمت حوله عربات بيع الغاز وبالسعر المحدد، ليأتي صباح اليوم التالي، وتختفي السيارات والباعة ومعها تلك الجرار. أما أبو سليم فيقول: كل شيء فينا مهدد، أفلا تكفي هؤلاء المسؤولين لقمعتنا المهذبة ليحترقوا، حتى تجار الأمبيرات بحجة إغلاق أغلب المحطات لانقطاع المحروقات، قاموا بتفتين ساعات التشغيل، المقتنة أصلاً، متبجحين بأنهم لم يرفعوا سعر ساعة التشغيل رافعة بحالنا، رغم تأكيدات المسؤولين بأن

عن التجار في سوق الهال الذين باعوا بأسعار مرتفعة، وهم السبب في فقدان بعض المواد وارتفاع أسعار أخرى.

وعن واقع فقدان المواد تقول أم عادل: في أحد المازن الكبيرة المملوكة لأحد النافذين في المدينة، إن بحثت عن لبن العصفور تجده، ولكن بسعر خيالي، وإن سألت بغيره من الأماكن تجد أن كل شيء قد اختفى بعد ساعات من انتشار الخبر، فعلى سبيل المثال مادة السكر ذابت في مرار أيام هذه المدينة، فأين تبخرت؟.

المحروقات المادة الأكثر حساسية في أي أزمة، أو مشكلة أو تقلب في الطقس، فإما أن تشتعل بارتفاع الأسعار، أو تتبخر عند حصار المدينة، لتباع في السوق السوداء، وهو ما أطلق أسئلة المواطن التي لم تجد جواباً شافياً. فتقول أم هاشم: كل شيء تبخر من حلب، فإن كان الطريق مغللاً، فأين ذهبتم؟، هل يعقل ما تعانيه المدينة، حتى المحروقات اختفت، حيث

■ باسمين سراج الدين

الحكومة بواد والأزمة بواد

معاناة كان أحد أسبابها عمل المسؤولين على المستوى الحكومي العام، وعلى مستوى مدينة حلب الخاص، بعيداً عن واقع هذه المدينة ومتطلباتها الحيوية، حيث وحتى الآن، لم يقوموا بإجراءات حقيقية بعيداً عن العدسات، لحل أزمات ومعاناة حلب وسكانها من جنورها، ولوضع آليات تحمي لقمعة الشعب من أي عملية نهب وابتزاز، من خلال وضع الموارد بيد الدولة لتتحكم بضخها وبأسعارها وبكمياتها، خلال الأوضاع العادية أو الطارئة، وبوضع حدود للأيدي التي تحاول المساس بلقمعة المواطنين ومحاسبتهم، فعمر الأحداث وما مر على المدينة من أزمات لم يكن كافياً على ما يبدو، كي تدفعهم لهكذا تدابير، خاصة وأنها لم تكن الأزمة الأولى، ولن تكون الأخيرة، إذا استمرت الأمور بالسير على عواهنها.

توجهت قاسيون للشارع واستطلعت آراء المواطن الحلبي، الذي حمل مواجع كبيرة وهو موما لا تنتهي، حتى بات مجهداً من التفكير كيف سيطعم عائلته، ففي الحصار السابق كانت مؤونة المنزل التقليدية كفيهه بانقاده نوعاً ما، لكن بفعل الأزمة وتكرارها صار يعيش يومه متخبطاً.

أبو أسماعيل يشكو، بعد أن تعب من التنقل من بسطة إلى أخرى، قائلاً: فُقدت الخضار من الأسواق بشكل شبه تام، وما تبقى هو ما يمكن تخزينه في الأحوال العادية وليس سريع العطب، ومع ذلك أسعاره غالية، فماذا نأكل؟، ويضيف: تابعتنا جولة المحافظ والمكتب التنفيذي إلى الأسواق للاطلاع على الأسعار، هم قاموا بحاسبة الباعة الصغار وأجبروهم على البيع بأسعار أقل، ولكن ماذا

دون سابق إنذار، وخلال ساعات قليلة من انتشار خبر إغلاق طريق خناصر أثريا سلمية، المتنفس الوحيد لمدينة حلب، بسبب هجوم تنظيم داعش الإرهابي، حتى استعادت المدينة شيخ أيام مضت، عانت فيها الأميين وعانيت أيام سوداء، حيث اختفت العديد من المواد الأساسية، واشتعلت أسعار أخرى، ناهيك عن فقدان المحروقات، وما وجد منها يباع في السوق السوداء بأسعار خيالية.

المحافظة شبه المنسية.. حماة

رغم مساعي بعض الأهالي هنا وهناك عبر بعض الجهات للخوض بالمصالحة، ولكن دون جدوى أو تشجيع.

بعض المناطق التابعة للمحافظة «مثل مورك» تم طرد الجماعات المسلحة منها، وتمت المطالبة بعودة الأهالي إليها وصرف تعويضات الأضرار إليهم، كي يتمكنوا من العودة والاستقرار وترميم منازلهم ومنشآتهم، كما طالبوا بإعادة تأهيل البنية التحتية لها كي تتمكن المنطقة من استعادة نشاطها، وقد تجاوب المحافظ مع هذه المطالب ورفع طلباً بذلك إلى رئاسة مجلس الوزراء، كما طالب بدوره بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعويض عن الأضرار بنتيجة الأعمال الإرهابية للمتضررين بشكل عام، واستكمال انجاز أضرار المتضررين من الأعمال الإرهابية، عبر اللجان المشكلة لهذه الغاية، ولا زال المتضررون والأهالي بانتظار استكمال تلك الإجراءات وغيرها، التي لا تخلو من التعقيد والسمنة والرشاوى.

أهالي مدينة حماة بأحيائها وريفها وقراها، يشعرون بأنهم الابن غير الشرعي للحكومة ومؤسساتها، فهم بعيدون عن اهتمامها بهم وبمعاناتهم، على مستوى حل قضاياهم، وتأمين مستلزمات حياتهم الضرورية اليومية، حتى على المستوى الإعلامي الرسمي، منتظرين بصمت ذلك الاعتراف بشرعية وجودهم، عبر إجراءات جديرة داعمة لهذا الوجود.



أسعارها، واحتكارها أحياناً بسبب تأمينها تهرباً لتباع بالدولار أو ما يعادله، استغلالاً لحاجة المرضى وذويهم.

بعض أحياء المدينة الواقعة على أطرافها والكثير من القرى، يعاني سكانها من تواجد المسلحين «جبهة النصرة ومثيلاتها» وممارساتهم القاسية على الأهالي، وهي تخضع أحياناً للحصار بسببهم، حيث يمنع الدخول والخروج منها، إضافة إلى منع إدخال الأطعمة والأغذية والأدوية، مما دفع جزءاً من أهلها لإفراغها والنزوح منها تبعاً بسبب هذا التواجد للمسلحين والمعاناة منهم، إضافة لإجراءات الحصار وذاك التهديد اليومي باشتعال الأعمال القتالية والقصف،

النقص بمواد المحروقات «مازوت- غاز- بنزين» وتقاضى أسعار احتكارية عند تأمينها من قبل بعض السماسرة المدعومين من بعض المتنفذين فيها.

فرص العمل داخل المدينة محدودة وغير متوافرة، خاصة مع الأعداد المتزايدة من الوافدين إليها، لذلك هناك آلاف العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن قوت يومهم وأسرهم ليؤمنوها بشق الأنفس، وليبعدوا أنفسهم عن شبح الجوع والتشرد.

الخدمات الطبية بحدودها الدنيا، ولا يخلو الأمر من الواسطة والمحسوبية، إضافة إلى المعاناة من شح الأدوية وخاصة للأمراض المزمنة «الضغط والسكر و...»، وارتفاع

حماة «مدينة وريف»، كما غيرها من المحافظات، عانت ما عانتها من ويلات الحرب والتشرد وأثارها اليومية، فيها تنقطع الكهرباء أحياناً 24 ساعة متواصلة بسبب الأعطال في الشبكة أو الضغط عليها، وفترات التقنين تتراوح بين 12 ساعة لتصل إلى 16 ساعة وأكثر غالباً، أما في ريفها وبعض أحيائها، فحدث بلا حرج فالكهرباء مقطوعة بشكل شبه تام منذ أكثر من عامين، كإجراء عقابي لأهالي تلك الأحياء والقرى والمناطق، بسبب تواجد المسلحين والأعمال القتالية، وبسبب خروج «محطة زيزون» عن الخدمة، وأزمة الكهرباء التي تعم البلاد، وهي بذلك شبه غارقة بالظلام، مع ما يترتب على ذلك من شح بالمياه بسبب الكهرباء وأسباب عديدة أخرى.

■ مراسك قاسيون

تعتبر مدينة حماة ملاذاً آمناً لأعداد كبيرة من النازحين، من ريفها وريف ادلب وبقية المحافظات، يقدر عددهم بمئات الآلاف، الذين وفدوا إليها نزوحاً بنتيجة الحرب، هروباً من الموت في مناطقهم على أثر دخول المسلحين إليها وما تعرضوا له من فقدان لبيوتهم وممتلكاتهم، مع الغياب شبه التام لدور منظمات الإغاثة فيها من حيث تأمين المأوى والإطعام وبعض الخدمات الأساسية الأخرى، حيث يعانوا من عدم التجاوب مع متطلباتهم منذ سنوات، بل غالباً ما يمارس عليهم ضغوط إضافية لهذا السبب أو ذاك ومن هذه الجهة أو تلك.

أسعار الإيجارات في المدينة أصبحت مرتفعة جداً، وهي تعاني كما غيرها من الارتفاع الحاد لأسعار مستلزمات الحياة اليومية المعيشية، من أغذية وألبسة ومنظفات وغيرها، مع

عباد شمس

إقراض وتعثر!

عشائر محمود

من الملاحظ أن أصحاب أكبر المدخرات، والإيداعات في المصارف العامة والخاصة، هم أصحاب القروض الكبرى الممتنعون عن السداد، والتي لم يكتفِ دعاة السياسات الليبرالية بوجهتها وجواها، طالما أنها تخدم القلة المتحكمة بالموارد والسوق السورية..

فأكثر من نصف القروض ذهب للمجمعات السياحية والتجارية، والمطاعم، ونسبة 4% منها وفق عينة من أحد المصارف يتم الالتزام بتسديدها.

بناءً عليه فإن إجراءات تسوية القروض ومراسيمها وقوانينها التي تمتد منذ ما قبل الأزمة وخلالها، لن تؤدي إلى تسويات فعلية، بل إلى مفاوضات طويلة الأمد، تحمي أموال هؤلاء المتراكمة من المصادرة والنقل لملكية المال العام! والوقائع السورية الفاقعة هي الدليل الأبرز، كما في تعميم الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لأحد كبار رجال الأعمال السوريين، وأبنائه، والعودة عن القرار خلال أقل من شهر في العام الحالي كما أوردت إحدى الصحف.

الجزء الأكبر من هؤلاء يحمي أمواله خارج البلاد، وجزء هام منهم، سحب ودائعه السورية مع بداية الأزمة، وعاد ليراكم غيرها سريعاً، حيث يظهر هذا من حجم الودائع في المصارف العامة والخاصة، التي دهورتها السحوبات المسموحة قانونياً لمن هربوا أموالهم خارج البلاد في بداية الأزمة، ثم عادت لتتزم وتعود إلى المستويات السابقة، أيضاً من الأموال التي يربحها هؤلاء، والتي تأتي في ظروف كهذه من مجالات المضاربة باختلاف أشكالها، على قيمة الليرة، على العقارات، ومن احتكار السلع، ومن الاقتصاد الأسود، المتوسع خلال الأزمة، وهذا يقابل مجمل ما خسره أصحاب الأجور من قيمة رواتبهم ومدخراتهم، التي ابتلعها الحرب، وأمرؤها.

لذلك فإن تسويات قروض كبار المتعثرين، لا تهم عموم السوريين، على اعتبارها تجري بين أصحاب السطوة الاقتصادية، وأصحاب القرار المتقاطعين في المصالح والأفعال، وحتى في الأسماء أحياناً!

لا يكتفِ فقراء السوريين والذين يحصلون على دخلهم من تعبهم، بأموال المصارف، لأنهم لم يعودوا بحاجة أدلة على أن المال العام لا يدار لمصلحتهم، بل أصبح ذريعة تستهدف جيوبهم.

قروض «الكبار» المتعثرة.. جولة جديدة من المماطلة



تفاصيل التسهيلات، والقوانين، وتحديد أن عدداً هاماً من القروض المتعثرة، وفق معلوماتنا، لم تسدد منها أي دفعة، أو توقف كبار المقترضين عن السداد قبل الأزمة، أو في مراحلها الأولى، أي قبل منتصف عام 2011، في المرحلة التي شهدت خروج الكثير من رؤوس الأموال في سورية، وسحب الودائع من المصارف، أي المرحلة التي أبدى فيها كبار أصحاب رؤوس الأموال، تخوفاً وانسحاباً سريعاً وكبيراً.

تباطؤ ومماطلة في الإجراءات..

ووفق المعلومات من أحد المصارف العامة العاملة في سورية، فقد بلغ عدد المقترضين المتعثرين والملاحقين قضائياً لمصلحة المصرف 6426 مقترضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بينما عدد المقترضين المتعثرين عن تسديد الأقساط في فروع المصرف المختلفة بحدود 50 ألف مقترض، أي أن نسبة 12% فقط من القروض المتعثرة، تنتقل للقضاء، والباقي قيد المماطلة.

حيث تشير المعلومات إلى أن تباطؤاً كبيراً في الإجراءات يشوب عملية إحالة ملفات المقترضين إلى القضاء، ومن ثم البت بها، بالشكل الذي يسرع استعادة المال العام المطلوب.

وفي مبررات التباطؤ، تأتي مسألة الكادر القانوني في المصرف، وأداء المحامين المتعاقدين، وعدم إمكانية الوصول إلى

الأخر لتسوية القروض المتعثرة في المصارف العامة، فقد صدر في عام 2014، وتمديده وتعديله تم في القانون الجديد. جوهر مجمل عمليات التحفيز للتسوية تقوم على تقسيط دفعات الدين المستحقة، وعلى دفعات حسن النية من المقترضين، وعلى الإعفاء من فوائد وغرامات التأخير وغيرها من التسهيلات التي لم تأت بنتائج جيدة حتى الآن، باستثناء ما أعلنه المصرف العقاري السوري، عن استعادة ما يقارب ملياري ليرة سورية، منذ بداية العام 2015، ومبلغ أقل منها في مصرف التسليف الشعبي بلغ 365 مليون ل.س، وهو الذي يقرض بشكل رئيسي محدودي الدخل.

بالمقابل بلغ الرقم الوحيد المتداول حول إجمالي القروض المتعثرة لدى «العقاري» 7,8 مليار ل.س في منتصف العام 2013. فهل ستفعل هذه الجولة الجديدة من التسهيلات والتحفيّزات، وتحديد أنه بعد عام 2013، لم يتم اتخاذ أي إجراءات سوى إجراءات منع السفر، بحق جزء من المقترضين الممتنعين أو غير القادرين على السداد، بالإضافة إلى وضع اليد على ضمانات عقارية، وفي حالة المصرف العقاري يبلغ عددها ثلاثة ضمانات فقط، بقيمة 69,5 مليون ل.س فقط، وهذا المبلغ يعادل اليوم قيمة عقار سكني في مدينة دمشق!

نستطيع التقدير، بأن جزءاً كبيراً من عمليات التسوية لن تتم بغض النظر عن

في نهايات العام 2013، بدأت تنتقل للعلن أسماء كبار أصحاب القروض المتعثرين، حيث نشرتها وسائل الإعلام نقلاً عن «جهات مختصة»، المتعثرين المعلنين أسماؤهم وديونهم في حينها، شكلوا رقم 10% فقط، من الرقم الفعلي لمجموع القروض المتعثرة والذي حصلت عليه قاسيون منتصف العام 2013 وقد بلغ: 233,9 مليار ل.س، نسبة 14% منها للمصارف العامة أي 32,6 مليار ل.س تقريباً.

محرر الشؤون الاقتصادية

منذ فتح هذا الملف، وحتى اليوم، أي بعد عامين أو أكثر، لم تقطع تسوية القروض المتعثرة، خطوات جديدة، حيث تم تسليم ملف التسوية لمصرف سورية المركزي، الذي طالب المصارف العامة بتزويده بقوائم الأسماء والأرقام، وتزويده بمقترحات للتسوية، وانتهى الأمر إلى قانون جديد لتسوية القروض المتعثرة صدر عن وزارة المالية ووافق عليه مجلس الوزراء.

جاءت ردود الفعل سلبية من مسؤولين مصرفيين في المصارف العامة، وفق ما ورد في تصريحاتهم للإعلام المحلي، ليرى بأن القانون الجديد غير كاف والقديم أفضل منه، وليكونوا بالتالي غير متفائلين بتسوية جديدة للقروض المتعثرة.

مراسيم وقوانين تمديد هل تفلح؟!

تسوية القروض المتعثرة، بدأت خلال الأزمة مع مرسوم خاص بالمتعثرين في قطاع السياحة، وتم تمديده، والمرسوم



في أحد

المصارف

العامة 50 ألف

قرض متعثر

12% منها

فقط للمحاكم

والنتيجة عودة

3 رهونات تعادل

قيمة عقار في

دمشقاً!

8 مليون يورو

أحد أبرز رجال الأعمال السوريين حصل على قرض بمقدار 8 مليون يورو، ليقوم بإنشاء مجمع سياحي وتجاري، ولم يسدد أي دفعة منه منذ عام 2011، والملاحقة متوقفة بسبب ظروف أمنية في محافظة حمص!.

32,6 مليون يورو

حصل 30 مقترضاً من القطاع الخاص على 32,69 مليون يورو، من أحد المصارف العامة باليورو، وهي من قروض بنك الاستثمار الأوروبي وهي بمجملها من ضمن القروض المتعثرة!.

233 مليار ل.س

مجمّل القروض المتعثرة في القطاعين العام والخاص بحسب المعلن في منتصف عام 2013 هو 233,9 مليار ل.س، وبعد مراسيم التسوية والإعفاء فإن التسويات المعلنه بلغت أكثر من ملياريين بقليل فقط في المصارف العامة!.

نهاية دعم المحروقات.. وتبدل في أشكال الفساد



البيروقراطي، الذي يبقي دور الدولة متسعاً، ويسمح إذا ما تغيرت أوزان القوى في المجتمع لصالح المصلحة العامة، بانتقاله إلى جهاز اقتصادي منتج ومنضبط، فكان الهدف التخلص من هذا الدعم الاجتماعي الواسع الذي يتحمله الإنفاق العام القادم من إنتاج السوريين وهذا ما خسره السوريون اليوم.

التحرير ينهي الفساد؟!

كفكف نضمن أن الفساد لن يبال قطع النفط بعد اليوم؟! تجربة العام الماضي بالسماح للقطاع الخاص باستيراد المحروقات، أثبتت أنها بوابة هامة للفساد، حيث حصل هؤلاء على القطع الأجنبي من المركزي لتمويل مستورداتهم، وسعروها بضعف السعر الحكومي وعادوا ليستبدلوا أرباحهم بالقطع الأجنبي من السوق السوداء، مشكلين ضغطاً هاماً على قيمة الليرة حسب المصرف المركزي.

ولاحقاً ظهر فساد التوزيع الحكومي في تكرار حصول محطات مغلقة على المازوت، أي أن السوق السوداء للمحروقات لا تزال لديها حصتها رغم عدم وجود هامش سعر فارق بين أسعارنا وأسعار الدول المجاورة، بل عبر تحميل السوريين أسعاراً احتكارية فوق السعر العالمي. آخر ما ورد في سياق قطاع النفط، هو تصريحات للوزير يتعلق باستيراد المشتقات حيث أشار إلى وجود حالة تنافسية «قد تصل أحياناً إلى 30 شركة تتنافس».

لكن ما الذي يضمن أن تكون هذه «التنافسية» تنافسية حقاً؟! فتجارب استيراد مختلف المستلزمات الحكومية أثبتت أن هناك تضخيماً في الكلف عن الأسعار العالمية، في القمح والشعير، والخميرة والسكر وغيرها..

نهاية طالما أن الفساد الكبير، لا تواجهه ضغوطات شعبية فعلية تعيق حريته المطلقة، فإن قطاع المحروقات وهو القطاع الذي تخصص له موارد هامة، لن يتخلص من حصة الفاسدين، سواء كان مدعوماً أم غير مدعوم، و«أضعف الإيمان» في الطرف الحالي، أن يكون التوزيع محمياً بالرقابة الشعبية الحقيقية، وأن تكون عروض الاستيراد التنافسية معلنة بوضوح: الجهات العارضة، أسعارها، وكيفية اختيار الشركات التجارية الموعودة لتأمين حصة سورية من استيراد الوقود، إلى أن نعود للإنتاج.. لعل فساد تجارة النفط لا يعيق في المراحل القادمة، توسيع المشتقات، مقابل تصدير النفط الخام!

أنهت الحكومة العبء الأكبر المترتب عليها، وهو الدعم الاجتماعي، وستنقله في موازنة العام القادم إلى خانة الخسائر المدورة من أعوام سابقة، أي أنها لن تنفق أي مبلغ دعم اجتماعي لاحق، لا على الوقود ولا على غيره.

ليلي نصر

تم استكمال تحرير الأسعار، وتحديد أسعار المحروقات، وأصبحت أسعار الوقود في السوق السورية أسعاراً عالمية، وأعلنت «محروقات» بأن أسعار هذا العام ستقلها من العجز إلى الفائض، أي ستحقق مبالغ من بيع الوقود. انتهى دعم المحروقات بعد أن أنهى كبار الفاسدين السوريين مرحلة طويلة من استغلاله، وهو الذي اعتبر دائماً «سيفاً ذا حدين» في تجربة الاقتصاد السوري، فمن جهة كانت أسعار الوقود المدعومة، عماد مستويات الأسعار العامة المنخفضة في سورية، ما كان يسمح بمستوى معيشة مقبول نسبياً، في ظروف تثبيت الأجور الطويل، كما كان الدعم يؤمن انخفاض تكاليف الإنتاج، معطياً ميزات تنافسية للمنتجين السوريين، رغم تراجع الإنفاق الاستثماري، ومجمل عمليات تطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية السورية.

أما من الجهة الأخرى، فقد شكل دعم المحروقات، أهم موارد مراكمة أموال الفساد الكبير، المستفيد من مواقع النفوذ في قطاع النفط، التي كانت أرقامها غير معلنة لفترة طويلة، حتى أن المستوردات السورية من المحروقات كانت أوسع من الحاجات السورية، باعتبار أن القرار الاقتصادي المتحكم بتسويق النفط استيراداً وتصديراً، كان يستجر حصة فائضة تذهب غالباً، لتجارة الوقود المهرب، بنسب وصلت في عام 2005 إلى ربع قيمة المستوردات الإجمالية من المحروقات، وما يعادل نسبة 2,1% من الناتج بحسب دراسة «سورية 2025».

المفارقة أن هذه السياسات كانت الذريعة، لليبراليي سورية ليتخلصوا من عبء الدعم، وفي هذا توافق مع السياسات الليبرالية الغربية، التي تدفع أتباعها إلى أنواع أخرى من الفساد المرتبط بها تحديداً، وليس الفساد

في أحد المصارف العامة 50 ألف قرض متعثراً
12% منها فقط للمحاكم والنتيجة عودة 3
رهونات تعادل قيمة عقار في دمشق!

أن ينتقل ليطال المسؤولين عن مرور قروض كبرى، بضمانات وهمية، أي عملياً مقترضين كبار دون وجود مشاريع فعلية، وبالتالي عملية «نهب ونصب» مباشرة للمال العام من مدخرات السوريين في المصارف، حيث أن القطاع المصرفي العام شهد إقالات لإدارات عامة خلال الأزمة، وشهد تبدلات طبيعية، إلا أنه لم يشهد أي محاسبة وتحميل مسؤوليات، كما في كل مجالات «مكافحة الفساد» الأخرى!

فالبائعات المرتبطة بكبار المقترضين، وتحديدًا للمشاريع السياحية، والمولات التجارية، حصلت على نسبة هامة من القروض، وهؤلاء هم الأقل سداداً حتى في المرحلة التي سبقت الأزمة، حيث بلغ عدد قروض التصنيف السياحي الممنوحة من المصرف «100»، منهم 4 فقط، قاموا بإجراء الجدولة نتيجة مراسيم التسوية الصادرة والمتتالية.

قروض اليورو.. نصفها للسياحة!

كما أن الكثير من التساؤلات توضع بالدرجة الأولى، على القروض الممنوحة للقطاع الخاص، من قروض بنك الاستثمار الأوروبي، التي كان من المفترض أن تكون قروضاً تنموية، والتي بلغت نسبة الإقراض السياحي منها نسبة 52%.

حيث أن قروضاً من المصرف العام المعني، قدمت باليورو لـ 30 مقترضاً بقيمة تتجاوز 32,695 مليون يورو، حصلوا عليها في فترات ممتدة بين عامي: 2005-2010، ثم امتنعوا عن السداد. بعضهم توقف عن الدفع منذ عام 2008 بعد عام من أخذه القرض، وبعضهم في عامي 2009-2010 أي قبل الأزمة، ومعظمهم مع بداياتها في الشهر الخامس من عام 2011 ليستثنى منهم مقترض وحيد امتنع عن السداد في الشهر الخامس من عام 2012.

هؤلاء لم يحاكم أي منهم حتى الآن، وجزء هام منهم موجود في البلاد بحسب المعلومات، ومجمل الإجراءات تراوحت بين الإخطار، والحجز التنفيذي، أو إشارة بالحجز التنفيذي، مع 3 حالات فقط وضع يد على العقار الضامن، وبمجملة أقل من قيمة القرض اليوم، وحالة واحدة لمنع السفر، بينما الكثير من الحالات لم يتخذ أي إجراء بشأنها.

المنشآت العقارية في كثير من المناطق غير الآمنة، وتوقف دوائر التنفيذ في الكثير من المناطق، بالتالي صعوبات اتخاذ إجراءات تنفيذية بحق المقترضين، كوضع اليد على العقار على سبيل المثال.

مع العلم أن الإجراءات حتى اليوم، تشمل المنتعنين عن السداد قبل الأزمة فقط! فعلى سبيل المثال، حوالي 30 قرصاً متعثراً في المصرف العام المعني، توقف مقترضوها عن السداد من تاريخ 1997 وأقصاها بتاريخ 2010، وهؤلاء أقصى إجراء طالهم حتى الآن، هو بيع العقار الضامن في المزاد العلني لأربعة مقترضين فقط، والباقي يتراوح بين إشارات الحجز، وتوقف التنفيذ بسبب الظروف الأمنية لمنطقة العقار أو فرع المصرف المقرض وغيرها من المبررات.

قروض للمتعتنين

المصرف المركزي، صنف قروض قطاع الأعمال المتعثرة، في مذكرة له بتاريخ 12-8-2013، إلى صنفين، الأول متوقف نتيجة الظروف الأمنية وظروف الأزمة، ويمكن أن تؤدي التسوية والتسهيلات إلى نتيجة معهم، والآخر هو المقترضون الذين لا يرغبون بالسداد عمداً، رغم توفر القدرة الجزئية أو الكلية، حصلوا على قروض كبيرة، وتوقفوا عن السداد منذ عام 2011 وبعضهم قبل ذلك، كما أن جزءاً منهم لم يحافظ أو يسعى لاستمرار عمله في سورية بل سارع إلى إخراج منشأته وأمواله إلى خارج البلاد وبينما استمرت أعماله في الخارج ويمتنع عن سداد التزامات القروض المأخوذة من المصارف السورية العامة أو الخاصة بحسب مذكرة المركزي..

ومع ذلك فإن القوانين والمراسيم المتعلقة بالتسويات، لم تشمل هؤلاء بإجراءات خاصة، تضمن استرداد المال العام المنهوب عملياً.

التصنيف يجب أن يشمل أيضاً، قروض الفساد المتعثرة وتحديدًا القروض الاستثمارية الكبرى منها، حيث أن ما تم طرحه في عام 2013، حول تحميل «موظفين مصرفيين» مسؤولية وجود ضمانات وهمية، لا يجب أن يمر بتحميل الموظفين للمسؤولية، بل من المفترض



قد تحقق القوانين الجديدة للتسوية، فرصة لبعض الصناعيين الجديين والراغبين باستعادة نشاطهم الاقتصادي، رغم العرقلات التي لا تقتصر على ظروف الحرب، بل على إدارة الحكومة، ومدى تجاوبها بحسب الصناعيين أنفسهم.

إلا أن هؤلاء قلة، بينما أكثرية المقترضين المتعتنين، هم من رجال المال والأعمال الممتنعين عن السداد والمستفيدين من المماطلة والتأجيل، التي قد تحمي أموالهم من استحقاق حجزها، ونقل ملكيتها للمال العام. وفي هذا التأخير في المحاكمات، والإجراءات بذرائع غير جديدة، وغير عملية، تسجل الحكومة موقفاً جديداً واضحاً، تتجنب فيه جمع الموارد العامة من ممتلكات الأثرياء، حتى لو كانت مقترضة من المال العام! بينما تتجه في جرائها على المخصصات المتناقصة للإنفاق العام على الخبز والتدفئة والطاقة والأجور.

موجة ارتفاع دولار جديدة..

تبدد أمل الاستقرار رغم ملامح الانفراج السياسي



شهد الأسبوع الأخير من تشرين الأول الجزء الأكبر من نقلة سعر الدولار أمام الليرة خلال هذا الشهر بـ 9 ليرات تقريباً، فمن 341 ليرة/\$ يوم السبت الماضي بتاريخ 2015/10/24، إلى 350 ليرة/\$ نهاية الأسبوع يوم الخميس 2015/10/29، بعد أن بلغ 353 ليرة/\$ يوم الأربعاء الفائت. فهل ينتظر السوريون نقلات كبرى أخرى في الأسابيع القليلة القادمة؟!

■ مراد جادالله

من 255 إلى 265 ليرة/\$، وهو ما يعزز نقلات السوق السوداء غير المنضبطة باتجاه الارتفاع.

في الاتجاه ذاته تقريباً سار سعر الصرف الخاص بشركات الصرافة الذي شهد ارتفاعاً بحوالي 8 ليرات خلال 24 يوماً، من 316 في 10/1 إلى 324 ليرة/\$ في 10/24، فيما شهد الأسبوع الأخير نقلة نوعية أخرى بـ 7 ليرات خلال أربعة أيام من 323 في 10/24 إلى 330 ليرة/\$ بتاريخ 10/28. هذا وقد تحدثت أوساط إعلامية عن بلوغ السعر حدود 335 ليرة/\$ في يوم الخميس 10/29 بعد اجتماع رسمي لجلسات التدخل، وفيما لو صح ذلك فإنه يعني فقرة أخرى في يوم واحد تبلغ 5 ليرات وبقدر رسمي!

كانت آمال السوريين تنتظر انخفاضاً لسعر الدولار أو استقراره بالحد الأدنى مع بداية شهر تشرين الأول وفق ما لاح من أفق لحل الأزمة السورية بعد العمليات العسكرية الروسية، لكن المواطنين فوجئوا باستمرار ارتفاعه تدريجياً مع نقلات كبيرة نسبياً في الأسبوع الماضي الذي أغلق عندها سعره بـ 350 ليرة/\$، منتقلاً 16 ليرة في الشهر الأخير بعد أن كان بحدود 334 ليرة/\$ في بداية هذا الشهر.

لقد عقد جزء من السوريين آمالاً على احتمال استقرار سعر الدولار بعد أن كانت الارتفاعات طفيفة نسبياً خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من هذا الشهر "تشرين الأول" والتي خلالها انتقل 6 ليرات فقط بينما شهد الأسبوع الأخير نقلة نوعية بـ 9 ليرات! وهو ما أوحى بشرة ارتفاعات جديدة تبخرت معها آمال السوريين بأي استقرار قريب.

فعلياً يستمر سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بالارتفاع التدريجي المنتظم دون أي استقرار في السوق السوداء، ففي 9 أيلول كان عند 323 ليرة/\$، ومع نهاية أيلول بلغ تقريباً 334 ليرة/\$. ولكن ما شعر به السوريون عملياً وما لم يجد أحد حتى اللحظة تفسيره هو تلك النقلات الكبرى التي جرت في الأسبوع الأخير.

السعر الرسمي يتمايل فرحاً

الطامة الكبرى أن السعر الرسمي سواء الخاص بنشرة المصرف المركزي المعدة للتدخل، أو بنشرة أسعار شركات الصرافة أيضاً، تعرض لنقالات كبرى في الأسبوع الأخير. فبالنسبة لسعر المركزي المعد للتدخل، نلاحظ أنه كان 251 ليرة/\$ بتاريخ 10/1، وارتفع 4 ليرات فقط حتى تاريخ 10/24 أي خلال 24 يوماً، بينما شهد السعر الرسمي في الأسبوع الأخير ارتفاعاً بمقدار 10 ليرات

هوامش ربح جديدة لقطاع الصيرفة

بالنسبة للمراقب البسيط لا تلحظ الارتفاعات التدريجية التي تمهد لنقالات نوعية شهرية تقريباً، إلا أنهم فجأة يستشعرون النقالات النوعية غير المفسرة حتى اللحظة من أحد. إلا أن الثابت حتى اللحظة أن للمصرف المركزي والحكومة دوراً مشتركاً في نقل سعر الصرف إلى هذه المستويات سواء بشكل تدريجي أو على شكل نقلات نوعية، وبشكل منسق مع الفعاليات التجارية والاقتصادية الأخرى في سوق الصرافة وغيرها، فهذه الارتفاعات تجيء بشكل دوري لتُختم بإعلان رسمي عن جلسات تدخل تعني بيع مزيد من الدولار للسوق عبر شركات صرافة محددة. وهو ما نقلته صفحات إعلامية عن جولة جديدة من التدخل خلال الأسبوع المقبل.

إن جولة التدخل الجديدة هذه تعني أن الحكومة والمصرف المركزي وبالاتفاق مع التجار والصيرافة وغيرهم يمتثلون إلى ترمد لسوق السوداء وابتزازها وطلبها المتزايد تحت ضغط رفع السعر كما كل مرة، وهو ما يعني اتفاقاً على هوامش ربح جديدة من تجارة الدولار العامرة التي يرهاها كل

التي تتراجع بانخفاضها أجور السوريين على مرأى وبمشاركة جميع الناهيين. ويبقى السؤال: ما سر هذه النقلة الأخيرة في سعر الدولار بعد أن لاحت بوادر حل للأزمة؟ حيث كان من المفترض أن يمهّد أي جو إيجابي في المجال السياسي والعسكري بعد تقدمات الجيش الأخيرة إلى استقرار سعر العملة، بينما نلاحظ أن ما جرى هو عكس ذلك، فهل رفع أحد الطلب على الدولار إلى مستويات قياسية جديدة ما أدى إلى نقلة أخرى في سعره؟ ربما! وإذا كان الأمر كذلك، فعلياً أن نفسر أيضاً سبب الطلب المرتفع على الدولار في ظل احتمال انفراج الأزمة سياسياً، فهل يستعجل أحد ما في الداخل الظفر بدولارات أكبر للأيام المقبلة؟!

للفاسدين رغبة في ذلك لا شك فهم بحاجة إلى رأسمال جديد وبعضهم بحاجة للهروب بأرباحه بعملة صعبة. وإن كنا لا نستطيع الجزم في ذلك بالنسبة للارتفاع الأخير، إلا أننا ندرك أن الآلية التي عكف عليها هؤلاء في الأزمة هي الاستبدال المستمر لأرباحهم بالليرة السورية، وتحويلها إلى دولار، فما الذي يمنعهم من تكرار هذه العملية الآن في الوقت الذي تلوح فيه احتمالات هدوء الأوضاع؟!

هؤلاء، وبكميات أكبر من السابق تتوافق مع مستويات أرباح أعلى تراكمت بالعملية السورية في الفترات السابقة للتدخل، وأن الأوان لتحويلها إلى رأسمال على شكل دولارات جديدة للمتاجرة أو للهروب خارج الاقتصاد السوري.

ووفقاً للأحاديث المنشورة، فإن التدخل المنتظر سيبيع المواطنين الدولار بسعر قياسي جديد هو 345 ليرة/\$ وحتى 10 آلاف دولار، وللتجار بسعر 335 ليرة/\$ عن طريق شركات الصرافة، والتي بدأت يوم الخميس الفائت وفق بعض صفحات الفيسبوك من خلال شركة صرافة محددة محظية دائماً بحصة كبيرة من بيع دولارات التدخل!

سر النقلة الأخيرة

إن كل ذلك يعني موجة جديدة من ارتفاع الدولار ستبسط ارتفاع سعره كما سابقاتها لبضعة أسابيع لتعاود الهبة من جديد، فالأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي برعاية الحكومة ثابتة لم تتغير، ولكنها تفضي دائماً إلى نتيجة معروفة هي: ارتفاع قياسي للدولار من جديدة، وهدر مزيد من الدولارات، وتمكين السوق السوداء وتجارها مرة أخرى من المضاربة على الليرة السورية،

الثابت حتى اللحظة
أن للمصرف
المركزي والحكومة
دوراً مشتركاً في
نقل سعر الصرف
إلى هذه المستويات
سواء بشكل تدريجي
أو على شكل نقلات
نوعية



رفع أسعار الخبز الأخير، أتى خيراً مقتضياً في المواقع الرسمية، وفي موقع الوزارة الرسمي، بتعديل سعر الربطة من 35 ل.س، إلى 50 ل.س.
بينما تركت تفاصيل الخبر، لتأتي لاحقاً في تصريحات للمسؤولين، ليتبين بأنه قد تم رفع سعر ليتر المازوت على الأقران من 7 ل.س، إلى 135 ل.س، لتتخلص الحكومة نهائياً، من دعم الخبز بالمحروقات وهو الجزء الأساسي من دعم الرغيف، ولتبتين أيضاً أن هذا تم مع تعديل في وزن الربطة، لتتخفف من 1450 غرام، إلى 1300 غرام. وزير التجارة الداخلية أمام مجلس الشعب، صرح بأن الخبز لا يزال مدعوماً رغم تخفيض الوزن، ورغم رفع الدعم عن المازوت وبمقدار 70 مليار ل.س، إلا أن المعلومات المتداولة عن موازنة العام القادم تشير إلى أن الدعم الحكومي لن ينفق، وإنما سيدور للعام القادم.
بالتالي إما أن الخبز، سيشهد ارتفاعات أخرى، أو أن حجم الدعم البالغ 70 مليار ل.س، للطحين والخميرة هو رقم مبالغ به!

ملف إعادة إعمار سورية «10»

لبنان: بين الإعمار والتنمية.. مصلحة من؟!



■ سامر سلامة

لقد أوضحنا في العدد 727، فكرة أثر الاتجاه الدولي الاقتصادي وحتى السياسي على عملية إعمار لبنان، حيث اتسم الوضع الدولي بالفوضى التي رسخها الاتجاه النيوليبرالي في الاقتصاد العالمي وهو ما انعكس مباشرة على تجربة إعادة إعمار لبنان، والتي ستوضحها مقالة اليوم.

وإذ يؤكد جورج قرقم أن «السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم علناً أو ضمناً، الأجواء الدولية والإقليمية الاقتصادية والمالية السائدة والمهيمنة»¹، والتي تتأثر بها البلدان صغيرة الحجم أكثر من سواها، وفقاً لقرم.

وقد وسع قرقم سياسات إعادة الإعمار تلك بسماوات عامة مشتقة من الأجواء السائدة دولياً التي لخصناها في العدد الماضي بعدة نقاط عامة جوهرها أن ذلك النموذج هو إعماري وليس إنمائياً، خفض الضرائب على الشركات وعزز سطوتها على حساب إيرادات الدولة ودورها، فقلص دور القطاع العام بعد استثماره من القطاع الخاص وفق نظام ال BOT، وكرس لبنان كمرکز تجاري وخدمي ومصرفي وفقط².

رهان الاستقرار الغائب

بالإضافة إلى تلك السمات المتأثرة من الطرف الدولي وضع جورج قرقم جملة من التحفظات على سياسات إعادة الإعمار انتقد فيها رهانات الخطة الإعمارية التي لم تراعى ظروف لبنان الخاصة وهي على الشكل التالي³:

1-الرهان على عودة السلام للمنطقة وبالتالي على إمكانية استعادة لبنان لدوره التجاري الذي احتله سابقاً.

2-الرهان على أن النمو الاقتصادي الذي سيحقق سيقضي على التبرم الاجتماعي وحالات التهميش.

3-أن النتائج المالية ستكون إيجابية بناء على النجاح في الرهانين الأول والثاني، ما سيسمح بتأمين تمويل الخطط دون زيادة الدين العام الداخلي أو الخارجي.

ووفق المحور الأول أي الرهان على عودة السلام وانعكاسه على دور لبنان التجاري، فقد أوضح جورج قرقم خطورة الاعتماد على سياسة «أحادية الجانب» ما يعني ضرورة أن تأخذ كل الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية والدولية، والتنبؤ وفق كل الاحتمالات، فربما تعاكس الخطة الظروف المتغيرة وغير المستقرة، وعليه يرى قرقم ضرورة الوقوف عند تساؤل هام وهو: «ما ستؤول إليه السياسة الإعمارية الحالية في حال استمرار المنطقة في وضع غير مستقر»⁴. ولا أدل على ذلك ربما إلا ما حصل في تمويل خطة إعادة الإعمار الأولى في عام 1990 المعتمدة على صندوق إعادة الإعمار، والذي تلاشى بسبب حرب الخليج الثانية إبان اجتياح العراق للكويت في العام ذاته⁵.

البعد الاجتماعي المفقود!

بالنسبة للتحفظ الثاني الذي أبداه قرقم حول «النمو الاقتصادي المفترض وانعكاساته الاجتماعية» في الخطة العشرية في مرحلة إعادة الإعمار، والذي كان عند 7% فقط، يرى قرقم أن «السياسة الإعمارية

لم تقم بحساب الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات متتالية خلال سنوات الحرب»⁶.

إن هذا الجانب السلبي في تلك السياسة يفتح على جانب آخر يتأتى منه غالباً وهو دور الدولة المطلوب، والذي قضت الأجواء النيوليبرالية السائدة في لبنان على أي احتمال لاستنهاضه، فالدور الاجتماعي يحتاج إلى حوامل مادية لا يمكن أن توجد إلا في الدولة التي كان من المفترض أن تمارس دوراً رعايياً وتنموياً قد يؤدي بالحد الأدنى إلى تشغيل فئات واسعة من المهمشين ما يحقق الحد الأدنى من الجانب الاجتماعي، إلا أن ذلك لم يكن موجوداً حتى في حده الأدنى.

ولنتبين ذلك، فيكفي أن نشير إلى أن معدلات الإنفاق الاستثماري العام⁷ في الخطط الإعمارية بدأت بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992، ثم ذروتها بنسبة 9% في بين عامي 1994 و1998، ثم عادت لتتخفف إلى أقل من 3% منذ مطلع عام 2000، وهذه نسب متواضعة، لا ترقى إلى مستويات حل المعضلات المتراكمة إبان الحرب⁸.

هيمنة قطاع الخدمات لمصلحة من؟!

يضاف إلى ذلك مشكلة جوهرية أخرى في المشاريع الاستثمارية الحكومية في لبنان فلم تكن المشكلة في حجمها من الناتج فقط، بل في طبيعة تلك الاستثمارات والتي تركز جلتها تقريباً في القطاعات الخدمية الرئيسية، وبالتالي غاب عن الحكومة الدور الأساسي المنوط بها في مرحلة حاسمة، سواء في مجالات النمو الحقيقية كالزراعة والصناعة أو حتى في مجالات الصحة والتعليم، وباستعراض مجالات إنفاق تلك المشاريع المنفذة في الفترة بين 1992-2008 نجدها موزعة وفق الجدول⁹:

ن الميل الطبيعي لكل استثمار هو سعيه

إلى الريح، وإن الميل الطبيعي في مراحل ما بعد الحروب يؤوب لتلك القطاعات الأكثر تدميراً، ولذلك كان من البديهي أن تدفع العديد من القوى المهيمنة للعمل على تعمير البنى التحتية المدمرة قطاعات البنى التحتية والكهرباء، وأن تركز جل الاستثمارات الخاصة على المجالات التجارية والعقارية والمصرفية الرباحة تاريخياً في لبنان. ولكن ذلك هو جوهر الخطأ القاتل في تلك السياسة «الإعمارية لا الإنمائية»، فكان ينبغي التركيز على تلك القطاعات بمقدار ما تخدم عملية نمو الإنتاج وحل المهمات الاجتماعية الضرورية، لا أن تكون مهمات إعمار ما قد هدم هي الرئيسية. إن ذلك التغيير الضروري في تلك اللحظة هو مسألة تناط بالحكومة وسياساتها التي غاب عن أجنداتها كل ذلك فرضت للاتجاه السائد حينها.

هوامش:

- 1- الإعمار والمصلحة العامة جورج قرقم، ص81.
- 2-المرجع السابق نفسه ص83.
- 3-المرجع السابق نفسه ص86.
- 4- المرجع السابق نفسه ص87.
- 5-ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر، ص3.
- 6- الإعمار والمصلحة العامة، جورج قرقم، ص90
- 7-راجع الشكل رقم2 الوارد في ورقة عمل المهندس نبيل الجسر ص7.
- 8-ورقة عمل لنيل الجسر ص2، حيث يرسم حاجات الوضع الراهن وفق ثلاثة محددات هي «عدم ملاءمة الخدمات العامة مع النمو والتوزيع السكاني الجديدين، وتدهور الوضع بسبب الحرب، وتدهور الخدمات بسبب غياب الصيانة»، وبعقاداتنا أنه حتى هذه المحددات ليست كافية، فماذا عن المشاكل الاجتماعية لما قبل الأزمة وما بعدها المتعلقة بانزياح مزيد من الثروة لأيدي الأغنياء وتراكم مزيد من الفقر والبطالة والمهمشين.
- 9-الجدول مأخوذ كما هو وفق ورقة عمل المهندس نبيل الجسر ص14.

خلاصة وخاتمة:

لقد استعرضنا في هذه الحلقة أول تحفظين من تحفظات الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور جورج قرقم مستندين إلى أبحاث أخرى، وسنخرج على توضيح ثالث التحفظات المتمثل بـ «تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية» في العدد القادم، مع توضيح دور الفساد والقوى الاقتصادية من أصحاب الرساميل والمستثمرين والسلطة السياسية الحاكمة في تكريس نموذج «إعماري» محدد.

أما فيما يمكن التعليق عليه في هذا العدد فهو أن ما خلصنا له يشير إلى أن ما عمل عليه في لبنان هو إعمار المناطق المدمرة، وليس العمل على تنمية البلد وصياغة نموذج بديل قادر على حل المشكلات المتراكمة قبل الحرب وأنشائها واستشراف المستقبل المنظور، وبذلك فإن أقل ما يقال عن هذه السياسة إنها فاقرة عن الإحاطة بكل التحديات وتنطلق من التركيز على الماضي لا أكثر. لكن عيب هذه السياسة الجوهرية هو ليس في أنها نموذج لـ «إعادة إعمار» وليس التنمية وحسب أو أنها تركز على الماضي لا على المستقبل والواقع الحالي، بل لأنها انطلقت من ضرورة تخديم شريحة محددة من المستثمرين هدفهم الربح السريع من الوضع القائم لا تغييره، وإهمال باقي الشرائح الفقيرة الأكثر تضرراً من الحرب والتي باتت مستقبلها مجهولاً، وبالتالي كان من الطبيعي أن تركز مثل هذه السياسة في مشاريعها على خدمة الرساميل لا خدمة الشعب البسيط الذي تفاقمت مشاكله خلال 15 عاماً من الحرب الأهلية.



السياسة

الإعمارية لم تقم بحساب الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات متتالية خلال سنوات الحرب!

القطاع	النقل والبنية التحتية	المياه والصرف الصحي	الكهرباء والاتصالات	التربية والصحة والرياضة	قطاعات أخرى
النسبة المئوية	30,22%	21,58%	25,18%	10,79%	12,23%

«التمير السياسي» معبد بالمواعظ



خاض الشعب الفلسطيني انتفاضة الأولى عام 1987، والثانية عام 2000، وعلى الرغم من مستوى الإقدام الذي أثبتته الفلسطينيون في هذه الانتفاضات، إلا أن النتيجة السياسية تملت في «اتفاق أوسلو»، وما تلاه من مفاوضات عبثية تواصلت على مدار 20 عاماً.

■ سعد خطار

حتى الآن، يبدي الحريصون على استمرار حركة الشارع الفلسطيني تحفظاتهم على التسرع في تعميم وصف الانتفاضة على ما يجري اليوم من مستوى عالٍ ومتسارع - في تعبير الفلسطينيين عن التزامهم بخيار المقاومة، كسبيل وحيد لاستعادة مكتسبات تاريخية تسمح اللحظة الراهنة، والأوزان المتغيرة، بالانطلاق نحو استعادتها.

تستند النظرة السابقة إلى واقعية وعملية تستندان، بدورهما، إلى فهم واضح لميزان القوى الدولي ومتغيراته، وما سيتركه في الإقليم من تغيرات بات من الواضح أنها تتسارع اليوم. وتبنى هذه الواقعية على أساس جلي قادر على رؤية المسارات بحركتها الموضوعية، حيث من التهور بمكان حصر القضية الفلسطينية ومآلاتها اللاحقة بهذه الموجة من الحراك، مع عدم استبعاد إمكانية التتمير السياسي الواسع الذي من الممكن أن تنتج هذه الموجة، فيما لو استكملت المهام التي تتطلبها المرحلة،

عبر الاستفادة من مرحلة التراجع الأمريكي في المنطقة، وملاحقة قوة عطالته بالضربات القاصمة. إذا ما استثنينا الموازين الدولية السابقة، التي لعبت بطبيعتها الحال دوراً معرقلًا في وجه محاولات التتمير السياسي للانتصارات العسكرية والهبات والانتفاضات الشعبية الفلسطينية، يدخل عامل الانقسام الفلسطيني كواحد من أوائل المعوقات في طريق إنجاز هذا التتمير.

ولا بد من الإشارة هنا إلى تبعات هذا الانقسام الذي فتح هامش مناورة أمام كيان الاحتلال لتحييد الجبهات الفلسطينية الرئيسية عن بعضها البعض، حيث كان فيما مضى قادراً على الاستفراء بالصفة والقطاع وأراضي الحروب مع ضمان عدم مواجهة الطاقات الشعبية الفلسطينية كلها. ما يدفع اليوم للتأكيد على ضرورة دفع هذه الطاقات وتأطيرها وتنظيمها بما يفضي إلى خوض المعركة بأعلى مستوى من القدرات. وإن كان هذا الانقسام مستنداً في أساسه على الاختلاف الحاصل لدى الفصائل الفلسطينية حول المشاريع مختلفة المشارب، فلن تستوي عملية التجميع إلا من خلال حشد طاقات الفلسطينيين حول مشروع وطني موحد، مشروط بالالتزام التام بثوابت الشعب الفلسطيني في تحرير الأرض عبر المقاومة بمختلف أشكالها.

حرب مصرية على جبهة الاقتصاد الساخنة..؟!

■ فادي خضر

في وقت سابق من هذا العام، رحب صندوق النقد الدولي بنجاح الحكومة المصرية في خفض عجز الموازنة الأساسي، مرجعاً ذلك إلى تنفيذ مجموعة كبيرة من الإصلاحات، شملت قطاع الطاقة، واحتواء فاتورة الأجور، وزيادة الإيرادات الضريبية..!

لم تطلب مصر، حتى الآن، قرصاً من صندوق النقد الدولي. إذ يحتاج القرض لتمير شروط الصندوق على شكل اتفاقيات، عادة ما تتضمن تسهيل حركة رؤوس الأموال الخارجية، وتصفية تدريجية لدور الدولة في التحكم بقطاعات الاقتصاد السيادية، لتفتح داخل جهاز الدولة معركة جديدة في سياق المعارك المستمرة منذ موجتي الحراك الأولى والثانية.

نشاط الصندوق والتوجهات الاستراتيجية

تكتسب الجهات النافذة داخل جهاز الدولة المصري، والمكثفة بمؤسسة الرئاسة، أهمية مرتبطة بمركزة القرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يرتفع نسبياً في مراحل محددة من تاريخ مصر كدولة، وفي مرحلة كهذه، حيث تجد مصر نفسها في محيط مشتعل من الحروب، كان من الطبيعي استمرار هيمنة الدولة إلى حد بعيد على القرارات، ولا سيما السيادية منها، لكن قدرة الدولة على حسم التوجهات العامة ليست بتلك السهولة لسببين أساسيين:

الأول، هو مستوى التدخلات الخارجية التي لم تتوقف في العصر الحديث إطلاقاً، وفي ظروف دولية وداخلية راهنة أفضت إلى خلع حركة الإخوان المسلمين عن السلطة. إذ يرجح استمرار العمل الأمريكي على تحصيل وضع مشابه لما كان عليه وزن الولايات المتحدة في مصر منذ اتفاقية «كامب ديفيد» وحتى موجة الحراك الأولى، وهو ما بدا في أحداث سيناء، وتوتير الحدود مع ليبيا. أما الثاني، فيتمثل في حجم الاختراقات الكبير داخل جهاز الدولة،



هذه الاختراقات التي كونت مركزاً للنهب داخل الدولة. يمكن ترجمة نشاط صندوق النقد الدولي، في المرحلة التي تحدد فيها مصر توجهاتها الخارجية الاستراتيجية بالاتجاه نحو شراكة جديدة محتملة مع روسيا وحلفائها، وداخلية بإنجاز مشروع قناة السويس الجديدة ذي الطابع الوطني، باعتبارهما التوجهين الأكثر تحديداً لرؤى القيادة السياسية المدعومة من المؤسسة العسكرية.

الخرق من بوابة الاقتصاد

لا ينفك صندوق النقد الدولي عن الإشارة مراراً وتكراراً، على لسان مديره العام، كرستين لاغارد، أن الصندوق على أتم

الاستعداد لـ«دعم» مصر بالطريقة التي تراها الحكومة المصرية مناسبة. بمعنى آخر، فإن صندوق النقد يطلق إشارة البدء بمعركة داخل جهاز الدولة حول التوجهات الاقتصادية المصرية، مستمراً الحاجات الاقتصادية المصرية الملحة. وعليه، فإن الاختراقات المتمثلة بمراكز النهب الكبير من الممكن أن تضغط على القرار السياسي بين حدين واسعين، الأعلى هو السير فعلاً وفق وصفات صندوق النقد الدولي، بما يحمله ذلك من «إعادة هيكلة مؤسسات الدولة»، وإعادة النظر في سعر الصرف.. الخ، وفي الحد الآخر، عرقلة التوجهات المعبرة عن الحالة المستجدة لميزان القوى الدولي، بما فيها التوجه شرقاً.

المعركة شعبية.. أولاً

في المعارك التي يخوضها داعمو الحراكين الأول والثاني داخل جهاز الدولة، يبدو حتى اليوم أن الوزن النسبي لقوى الفساد الكبير مازال مؤثراً، إلى ذلك الحد الذي يستغلون فيه حقائق موضوعية عن الحالة الاقتصادية الاجتماعية لمصر، للضغط على مراكز القرار وتسريع البحث عن أية «حلول لإخراج مصر من ضائقها»، بما فيها عروض صندوق النقد المغربية بالأرقام، والكارثية بالنتائج المتوسطة وبعيدة المدى، ما يبدو للشارع المصري أنه حديث مسؤول وملتزم اتجاه قضايا الشعب المحقة. وفي هذا الصدد، يقول الكاتب، محمد حسين هيكل، إنه «على القيادة السياسية في مصر أن تصدر للمواطنين ما يسمى بتقرير حقيقة، يعمل على مصارحة الشعب بأوضاع وطنه كما هي».

وفي السياق نفسه يؤكد الباحث أن «مؤسسة الرئاسة ستكون اللاعب الرئيسي خلال الفترة المقبلة، لأنها القوة الوحيدة المتماسكة حتى الآن»، مضيفاً، أن يكون للقيادة السياسية تواجد حقيقي في الشارع، من خلال خطتها على الأرض وتوجهاتها الواضحة في المجالات كافة. ترسم الإشارات سالف الذكر ملامح الضرورة المستمرة المتمثلة بأهمية العامل الشعبي في حسم قرارات مراكز النفوذ التي ينبغي أن تضع سياساتها وفقاً للمصلحة العميقة للشعب المصري، وأن تصاعد وتيرة المشاريع الوطنية الحقيقية التي تصب في مصلحة عموم المصريين، المصلحة التي لن تحقق إلا بفتح المعركة على مراكز النهب المتأهبة لاستغلال معاناة الشعب المصري لتدمير ما تخطط له من مستويات أعلى من النهب.

القطب المازوم يصعد في بحر الصين الجنوبي



يتجه «القطب المازوم» للتصعيد في شرق آسيا، حيث ازدادت الأجواء توتراً في بحر الصين الجنوبي خلال الأسبوع الماضي، بعدما اخترقت السفينة الحربية الأمريكية (USS Lassen) المياه الإقليمية الصينية في 2015/10/27، رغم التحذيرات الصينية التي طالبت الولايات المتحدة، على لسان وزير خارجيتها، وانغ يي، أن «تفكر ملياً قبل اتخاذ هذه الخطوة».

■ علماء ابوفراج

التهدد الأمريكي للمياه الإقليمية الصينية في محيط جزر سبارتلي، يأتي في ظل انسداد الأفق المتصاعد في وجه المحاولات الأمريكية لإدامة أمد الصراع في منطقة شرق المتوسط، ما يدفعها بحسب الكثير من المحللين، وبحسب بعض مستشاري الأمن القومي الأمريكي، لنقل مركز ثقل الحرائق نحو الشرق الأقصى.

ازدحام التصريحات

مارست بكين أعلى درجات ضبط النفس، رغم إعلان الولايات المتحدة عزمها إرسال سفينتها الحربية للإبحار بالقرب من المياه الإقليمية الصينية، فردت على هذه التصريحات، على لسان الناطق الرسمي باسم السفارة الصينية في واشنطن، تشو هاييتسون، قائلاً: «حرية الملاحة والطيران لا ينبغي أن تستخدم كذريعة لعرض العضلات وتقويض سيادة وأمن الدول الأخرى، وعليها (أي الولايات المتحدة) أن تمتنع عن الأقوال والأعمال الاستفزازية، وأن تتصرف بمسؤولية في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة».

بعد ذلك، شدد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية «إلى عدم التصرف على نحو طائش»، وعدم إثارة المشكلات من لا شيء»، لكن كل التحذيرات التي صدرت عن مختلف المستويات الدبلوماسية الصينية لم ترد البنثاغون عن القيام بهذا الفعل المتهور. وفيما بدا أنه محاولة للتصعيد من طرف واشنطن، قال وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، إن بلاده «لا تحتاج إلى التشاور مع أي دولة عندما تمارس حق حرية الملاحة في المياه الدولية»، ليتبعه

تصريح وزير الدفاع الأمريكي، أشتون كارتر، أقر فيه باختراق بلاده للمياه الإقليمية الصينية، بما يتناقض مع «حرية الملاحة في المياه الدولية»، متبجحاً بأن العمليات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي ستستمر، رغم تحفظات بكين، حيث قال: «البحرية الأمريكية دخلت ضمن الأميال البحرية الـ12 التابعة لجزر اصطناعية صينية».

القطب الصاعد يرد

ما إن اخترقت السفينة الأمريكية المياه الإقليمية دون موافقة السلطات الصينية، حتى قامت قوات البحرية الصينية بتحذير السفينة الحربية «USS Lassen» وملاحقتها، وإجبارها على التراجع، لتؤكد الخارجية الصينية في بيان لها تلى ذلك أن «الصين تحت الجانب الأمريكي بقوة على تصحيح خطئه فوراً، وألا يتخذ أي إجراءات خطيرة أو استفزازية تهدد سيادة الصين ومصالحها الأمنية».

في موازاة ذلك، تناقلت وكالات الأنباء العالمية خبراً مفاده أن طائرتين روسيتين من طراز «Tupolev Tu-142» اقتربتا من حاملتي الطائرات الأمريكية «رونالد ريغان»، وأن الأخيرة - التي كانت موجودة في منطقة بحر اليابان - أمرت أربع مقاتلات من طراز «F18» باعتراض الطائرات الروسية. وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية، جون كيري، صحة هذه الأنباء، لنتهي الجولة الأولى من التصعيد باستدعاء الصين السفير الأمريكي في بكين، ماكس باوكوس، وقدمت له احتجاجاً شديد

اللهجة. وفي هذا السياق، دفع التطور الخطير للأحداث الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى دعوة الدولتين «لضبط النفس،

وحل الخلافات بالطرق السلمية، عبر القانون الدولي»، فيما لا تزال التصريحات الأمريكية تؤكد استمرار عملياتها في المنطقة، رغم مواصلة الدبلوماسية الأمريكية تأكيدها على «أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، وضرورة تطويرها».

النفخ في الجمر

المطلوب أمريكياً هو خلق بؤر توتر جديدة، ودعم كل ما يزعزع الاستقرار الإقليمي في شرق آسيا، حيث تطويق روسيا والصين - خصوم الولايات المتحدة الأمريكية - وافتعال النزاعات والنفخ في الجمر في قضية «الجزر المتنازع عليها» في بحر الصين الجنوبي، يهدف إلى خلق فضاء توتر جديد بعد تراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وانكفائه عن هذه المنطقة تبعاً لتغيرات الأوزان الدولية، بما يعنيه ذلك أن القطب الصاعد، روسيا والصين خصوصاً، ينجح اليوم بكبح الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها منظومة الحماية وخط الدفاع الأول عن رأس المال المالي الإجرامي، الذي بات بأدواته الفاشية يشكل خطراً على البشرية جمعاء بجرها لحروب لا يخرج منها منتصرون..!

مع عجزها اليوم عن فتح بؤر توتر جديدة دائمة، تكون الإمبريالية قد وصلت إلى طريق مسدود، خصوصاً بعد صعوبة اندلاع حروب عالمية على غرار النمط التقليدي السابق، وانسداد سبل توسع الرأسمالية بعد استنفادها للعالم بالمعنى الجغرافي، فيكون كبح الإمبريالية المتهاوية، والتحكم قدر الإمكان بنتائج سقوطها، خطوة على طريق تحقيق «السقوط بالمكان»، بما يضمن «انهياراً محسوباً» للهيمنة الإمبريالية، وبالتالي الحفاظ على البشرية من سيناريوهات كارثية محتملة.

5,3

ترليون دولار

من إجمالي التجارة العالمية يمر عبر بحر الصين الجنوبي كل عام. «23% منها هو تجارة أمريكية بإجمالي 1,2 ترليون دولار».

11

مليار

برميل من النفط في بحر الصين الجنوبي، من أصل 1,47 ترليون برميل في جميع أنحاء العالم.

90%

من صادرات الوقود الأحفوري الشرق أوسطي من المتوقع أن تذهب إلى آسيا بحلول عام 2035.

190

ترليون

قدم مكعب من الغاز الطبيعي موجودة في بحر الصين الجنوبي، من أصل 6,7 كوادريليون قدم مكعب حول العالم.



السقوط

بالمكان

يضمن «موتاً

رحيماً» للهيمنة

الإمبريالية

وبالتالي الحفاظ

على البشرية

من سيناريوهات

كارثية محتملة

إطفاء الحريق اليمني

العسكرة فشلت.. والحل سياسي



■ ماهر سعد

الاستعصاء
اليمني أوشك على
الانتهاء. هذه
خلاصة المستجدات
السياسية في اليمن
خلال الأسبوع الماضي
الذي شهد انعطافاً
سعودياً حاداً،
تمثل بإعلان وزير
الخارجية، عادل
الجبير، عن قرب وقف
العمليات العسكرية
في اليمن..!

جملة واسعة من التحركات الإقليمية والدولية على خط الأزمة اليمنية، أبرزها إرسال حركة «أنصار الله» و«حزب المؤتمر الشعبي» برسالتين للأمين العام للأمم المتحدة، يعلنان فيها صراحة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة الخاصة باليمن، بما فيها القرار «2216». في ضوء المناخ السياسي العام للأزمة اليمنية في الأونة الأخيرة، ترى السعودية نفسها مجبرة على ملاقاته التحركات المستجدة، لتعلن، على لسان وزير خارجيتها، عن قرب انتهاء العمليات العسكرية لتحالف «عاصفة الحزم»، جازماً بأن «المتطرفين أصبحوا أكثر جدية في قبول قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة».

وفيما بدا أنه محاولة لحفظ ماء الوجه، رد السعوديون سبب قرب انتهاء العمليات العسكرية إلى «المكتسبات العسكرية» التي حققها التحالف «أو الموقع العسكري المهيمن له، حسب وصف وزير الخارجية البريطاني، فيليب هاموند، بعد محادثات أجراها مع الملك سلمان بن عبد العزيز.

يمكن فهم هذه التبريرات من السعودية وحلفائها بالنظر إلى حجم التورط، ونتائج الكارثية التي تسببت بمقتل آلاف المدنيين،

ناهيك عن الخسائر العسكرية الفاقعة للسعودية وحلفائها، بالإضافة إلى أن 80% من اليمنيين اليوم بحاجة إلى مساعدات إنسانية حسب الأمم المتحدة، وعليه، فإن الاستدارة السعودية هي الأثقل مقارنة بدول التحالف الأخرى، والداعين الدوليين للحرب في اليمن. بعيداً عن تحليل السعوديين لأسباب تقديم مسار المفاوضات على المسار العسكري، فإن سقف الإنجاز العسكري المحتمل لهذا التدخل العسكري وصل إلى سقوطه القسوى مبكراً، علاوة على حجم الخسائر السعودية في اليمن، وعلى المناطق الحدودية في جيزان ونجران وغيرها. هذا الاستنزاف المترافق مع وضع إقليمي يشهد انسحاباً أمريكياً تدريجياً ومتسارعاً من المنطقة، يظهر منها على السطح مؤخراً الملف السوري، وملف العقوبات الغربية على إيران.

الدبلوماسي داخل أروقة مجلس الأمن فيما يتعلق بقضية اليمن، إلى جهود ضاغطة تمثلت بقاءات نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغانوف، مع ممثلي منظمات سياسية يمنية ضمت من بين مجموعات أخرى أعضاء من «الحزب الاشتراكي» و«أنصار الله» و«الحراك الجنوبي»، ما يعزز فرص «حلحلة» ملفات المنطقة المشتعلة وتحييد المنطق الأمريكي السائد.

بلغاريا.. تدمير الاقتصاد على تخوم أوراسيا

تشكل دول أوروبا الشرقية مسرحاً واسعاً لعمليات النهب الاقتصادي المنظم، ولا سيما تلك الواقعة على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا، الخط الذي توليه الإدارة الأمريكية أهمية فائقة في مشروع الحريق الهادف إلى منع الوحدة الأوراسية.

■ آلان كرد

في ظل الاتحاد الأوروبي، درج البلغاريون على وصف حياتهم كـ«شخص اشترى تذكرة الذئب، ووقع فريسة له»، حيث تبددت أحلام «الديمقراطية» عندما ترسخت كديمقراطية طبقة المستفيدين على حساب سلطة الشعب.

■ المركز والأطراف.. تفاوت قاتل

حسب الأرقام الحكومية، يبلغ معدل البطالة في بلغاريا 18% من مجموع قوة العمل، فيما تشير تقديرات غير رسمية إلى أن الرقم الحقيقي للبطالة يزيد عن ضعف الرقم المعتم حكومياً، حيث لا يستطيع فرد من كل أربعة أشخاص إيجاد عمل.

ويرتفع معدل البطالة بين عمال وعاملات المطاعم بشكل خاص، والعمال المهاجرين الذين لا يستطيعون إيجاد عمل ثابت، وتصنفهم الحكومة تحت خانة «العمالة غير الماهرة». فالكثير من الشباب يهاجرون من البلاد وخاصة في المناطق الشمالية، التي تبلغ معدلات البطالة فيها 60%، فيما يبلغ متوسط الأجور المنخفضة 400 يورو شهرياً، لا تغطي تكاليف الحياة، ويقدر الحد الأدنى للأجور في بلغاريا بـ 184 يورو شهرياً، بينما يبلغ متوسط الأجور في فرنسا، على سبيل المثال، 2000 شهرياً..!

يقوم صندوق النقد الدولي بإملاء السياسة الاقتصادية في بلغاريا، فرضاً شروطاً قاسية



دمرت اقتصاد البلاد. إذ جرى تدمير القاعدة الصناعية لبلغاريا برمتها في إطار سياسة الخصخصة التي لم تسلم حتى الخردة منها، كما دُمرت الزراعة ومنظومة التعليم العالي بالكامل، وخصخصت الجامعات العامة، واستبدلت بجامعة تعطي الشهادات عبر الرشاوى والفساد. وكان انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي مفيداً فقط لحفنة من القلة، إذ خدعت الدعاية الغربية البلغاريين بأوهام حول النمو اللاحق لبلدهم، ليجري بعدها تبديد الاقتصاد الوطني، واستمرار مستويات المعيشة بالانخفاض.

«الشروط السرية» للهيمنة الأوروبية فتح الطريق أمام الهيمنة الأوليغارشية العالمية على بلغاريا منذ «اتفاق واشنطن 1989»، وتفاقت الأمور أكثر بعد الانضمام للاتحاد

وثامن بلد في إنتاج التبغ توقف عن إنتاجه. وبعد توقف الزراعة البلغارية، غرقت البلاد في الفاكهة الهولندية والجبن الفرنسي والفلفل المقدوني والبصل الآسيوي، وأصبحت بلغاريا تستورد 80% من حاجتها للغذاء.

■ من يسيطر على وسائل الإعلام؟

وفقاً لاستطلاعات الرأي، فإن 70% من سكان بلغاريا يؤيدون التقارب مع روسيا، لكن دور الإعلام ومراكز الأبحاث و«المنظمات غير الحكومية» المدعومة أمريكياً وأوروبياً لا يزال فاعلاً. إذ أن هناك حملة كبيرة في وسائل الإعلام لإقناع الناس بعدم قبول التعاون الروسي البلغاري في مجال الطاقة، بالإضافة إلى محاولات حجب النشاط الاقتصادي الروسي ككل، في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على مكانة الغاز الصخري، عبر شركة «شيفرون».

■ المديونية وتراجع التنمية

صدر تقرير المفوضية الأوروبية حول التنمية عشية العيد الوطني لبلغاريا هذا العام، وصنفت التنمية فيها بـ«خلل في الأداء الاقتصادي»، وركز التقرير على الأزمة المالية والمصرفية لعام 2014، وما تسببت به من سحب تراخيص البنوك البلغارية، ووضع الاقتصاد تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، كما كشف التقرير أن ديون الشركات تقدر بـ 58 مليار يورو، أي أن بلغاريا تحولت إلى صاحب المرتبة العاشرة عالمياً في النوء تحت وطأة الديون السيادية، فيما احتلت بلغاريا المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث ترقيم الاقتصاد، وهذا يعني أفقر بلد في الاتحاد الأوروبي بعد رومانيا.

فقدت بلغاريا 60% من فرص العمل وهاجر غالبية سكانها بعدما تحولت إلى «مستعمرة تحت السيطرة السياسية للاتحاد الأوروبي»

على الخط نفسه، يسير التصعيد العسكري الأمريكي في شرق آسيا، وضد الصين تحديداً، مع ارتفاع النزعة العسكرية اليابانية التي انقلبت على دستورها السلمي، لترتفع المخاوف الآسيوية من تفشي ظاهرة فاشية جديدة في شرق القارة، وسط توقع الخبراء أن يكون «هتلر الآسيوي» ياباني الجنسية..!

العسكرة اليابانية..

الحرائق الأمريكية «تتجه شرقاً»..!



يوم 19 أيلول الماضي، نشرت صحيفة «أساهي شيمبون» اليابانية البيان الصادر عن وزارة الخارجية الصينية، ومفاده أن «الحشد العسكري الياباني، والتغييرات الجذرية نحو السياسات العسكرية والأمنية في الآونة الأخيرة هناك، هي خطوة بعكس اتجاه السلام والتنمية والتعاون، مما يدفع المجتمع الدولي للتساؤل ما إذا كانت اليابان ستسقط سياساتها الدفاعية حصراً، وتحيد عن طريق التنمية السلمية الذي انتهجته بعد الحرب العالمية الثانية».

تأييد الكلام الصيني هذا جاء من طرف غير متوقع: كوريا الجنوبية («التي كررت مشاعر بكين ذاتها حين رصدت: «يتعين على اليابان أن تلتزم بحزم بروح الدستور السلمي التي حافظت عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن تنفذ سياساتها الدفاعية بشفافية، بحيث تساهم في السلام والاستقرار في المنطقة».

هاتان الدولتان - على الرغم من اختلافهما بشكل ملحوظ في السياستين الداخلية والدولية - عانتا سوية وبشكل مروع، من الغزو والاحتلال الياباني في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وعليه، فإن مخاوفهما من العسكرة اليابانية المتنامية هي أبعد ما تكون عن الوهمية. ومن ذلك، يمكن الاستنتاج لماذا تسعى هاتان الدولتان إلى محاربة أي تشريع من شأنه أن يعيد اليابان إلى أيام العسكرة التي كان يعترتها جهد واسع النطاق لتدمير الدول الأخرى.

«نبذ الحرب» وعكسه

تنص المادة التاسعة من الدستور الياباني، الذي جرى اعتماده تحت الوصاية الأمريكية عام 1947، بشكل واضح على أن «الشعب الياباني ينبذ الحرب للأبد، كحق سيادي للأمة، وكذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية»، بكل وضوح، تشير هذه المادة إلى الفترة التي اضطرت فيها الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب العالمية الثانية بشكل جدي ولو متأخر. وكانت هذه المادة مثاراً للإعجاب، لكن وكما هو الحال مع الكثير من القرارات المعنوية، تعرضت المادة للتعديل عندما أصبحت غير مريحة لليابان في الدرجة الأولى، ولمن أجبرها على هذه المادة في المقام الأول.

خلال الحرب الكورية التي اندلعت بين عامي 1950-1953، شجعت الولايات المتحدة اليابان على تشكيل «قوات السلامة الوطنية» المكونة من 100,000 من الأفراد النظاميين المسلحين، الذين أعادوا القوات البرية والبحرية والجوية تحت مسمى «قوات الدفاع الذاتي الياباني - JSDF»، التي امتلكت كل شيء إلا اسمها.

وكما لم يهدأ أحد اليابان في ذلك الوقت، لم يهددها أحد اليوم. وهذا ما يجعل من المثير للاهتمام امتلاك «قوات الدفاع الذاتي» أكثر من 150,000 جندي مجهزة بـ 700 دبابة، و 3000 مركبة مدرعة أخرى، و 100 حوامة هجومية. وعلاوة على ذلك، فمن المشكوك فيه إن كانت اليابان قد استجابت تماماً للامتناع عن اللجوء إلى أي «حرب محتملة» وهي التي تمتلك 50,000 منظومة بحرية تشغل 120 سفينة، بما

في ذلك 16 غواصة هجوم، و 4 حاملات طائرات هليكوبتر، و 8 مدمرات صواريخ موجهة، و 30 مدمرة أخرى مسلحة تسليحاً جيداً.

وبالمثل، فإن التعهد الرسمي بـ«نبذ الحرب، كحق سيادي للأمة» لا يمكن أن يستوي بوجود القوات الجوية التابعة إلى «قوات الدفاع الذاتي»، التي تملك 800 طائرة، بما في ذلك 130 طائرة هجومية متعددة المهام، و 150 مقاتلة جوية متفوقة، مع وجود أمر بإدخال 42 مقاتلة شبح «F-35A» الجديدة والمكلفة بشكل فائق.

الصين: الهدف الاستراتيجي

يشير بعض المعلقين على حجم وقدرات القوات العسكرية اليابانية إلى أن مشروع القوة اليابانية ليس عملياً، بالنظر إلى عدم وجود قاذفات أو صواريخ بعيدة المدى، وعدم وجود أسلحة نووية كذلك. هذه هي الحقيقة، لكن الحقيقة أيضاً أن هذه القدرات الهجومية، بما فيها الأسلحة النووية، يمكن أن تنتج بكميات كبيرة في اليابان في غضون ثلاث سنوات على الأكثر من موعد اتخاذها للقرار، إذ إن إنتاج القنابل والرؤوس الحربية النووية يستغرق عاماً في الخارج، ولذلك، فإن التطوير المتزامن لنظم التسليم من شأنه أن يكون سريعاً.

في هذه الفترة، يجري تداول موضوع القدرة اليابانية على رفع الإمكانيات العسكرية في الكثير من وسائل الإعلام الأمريكية، حيث أشار تقرير شبكة «BBC» الأمريكية أن «قوات الدفاع الذاتي اليابانية لديها القدرة لتصبح قوة قتالية هائلة، وواحد من الأسباب، هو التركيز التقليدي على تماسك المجموعة، والتخطيط الدقيق،

القدرات الهجومية بما فيها الأسلحة النووية يمكن أن تنتج بكميات كبيرة في اليابان في غضون ثلاث سنوات على الأكثر

والاهتمام بالتفاصيل، وهذا له أهمية خاصة في البيئة العسكرية المعتمدة على التكنولوجيا الفائقة اليوم». وعلى هذا الأساس، ينطلق القلق في آسيا من أن اليابان التي تستعيد نشاطها العسكري قد يقدر لحكومتها أن تعد لممارسة الضغوطات العسكرية خارج حدودها. والصين، بشكل خاص، التي تعرضت أراضيها في منشوريا للغزو الياباني في عام 1931، تعترضها الشكوك من أية تحركات قد تجريها اليابان لتأكيد وجودها من خلال تعديل التزامها الدستوري آنف الذكر.

في الواقع، إن وجهة النظر الصينية هذه صحيحة، وليس من دلالة على ذلك أكبر من قيام الحكومة اليابانية الحالية بتعديل الدستور، بشكل لا يقبل الشك حول نية رئيس الوزراء، شينزو أبي، بتعميد مسؤولية قواته البرية والبحرية والجوية لتشمل عمليات لا علاقة مباشرة لها بالدفاع عن الأراضي اليابانية. وقد رأى العالم كيف بات أبي يجادل علناً وعلى نحو متكرر بأنه على القوات اليابانية الانخراط في «الدفاع الجماعي»، بحيث يمكن القتال إلى جانب الحليف العسكري - الولايات المتحدة الأمريكية - إذا جاء هذا الحليف للهجوم في الشرق، فيما يرى الكثيرون من أبناء الشعب الياباني أن هذا هو التحدي الأكثر عمقاً للدستور السلمي الذي تجذر في المجتمع الياباني منذ عام 1947، وبرغبة أمريكية، واليوم يتم الانقلاب عليه تحت طلب أمريكي كذلك.

العبارات الفضفاضة تبدها «الضرورات»

من الضروري الذكر أن نقطة الدفاع التي تظهرها الحكومة اليابانية بصدد هذا التعديل، هو أنه مشروع بحالات

ثلاث: 1. أن يكون البقاء على قيد الحياة مهدداً في اليابان. 2. أن تستنفذ الخيارات غير العسكرية الأخرى جميعها. 3. أن يقتصر استخدام القوة على الحد الأدنى اللازم لردع العدوان، إلا أن عبارة «البقاء على قيد الحياة مهدداً» هي جملة من السهل التلاعب بها، في حين أن تفسيرات مثل «استنفدت» و«الحد الأدنى» هي تفسيرات بعيدة كل البعد عن الدقة من الناحية القانونية، فكل ما يتطلب الأمر لليابان من أجل خوض الحرب هو برلمان طيع، من السهل أن يتفق على أن حادثاً معيناً أو سلسلة من الحوادث قد تهدد بقاء اليابان، وبعد النظر في الخيارات غير العسكرية، أصبح من الضروري استخدام القوة العسكرية..! هل يذكر هذا «التلاعب بالمفردات» بشيء؟ يمكن إيجاد الجواب لدى واشنطن، وخصوصاً بعد عام 2000. إذا كنت تعتقد أن هذا غير محتمل، فيرجى التفكير في الأسباب الخادعة التي وضعت كذرائع للحروب الأخيرة في أفغانستان والعراق وليبيا واليمن، والتي دفعت الدول نحو خراب كارثي من دول اجتاحتها العقلية العسكرية. تخشى آسيا بحق من الحكومة العسكرية اليابانية، وهنا يبدو التخوف الصيني من «مضي اليابان إلى إسقاط سياستها الدفاعية حصراً، والحيد عن مسار التنمية السلمية» مفهوماً بشكل عميق، نظراً لموافقة واشنطن غير المحدودة على الإجراءات اليابانية. فمن المرجح لليابان أن تكون عربة الجر للتوسع العسكري، الذي سيكون مؤسفاً لآسيا، ولبقية العالم فعلياً.

* عن «Strategic Culture» بتصرف

التوطن في منطقة المتوسط



دور البيئة والتاريخ

إنه لمن المثير للاهتمام إزالة الغموض حول دور كل من البيئة والتاريخ كمحركين لظاهرة التوطن في البقاع الساخنة. أظهر تحليل العوامل البيئية والتاريخية التي تشرح أنماط الـ 115 نوع نباتي متوطن الموجودة ضمن البقعة الساخنة التي تمتد على جبال الألب البحرية والليغورية قرب الحدود بين جنوب فرنسا وإيطاليا، أظهر الخبراء على أن الكثافة المحلية العالية للأنواع المتوطنة نتجت عن تضافر نطاقات مناخية-حيوية مع أنماط مختلفة من الركائز، وأظهرت وجود تطابق عال بين مناطق التوطن والمناطق التي تكون فيها الصخرة الأم من طبيعة خاصة. يعني هذا الأمر أنه على المقياس الصغير للبقاع الساخنة المناطقية تكون العوامل البيئية أكثر أهمية من العوامل التاريخية من أجل شرح معدلات التوطن. في هذه الحالة الخاصة على الأقل، يبدو أنه كان للفتحات الجليدية تأثيرات أقل على توزع النباتات ومظهرها، وإذا وجدت، فإنه قد تم تخفيف تأثيرها بسبب الهجرات التي حدثت بعد الفترات الجليدية. ومن جهة أخرى فقد كان للفتحات الجليدية تأثيرات قوية على معدل الغنى على مقياس أكبر. وهكذا، يؤكد التفاعل ما بين الخصائص البيئية المحلية وما بين الأحداث التاريخية على وجوب أن تجرى الدراسات الجغرافية-الحيوية على عدة مستويات، وأن تغطي كلاً من المكونات البيئية والتاريخية كما نصح مؤخراً العديد من الباحثين.

الجزر المتوسطية كمونل للتوطن

تظهر المجموعة النباتية الموجودة في الجزر المتوسطية نسبة عالية من التوطن. من الأمثلة لدينا جزيرة كورسيكا مع نسبة 13% (316 نوع متوطن من مجموع 2325 نوع)، بالمقارنة مع نسبة 7.2% من الأنواع المتوطنة الموجودة في المنطقة القارية الأقرب لهذه الجزيرة في جنوب شرق فرنسا. وعلى نحو مماثل فتمتلك جزيرة كريت على نسبة 12% من الأنواع المتوطنة (1735/209)، صقلية 11% (2793/321)، والجزر الباليارية الثلاث الأكبر تقريباً على نسبة 10% (1729/173). تشجع الركائز الجيولوجية غير الاعتيادية والتي توجد غالباً في الجزر بشكل خاص على ظاهرة التوطن - مثال الركائز الجصية أو الدولوميتية- أو تشكيلات الصخور فوق القاعدية (مثل السربنتين) في قبرص، والتي تأتي أربعة أنواع من جنس الأليس (Alyssum) من الفصيلة الصليبية (Brassicaceae)، حيث تكون هذه الأنواع الأربعة عبارة عن جنات شوكية قليلة الارتفاع. بينما يقتصر هذا الجنس كثير الأنواع «175 نوع» في باقي الأماكن الأخرى، والذي ينتشر في أوروبا المتوسطية وتركيا، حصرياً على أنواع حولية. ومن الخصائص الغربية الأخرى المرتبطة بهذا الجنس نجد أن هناك حوالي 73-75 نوعاً من الأليس، معظمها ينمو في شرقي المتوسط، تستطيع هذه الأنواع أن تمتص من التربة كميات عالية وغير اعتيادية من النيكل وغيره من المعادن الثقيلة. من المحتمل أن يكون هذا الأمر عائداً إلى التكيف مع ظروف التربة غير الاعتيادية، وتم الاستفادة من هذه الحقيقة من أجل غايات الإصحاح الحيوي. يعتبر هذا الجنس أحد أجناس العالم القديم الكبيرة والتي نتج عنها أعداد عالية من الأنواع في المنطقة المتوسطية، خاصة في الجزر.

يعتبر التوطن (أي وجود نوع من الأنواع في منطقة جغرافية دون ما عداها) أحد المميزات الحيوية والاقتصادية في أن معاً وقد أخذت دراسات التوطن أهميتها في الفترات الأخيرة بعدما أقرت الاتفاقيات الدولية حقوق الدول والشعوب فيها، بعدما كانت تسرق عبر فترات طويلة من قبل الدول المستعمرة بكافة أشكال الاستعمار عبر التاريخ المعاصر.

حسام الماني

يعود السبب الرئيسي للغنى النوعي النباتي في حوض المتوسط إلى العدد الاستثنائي للأنواع المتوطنة، والتي ينحصر العديد منها ضمن موقع محدد واحد أو عدة مواقع فقط، خاصة في المناطق الرملية، الجزر، و«الجزر» الجيولوجية المكونة من نمط تربة أو صخور غير اعتيادي، أو الجزر الجغرافية المعزولة في السلاسل الجبلية. ونلاحظ تقريباً أن نصف عدد الأنواع النباتية في المتوسط هي أنواع متوطنة، وليس أقل من أربعة أخماس الأنواع النباتية المتوطنة الأوروبية هي أنواع متوسطة. وهكذا نرى، أن منطقة المتوسط هي عبارة عن خزان مهم للتنوع النباتي، يطابق في ذلك كاليفورنيا، وأيضاً ثلاثة أجزاء أخرى من نصف الكرة الأرضية الجنوبي والتي تتميز بظروف مناخية متوسطة النمط، وهي إقليم الكاب في جنوب أفريقيا، ووسط تشيلي، ومنطقتين في جنوب غربي استراليا. وعلى نحو مثير للدهشة، فإن الثلث المداري للقارة الأفريقية يحتوي على نفس عدد أنواع النباتات الوعائية والأنواع المتوطنة الموجودة في المنطقة المتوسطية، على الرغم من أن مساحته أكبر بأربع مرات من مساحة حوض المتوسط، ومن أنه يتمتع بفصل نشاط ونمو دائم على مدار السنة بالمقارنة مع الفصول ثنائية الطبيعة في المتوسط. تغطي البقاع الساخنة المناطقية 22% من المساحة الكلية للحوض وتوفر مأوى لما لا يقل عن 5500 نوع نباتي متوطن، والذي هو 44% من متوطنات المنطقة ككل.

التوطن والجبال

وبالنسبة للتنوع الحيوي الإجمالي، تزداد معدلات التوطن بزيادة الارتفاع عن سطح البحر، وتزداد أيضاً في الجزر. يمكن أن تفوق مساهمة سلاسل الجبال المتوسطية «القارية مثل: الأطلس، طوروس، لبنان الغربية، لبنان الشرقية، أو الواقعة في الجزر: كورسيكا، سردينيا، كريت» الـ 25% من الأنواع المتوطنة. على سبيل المثال، من بين الأصناف النباتية المتوطنة الـ 400 الموجودة في إقليم الأندلس، يقتصر وجود 125 (31%) منها على الجبال، يمكن لمعدلات التوطن أن تصل إلى 50% في بعض السلاسل الجبلية الإسبانية كسلسلة الجبال البايثية، سيريرا ني، إادا، وسيرانيا دي روندا. تضم شبه الجزيرة الإيبيرية ذات الأرض المرتفعة أكثر من 1200 نوع وتحت نوع متوطن من النباتات الوعائية، وذلك من أصل مجموع الـ 4839 نوع الموجودة على قائمة الأنواع المتوسطية لإسبانيا والبرتغال، يمثل هذا العدد الاستثنائي 24.8% كمعدل التوطن لكل شبه الجزيرة الإيبيرية. تعتبر شبه جزيرة الأناضول (تركيا) مع النطاقات الحيوية الخمسة الموجودة فيها والتي تمتد من مستوى سطح البحر إلى ارتفاع 5,000 متر، ثامن أغنى منطقة في العالم من ناحية التوطن النباتي، مع وجود 9,000 نوع نباتي متوطن.

وجدتها

د. عرب المصري



رموز وسيوف

في طريق تشكيل الوعي البشري، يلعب علم الإشارة دوراً رئيسياً أو ما يسمى في المصطلح العلمي علم السيميولوجيا، وهو علم يهتم به الفنانون من تشكيليين ومسرحيين والأدباء من كتاب وشعراء كما يهتم به علماء النفس والعسكريون والإعلاميون، لما له من دور كبير في التأثير على جموع الناس.

حيث تبدو الجموع هدفاً وحيداً، متأثراً بما تريد أي جهة بثه من أفكار وعقائد وأفكار وحتى مزاجات. وحينما يتردد مصطلح التلاعب بالوعي يتبادر إلى الذهن على الفور كتاب التلاعب بالوعي لمؤلفه سيرجي كارامورزا الذي تحدث عن التلاعب بالوعي وسلوك الإنسان باستخدام الوسائل القانونية الواضحة والمرئية، وعن التكنولوجيا الهائلة التي يستخدمها، انطلاقاً من واجباتهم الوظيفية ولقاء أجور غير كبيرة، مئات الآلاف من الموظفين المحترفين بغض النظر عن أخلاقياتهم الخاصة بهم وإيديولوجياتهم وذائقتهم الفنية، إنها تلك التكنولوجيا التي تنفذ إلى كل منزل والتي لا يستطيع الإنسان من حيث المبدأ أن يختبئ منها. لكنه يستطيع دراسة أدواتها وأساليبها، وهذا معناه، أنه يستطيع أن يبني «وسائل حمايته الفردية».

فإذا غدت معرفة أدوات التلاعب بالوعي هذه وأساليبه متاحة لعدد كبير بما فيه الكفاية من الناس، فستصير ممكنة أعمال المقاومة المشتركة، أو في البداية، أعمال الوقاية من هذا التلاعب. طبعاً سوف يبتكر المتلاعبون أدوات جديدة، وأساليب جديدة. لكن هذا سيصير صراع قلة قليلة «وإن كنت تملك المال والتنظيم» ضد جمهور هائل من الناس المبتكرين والمفكرين تفكيراً خلاقاً. الانتقال بحد ذاته إلى الصراع يعني انعطافاً مهماً في مصير البشرية كلها.

كان تمثال يوسف العظمة الشاهر سيفه في وجه الأعداء، رمزاً إشارياً هاماً في وعينا تجاه مؤسس الجيش السوري الذي طبعه بطابع المقاومة العنيدة للاستعمار، وليست إزاحته من واجهة دمشق ولها واستبداله بعد حين بتمثال يوسف العظمة المسدل سيفه والمزاح إلى الخلف قليلاً في إشارة إلى خوف أو خجل من هذا السيف، إلا إشارة أخرى في الاتجاه المعاكس، ولا يمكن الاستعانة بحسن النوايا وللأسف في علوم السيميولوجيا حتماً.

إن معرفة أن هذا التغيير يعني تلاعباً بوعي شعبنا تجاه واحد من أوائل الرموز الوطنية السورية وواحد من أهمها يستدعي تغييراً يعيد لنا وعينا الوطني الحقيقي، وليس تمثال يوسف العظمة هو المثال الوحيد في هذا المجال لكنه المثال الأكثر فجاجة، وللحديث تنمة.

خطوط حمراء

لا تحمل منصات التواصل الاجتماعي الرقمية الكثير من التغييرات اليومية في منطقتنا، وما زالت المواقع المعهودة تسيطر على النشاط اليومي للكثير من مستخدمي تلك الشبكات، لكن تلك الموجة لم تتوقف يوماً عن التغيير والتنوع، وأصبح مفهوم الشبكات الاجتماعية على الإنترنت النواة الدائمة للعديد من التطبيقات الأخرى حول العالم، والتي تحاول استيعاب الاهتمامات العديدة لمرئادي الشبكة العالمية لكنها تنتهي بهم في كثير من الأحيان في أماكن غير متوقعة، أو حتى غير مفيدة على الإطلاق.

■ سمير حنا

حظي دور تلك المواقع الإلكترونية في موجات الحراك الشعبي التي شهدناها طوال السنين القليلة الماضية، لقد حظي هذا الموضوع بحصته الكبيرة من الجدل، ووضعت مقاييس حقيقية لمدى التأثير الجدي لمنابر التواصل الاجتماعي على مسار الحراك الشعبي الشبابي، وأجمع الناس على أن لها أثراً لا يمكن إهماله، بل لا يجوز إهماله في بعض الأحيان، لكن تلك الموجة قد بدأت تأخذ أشكالاً متطرفة للغاية، ولم تعد رسوم «تويتتر» وتعليقات «الفييسبوك» كافية لإشباع جموع المدمجين على التواصل الاجتماعي الرقمي عبر الشبكة، فأخذت بعض الشركات المهتمة زمام المبادرة، وبدأت بدعوتهم إلى مجتمعات فرعية تخاطب الغرائز البدائية قبل العقول، وتمنحهم مساحة أخرى تختفي فيها الخطوط الحمراء لبعض الوقت.

ياخذ كل منهم استراحة قصيرة من «إنسانيته» عارضاً جميع صورهم الجميلة، كأي سلعة مشابهة على رفوف المحلات التجارية

مليون عملية تحميل خلال أقل من أسبوع، وأصبح بالإمكان التعبير بكل صراحة عن جميع المشاعر التي تنتاب أي من المستخدمين حول جميع الأشخاص من حوله دون أي داع للباقة المعتادة، على كل حال، ينتمي هذا التطبيق إلى سلسلة طويلة من التطبيقات المشابهة التي تستخدم فكرة «التقييم» كعامل أساسي للجذب، وما زال الكثير من تطبيقات «المواعدة» و «إيجاد الشريك» يسمح بتبادل الصور الشخصية و«تقييمها» من قبل الشركاء المحتملين، والتي كان لها أثرها البالغ السوء على جيل كامل من الشباب في أوروبا وأمريكا وسبباً هاماً في حالات الاكتئاب النفسي والاضطراب العقلي.



منصات التواصل الاجتماعي «الغريزية»

يظهر موقع «راوست» كأحد الأمثلة الفاقعة عن منصات التواصل الاجتماعي «الغريزية»، فهو يمنح جميع مستخدميهم أهم المزايا التي تتحاشاها بقية التطبيقات الأخرى، حيث يمكن لجميع مستخدميهم مناقشة القضايا السياسية الحساسة بكل حرية، واستخدام ما يستلزمه الأمر من الألفاظ المسيئة والجارحة، وليجمع جميع محبي الآراء المشاكسة والعنيدة ممن لا يجدون لهم مكاناً مناسباً على المواقع التقليدية، عندها سيتحول الموقع إلى زوبعة صاخبة من النقاشات التي لا تنتهي، والتي يجمع المسؤولون عن هذه المنصة بان نسبتها قد بلغت 40 بالمائة

«سوق النخاسة العصري»

هناك مثال آخر حاز على نصيب كبير من الضجة هذا الأسبوع، حيث قدمت إحدى الشركات التقنية في كاليفورنيا تطبيقاً جديداً خاصاً بأجهزة الهاتف المحمول، دعي التطبيق باسم «بيبول» أو «الناس»، وهو يعتمد على فكرة بسيطة للغاية حازت على إعجاب وسخرية العديد من المتابعين في أن واحداً، حيث

يسمح التطبيق لجميع مستخدميهم ب «تقييم» بقية المستخدمين بدرجة تتراوح من نجمة ذهبية واحدة وصولاً إلى خمسة نجوم، فقط، هذا كل شيء، أي أن ذلك التطبيق سيعرض أمام مستخدمه لأحده مطولة من الأشخاص ابتداءً بمن يعرفهم مسبقاً ثم يتيح له إمكانية «التقييم» بما يراه مناسباً، لا توجد أي معايير محددة لذلك التقييم وستصل رسالة على الفور إلى الطرف الآخر لتخبره عن عدد النجوم التي حصل عليها من أحد أصدقائه، يمكن للمرء تخيل الفوضى التي سيسببها «سوق النخاسة العصري» هذا بين الأصدقاء والغرباء، لكن كل ذلك لا يهم بعد أن حققت النسخة الأولية من ذلك التطبيق نجاحاً باهراً بلغ أكثر من

وحيداً في فراش بارد!

يستطيع الجميع اليوم البدء بتنظيم أي نوع من «المجموعات الرقمية»، والتي قد تشكل لمستخدميها نوعاً مفضلاً من الإدمان المعاصر يخاطب أبسط الغرائز ويدفع بالمستخدمين للانخراط بقوة في تلك التجمعات، ليأخذ كل منهم استراحة قصيرة من «إنسانيته» عارضاً جميع صورهم الجميلة على إحدى تلك التطبيقات كأي سلعة مشابهة على رفوف المحلات التجارية، وربما سيشعر ببعض السعادة إن قام أحد الغرباء بإعطائه أربعة نجوم من أصل خمسة، لكنه سيشتد بمزيد من الوحدة حين يضطر إلى إغلاق جهازه والخلود إلى النوم وحيداً في فراش بارد!

أخبار العلم



بعض الملابس تسبب السرطان

أعلن خبراء أن الملابس التي نرتديها يوميا تحمل في طياتها الكثير من المخاطر، لأنها تحتفظ بالكثير من المواد الكيميائية الخطرة التي لا تزول عن طريق الغسيل. ويقول علماء جامعة ستوكهولم السويدية إن الملابس التي نرتديها يوميا تحمل مخاطر مميتة، بسبب ما تحمله من مواد كيميائية تبقى فيها حتى بعد الغسيل. توصل الخبراء إلى هذه النتيجة بعد اختبارهم عينات عشوائية لملابس مأخوذة من شبكات البيع المحلية والعالمية، حيث اكتشفوا احتوائها على آثار مواد مسرطنة. وبعد دراستها بالتفصيل تبين أنها يمكن أن تحتوي على نسبة عالية من المواد الكيميائية بما في ذلك تلك التي لا علاقة لها بصناعة الأنسجة والملابس. ويشير الباحثون في تقريرهم إلى أن «التحلل الأولي بين وجود مئات المركبات الكيميائية في الملابس. وبعد تحديدها تبين أن بعضها لا علاقة له بإنتاج الملابس، بل ظهرت على الملابس نتيجة نقلها».



اللحوم المصنعة والسرطان

أعلن خبراء منظمة الصحة العالمية أن اللحوم المصنعة مثل المقانق والسجق وشرائح اللحم المقدد وغيرها تسبب الإصابة بالسرطان. وجاء في التقرير الذي أعده خبراء المنظمة أن 50 غ من اللحم المصنوع يوميا يزيد من احتمال الإصابة بسرطان القولون بنسبة 18 بالمائة. ووفق هذه المعلومات يصنف خبراء المنظمة اللحوم المصنعة في صف واحد مع عنصر البلوتونيوم والكحول اللذين يتسببان بالسرطان. هذا طبعاً لا يعني أن تناول سندويتش من هذه المواد خطورته تعادل خطورة التدخين. يقول الدكتور كورت ستريف من منظمة الصحة العالمية، إن خطر تطور سرطان القولون بسبب تناول اللحوم ليس كبيراً، ولكن احتمال ظهور المرض يزداد طردياً بزيادة كمية اللحوم التي يتناولها الشخص. لذلك ينصح الخبراء بتقليل نسبة اللحوم الحمراء واللحوم المصنعة في غذائهم، وتناول مواد غذائية غنية بالألياف والفواكه والخضروات. كما يجب المحافظة على الوزن خلال سنوات العمر وممارسة النشاط البدني والتقليل من تناول الكحول.



منظومة لمعالجة الفضلات البشرية

ابتكر علماء من مقاطعة كراسنويارسك في روسيا منظومة تتكون من مفاعل سعته 6 لترات وقادرة على معالجة فضلات 24 شخصاً وتحويلها إلى أسدة. ويمكن استخدام هذه الأسدة في تسميد الأراضي الزراعية، حيث تبين أن الخواص البيولوجية للمنتجات الزراعية التي حصل عليها العلماء بعد استخدام هذه الأسدة لا تختلف بشيء عن المنتجات الزراعية الاعتيادية. المشكلة الرئيسية في استخدام هذه المنظومة أنه يتطلب كمية كبيرة من بيروكسيد الهيدروجين. هذا ما يؤكد الباحث في معهد الفيزياء البيولوجية سيرغي تريفونوف مضيفاً أن المفاعل الذي ابتكروه يصرف حوالي 800 واط-ساعة، أي أقل من المكواة أو إبريق الشاي الكهربائي. ومن المحتمل أن تُستخدم هذه المنظومة في المحطة الفضائية الدولية أيضاً. وقال إن علماء من معهد الكيمياء اقترحوا طريقة ثانية. ولكنها تحتاج إلى دراسات وتعديلات تكنولوجية.

عبد المسيح «قام من جديد»

باختصار..!



موقف.. ضد عنف الشرطة الأمريكية

طالب «اتحاد إدارة شرطة نيويورك» اليوم بمقاطعة أفلام كوانتين ترانتينو، إثر مشاركته أول من أمس في تظاهرة في نيويورك، اعتراضاً على وحشية الشرطة. المخرج والسيناريست الأميركي الحاصل على أوسكار يرى أن المسألة «لا تؤخذ على محمل الجد»، حيث انضم المخرج كوينتين ترانتينو إلى المحتجين في نيويورك الذين خرجوا في مظاهرة ضد عنف الشرطة، وعلق المخرج على الحدث: «أرى في الآونة الأخيرة تصرفات الشرطة العنيفة، فهم يتحولون بهذه الممارسات من رجال أمن إلى مجرمين، يجب وضع حد لهذه المهزلة وأنا مع الضحية ضد الجلاذ».

التظاهرة من تنظيم كارل ديكس من «الحزب الشيوعي الثوري» والمؤلف والناشط كورنيل ويست، وجالت شوارع المدينة الأميركية على مدى ثلاثة أيام تحت شعار **RiseUpOctober** «انهض يا أكتوبر». وتأتي هذه الخطوة على خلفية تزايد حالات القتل في البلاد على يد رجال الشرطة، علماً بأن صحيفة «واشنطن بوست» كانت قد ذكرت في 25 أيلول الماضي أن 800 شخص لقوا مصرعهم نتيجة إطلاق رجال الشرطة الأميركية النار عليهم، منذ بداية عام 2015.



مصر تستعيد 720 تحفة أثرية

أعدت السلطات المصرية إلى الوطن في السنة المنصرمة 720 تحفة أثرية سرقت أو هربت بشكل غير شرعي إلى خارج، حسبما أعلن وزير الآثار المصري.

وكانت هذه الآثار قد فقدت في أوقات مختلفة من المدافن المصرية وهربت إلى خارج البلاد. وطرح بعضها في مزادات علنية.

وفي سياق متصل، يسعى فريق علمي، يضم خبراء من أربع قارات، إلى الكشف عن مزيد من أسرار الأهرامات وكيفية تشييدها قبل أكثر من 4500 سنة عن طريق استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في مشروع طموح يمتد طوال العام 2016، الذي سيكون «عام الأهرامات».

أعلنت وزارة الآثار المصرية أن «مشروع استكشاف الأهرامات وأسرارها» سيبدأ في الأول من تشرين الثاني المقبل، على أن يستمر عاماً كاملاً، وسيكون العام «2016 عام الأهرامات.. عاماً فاصلاً في تاريخ الأهرامات المصرية والكشف عن مزيد من أسرارها» باستخدام وسائل تقنية غير ضارة. ويبلغ عدد الأهرامات في مصر نحو 100 هرم، ولكن مشروع استكشاف أسرار الأهرامات سيضم أربعة أهرامات.

● وكالات

■ نور دياب

هناك حيث الأرض والزهور هي الشاهد الوحيد على البشر، تراقبهم بصمت، تتفاعل معهم، تحاول أن تفهم ما يميزهم عنها، وتكتب تاريخاً مفقوداً لأشخاص لن يذكرهم التاريخ يوماً، تكتب حكايات أجيال مرت عليها هي وحدها، بما فيها من قساوة وجوع وبرد وحرب، بما فيها من خير وعطاء ودفء وسلم..

الأرض والأزهار.. تعرفها!

عبد المسيح ولد في قرية تل خريطة، إحدى قرى الجزيرة السورية، ابن عائلة بسيطة، كان هادئاً رزيناً جاداً، اضطرت لإعادة البكالوريا ثلاث سنوات كي يدخل كلية الطب بفارق علامة واحدة أو علامتين. في السنة الثالثة حمل الخبر السعيد لوالده الذي كان يسقي أرضه بقدميه العاريتين، قال «وأخيراً...». ميزت الأرض دموع والده المألحة عن المياه التي كانت تشربها وسمعته وهو يقول في سره «عسى ألا يضع جهداً في هذه الأرض».

درس عبد المسيح الطب في جامعة حلب، وتخرج منها بعد عناء طويل. عانى كغيره من طلبة تلك الجامعة، ابتداء من الانتقال لمحافظة بعيدة، واختلاطه بالقدامين من كل أنحاء سورية والتعامل مع طبائعهم وعاداتهم المختلفة، هؤلاء الآتين من أجل العلم وهاجس تأمين القوت في قادم الأيام، وليس انتهاء بالكم الهائل من المعلومات المطلوب للدراسة. عاد عبد المسيح لأهله، والأهم لأرضه التي كان يحدثها عن حكاياه قبل أي كان، لأنها كانت مثله تنصت بصمت وتفرح له دون دموع وتعدده بالخير والعطاء.. وتعلمه وتربيه. عاد ليرد الجميل، وعمل جاهداً كي يترجم عرق من تعبوا إلى دواء، تكفيه ابتسامته الشيوخ ودعوات الأمهات والراحة والرضا الذي يمنحه المسيح للمرضى. لم يكن له أعداء.. لم يبخل على أحد بشيء؛ لم يؤذ نملة - على حد تعبير كل من عرفه..

ثم جاء «داعش»!

كان جزءاً لا يتجزأ من الواقع والأرض الذي دخلت عليه ما سمي «داعش».

شعرت الأرض بأن هناك كائناً غريباً على وجهها، وأحست بثقل أقدامه، لم تكن أقداماً مألوفة، فالأرض لم تسمع من قبل أصواتاً غريبة كالتي سمعتها لتلك القذائف والرشاشات ولأزيز الدبابات ودوي تلك الانفجارات. ولم تسمع لغات مختلفة وأحاديث غريبة واتهامات رديئة. بل سمعت أصواتاً جديدة، صرخات لنساء ملؤها الحنين والبكاء على كل مفقود ومخطوف وشهيد.

كان كل شيء غريباً، حتى أن الأرض تصورت أنها تستطيع أن تكون جزءاً من هذه الغرابة لتخرج من صمتها وتصرخ الرحمة.. الرحمة!

اختطف عبد المسيح على يد داعش في 2015/2/23 هو وعائلته وأبناء وبنات قريته، وبعضاً من أفراد قرى الخابور الأخرى المجاورة من بينهم نساء وشيوخ وأطفال.

استيقظت الأرض في صباح عيد الأضحى الماضي مبهتة، عليها تعبد بعضاً من الفرح الذي يصاحب الأعياد عادة، فكانت شاهدة على المشهد الذي لن تنساه أبداً حيث اقتاد مسلحون من تنظيم داعش ستة أشخاص من المختطفين إلى تلك السهول، كان عبد المسيح بينهم، طلبوا إليهم أن يجثوا وأن يتلوا أسماءهم ومواليدهم، اعتقد عبد المسيح لوهلة بأنه يمثل مسرحية، من شريط حياته أمام عينيه وهو جاث على تلك السهول، سخر منهم في سره فهو يعرف الله أكثر منهم.. أطلقوا رصاصة على رأسه، أردته قتيلاً هو وآخرين، قاموا بتصوير جريمتهم ونشرها على «فايس بوك»، متباهين بإيمانهم الزائف.

تذكرت الأرض مشهداً ماثلاً قبل قرابة 2000 عام وعلى أرض قريبة، أرض فلسطين المقدسة حين صلب المسيح على يد اليهود. تجدد ألمها مرة أخرى وصرخت «قم يا عبد المسيح... قم يا عبد المسيح قم» لكن وحده المسيح قام من جديد.

رحيل الفنان الفلسطيني بهاء البخاري



للمدائن الفلسطينية القديمة وفي مقدمتها مدينة القدس. أقام مجموعة معارض خاصة في فن الكاريكاتير، له مساهمات متنوعة في ميادين إنتاج اللوحة التصويرية والرسوم المتحركة، ومجالات تأليف الكتب المصورة الخاصة بالأطفال واليافعين. وكانت القدس حاضرة في أكثر لوحاته.

والبخاري من مواليد مدينة القدس في العام 1944، عمل في الصحافة الكويتية كرسام للكاريكاتير بين عامي 1964 و1988، وصحيفة «القدس» الفلسطينية بين عامي 1994 و1999، وجريدة «الأيام» الفلسطينية منذ العام 1999 حتى وفاته..

توفي رسام الكاريكاتير الفلسطيني بهاء البخاري، مساء الخميس، عن عمر يناهز 71 عاماً، بعد صراع طويل مع المرض.

يعتبر البخاري أحد أبرز أعمدة الفن التشكيلي والكاريكاتيري الفلسطيني بدأ انطلاقته في الكويت، حيث كان من أبرز الشخصيات التي استخدمها في رسوماته، أبو عرب، وأبو العبد.

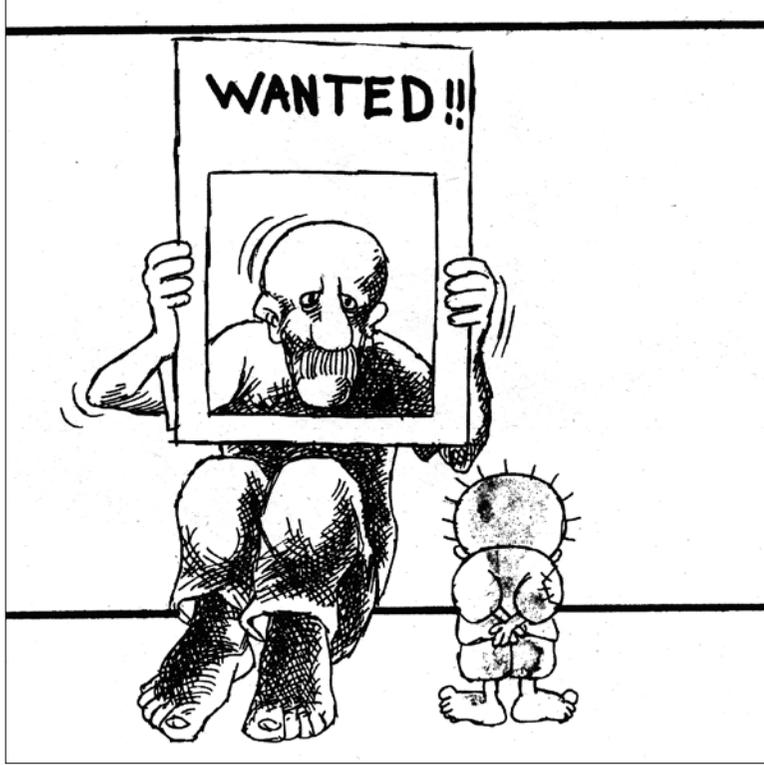
شكلت لوحاته جزءاً من الذاكرة الفلسطينية، سجلت يوميات الفلسطيني الحياتية في الريف والقرية والمدينة، فهو يلتقط فكرة الكاريكاتير من المجتمع ومن خلال متابعتة اليومية للأحداث. وقد اهتم بمواضيع التراث، وتسجيل معالم بصرية

«حنظلة.. تاريخ آخر لفلسطين»

محطات الفنان الراحل وبإطلاء على الحاضر اليوم، وخلود فكره ورمزه الأبدي «حنظلة» على جدران الأزقة والمخيمات الفلسطينية. حيث شكّل ناجي العلي «صوتاً للأمل» و«للعودة إلى فلسطين». وتطورت رسومه مع الوقت، واكتسبت نضوجاً فنياً بدأ يظهر في الرمز التي أنتجها، وكانت الشخصية الأبرز هي «المقاوم الفدائي» الذي يزر رأسه بالكوفية الفلسطينية. سرعان ما طعنت المقاومة بخناجر من الخلف، مما جعل العلي يركز على فضح كل من يدعي بأنه «يناضل من أجل فلسطين»، كما ركز العلي في رسومه على دور الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن عن موقفه ضد مشروعها، وتصاعدت نبرة النقد السياسي والمعنوي أمام تقديم الآلاف الشهداء.

الشاهد.. المستمر!

يوضح الكتاب أيضاً أن شخصية حنظلة ليست «صورة طفل ساذج يروي الحكاية ويسمنا إياها»، بل هو كما قال ناجي «الشاهد الذي يدق ناقوس الخطر» على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هو عابر للحدود ويختزن ذاكرة ثقافية ضخمة، ومنها يورد «رسائله لإثارة الوعي» في الرأي العام. مما يؤكد القدرة التي امتلكها في أعماله وظلت حية تواجه مغتاليه، وتستقرئ الأحداث بعد ربع قرن من إنجازها، كأنها رسمت اليوم. يطوي «كتاب حنظلة» فصوله بالحضور القوي لرسوم ناجي ورمزه «حنظلة» رغم مرور كل هذه السنوات. هذه الشخصية بصدقها صارت تختصر مأساة الشعب الفلسطيني، ورسوم ناجي فتحت كوة «الأمل بالنصر وبالعودة إلى فلسطين».



«1982». مؤكداً أن «اللاجئ الفلسطيني تحوّل إلى رمز قوي في وجه كل القوى المهيمنة على الأرض».

صوت الأمل

ينقسم الكتاب إلى خمسة أجزاء، وضع نصوصها محمد الأسعد، ومقدمتها الرسام الفرنسي الشهير موريس سينيه، وختم بسرد لأهم

يعيد خالد ناجي العلي التذكير بالإرث الذي مرّ عليه أكثر من 30 عاماً، ويضيف أن أحد أسباب نشر هذه السلسلة هو الإضاءة على القضية الفلسطينية وعلى خط والده المنحاز للفقراء وللمستضعفين. تفتح رسوم العلي أوراق الأحداث التي عايشها منذ الحرب الأهلية اللبنانية إلى اتفاق «كامب دافيد» وحرب الخليج الأولى والاحتياح الإسرائيلي للبنان

إعداد قاسيون

فقد أضاف خالد ناجي العلي خمسة رسوم لوالده إلى النسخة الثانية من كتاب «حنظلة». رسومات ناجي العلي.. تاريخ آخر لفلسطين» ليؤكد من خلالها تبيؤه ب«انتفاضة السكاكين» في الأراضي المحتلة، وكانت النسخة الأولى قد صدرت عام «2011»، وتحتوي 164 رسمة للفنان ناجي العلي وخمسة نصوص تختصر فنه وفكره، ضمن سلسلة تنشرها «الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها،» للتعريف بالقضية الفلسطينية ورفع الصوت عالياً في وجه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي عبر رسومات العلي».

الخيوط الأساسية!

وقد وضع خالد ناجي العلي أريشيف والده في متناول الحملة بهدف نشره للجمهور غير العربي، خاصة في فرنسا. ويذكر سيفان هالفي الناشط في هذه الحملة في باريس، في مقدمة الكتاب، أن رسمة شخصية «حنظلة» التي اكتشفها عام 2003 على أحد جدران قرية يانون القريبة من نابلس الفلسطينية، كانت الخيط الأساسي للتعرف إلى الشهيد ناجي العلي. ومنه انطلق متبحراً في أعماله بعد إدراكه أن الفنان يختصر تاريخ القضية الفلسطينية من خلال التزامه بها.

إن أحد أسباب نشر هذه السلسلة هو الإضاءة على القضية الفلسطينية وعلى خط والده المنحاز للفقراء وللمستضعفين

شاعر القصيدة الأولى!



إلى ما نشره البروفيسور قناتي كردوييف في كتابه «تاريخ الأدب الكردي» الصادر في لينينغراد من قصائد. أما الباحثة مارغريتا رودينكو، فقد كتبت دراسة عن شعره، مؤكدة أنه كتب قصائده باللغة الكردية، والحروف العربية وصنفت قصائده في ثلاثة محاور تضمنت: الحب، التصوف، معاداة الإقطاعية. وقد نشرت هذه الدراسة في النشرة الاستشرافية السوفيتية العدد الثالث لعام 1972.

عرف علي حريري بانتقاداته اللاذعة للإقطاعيين في قصائده. يقول في إحدى قصائده المترجمة عن الكردية: «إن هؤلاء الخانات لا يشبعون أبداً/ يبيتون هنا حتى تقصد الروح صاحبها/ وأي فرامانات يصدرها الأسياد/ هذا السيد الذي احتكر الحقيقة/ وسرق العقول هنا/ يظفر بالجواهر أمامنا/ قادماً من بذخشان/ وأنا الشاب الشاحب والفقير/ ضائع في هذه المدينة المتغيرة/ وفرض علي السفر في بيتي/ بينما يبيت هؤلاء الصلعان هنا/ حتى تقصد الروح صاحبها».

وفي قصيدة أخرى غزلية يقول: «أرسلوا هذه العيون إلى الشمس، لتأتيني بزجاجة نبيذ من هناك، وإذا قمت بوصف الحبيبية، ستتركون صوتكم جميعاً..». ويضيف في قصيدة أخرى: «وعندها بستان من مائة ربيع، تستنطق بالابل الخرساء لتفرد، تلفها مائة وردة، وبدأت البلاد تغني وتغني وتغني، وكيف أن الورد خرج من بين الجداول، وانهاش الشيلان والبفسج علينا».

ألان داود

يؤكد الباحث «الكردولوجي» الروسي ألكسندر جابا في كتابه «Recueil de Notices et recits KOURDES» أن الشاعر علي حريري ينحدر من قرية «حريري» في ناحية «شمزبان» في سنجق هكاري «ولاية هكاري حالياً»، وأنه عاش بين عامي «1009 - 1078م»، وكان شاعراً مشهوراً في نواحي الجزيرة والعراق وأرمينيا وأذربيجان وكردستان، وترك العديد من القصائد. عاش حريري وتوفي ودفن في قريته، وما يزال قبره هناك إلى اليوم، ولم يصلنا من أعماله المكتوبة والتي ضاع أكثرها سوى ديوان واحد، موجود في مكتبة الأديب سالتيكوف شيدرين العامة للدولة في سان بطرسبورغ الروسية. قام الباحث الكسندر جابا الذي كان يعمل أكاديمية سان بطرسبورغ الروسية بجمع قصائده التي نجت من الضياع والسرقة ونشر بعضها في كتابه السابق الذكر، ووضع بقية القصائد في مجموعة تحت اسم «علي حريري» وهي الموجودة اليوم في مكتبة شيدرين منذ القرن التاسع عشر. نشر الكاتب الألماني البرت سوسن في مؤلفه «نصوص كردية» المنشور في سان بطرسبورغ، بعض القصائد الإضافية للشاعر «علي حريري»، وكان قد جمعها أثناء رحلته البحثية العلمية التي قام بها إلى الشرق لمصلحة أكاديمية سان بطرسبورغ. وتكاد تكون النصوص التي جمعها الباحثان «جابا» و«سوسن»، النصوص الأصلية الوحيدة المتوفرة عن هذا الشاعر، بالإضافة

قليلون جداً من يعرفون اسم الشاعر علي حريري، كاتب أول قصيدة كردية باللهجة الكرمانجية العليا، أو الكرمانجية الشمالية، ويعود السبب في ذلك إلى الحروب والغزوات الإقطاعية التي حدثت في مناطق من الشرق، بين القرنين العاشر والخامس عشر الميلادي، والتي ضاعت أو سرقت أو أحرقت بسببها مكتبات كاملة، ضمت آلاف الكتب. وضع معها قسم كبير من تراث الشرق الغني والمتنوع، ومنها أعمال وكتابات هذا الشاعر.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدة الله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقدة	محمد فياض	0945817112

عندما قطعت يد الإرهاب العمياء رأس تمثال الشاعر أبي العلاء المعري، تداعت إلى الأذهان فوراً سيرة الشاعر الكبير الذي اشتهر بفيلسوف الشعراء، أو شاعر الفلاسفة، و كان الحدث مناسبة للتعريف بالشاعر وبقصائده وفكره وكونه قيمة إنسانية وإبداعية هائلة في تاريخ الحضارة السورية.

وعبي الذات.. متأخراً

■ عبير سليمان

عندما هاجم
الإرهابيون معلو
وحطموا تمثال
السيدة العذراء،
وعانوا خراباً في
كنائسها، وجرى
سرقة بعض آثارها،
صار حديث السوريين
الشاعر، عرافة معلو
ولغتها الآرامية
التي تشكل إحدى
الإضافات إلى القيمة
الإنسانية والتاريخية
لسورية، والتي ما
يزال سكان البلدة
القديمة يتحدثون بها
حتى اليوم.

عندما وصلت آلة الخراب الهمجية إلى تدمر، خسرتنا معبدتين وقوس النصر وقتل بعض أهلها بطريقة طاعنة في القهر لن ننساها ما حيينا، لم يكن الكثير من السوريين، ومن ضمنهم بعض أهل تدمر نفسها، قد تعرفوا قبل ذلك على قيمة ما خسرتنا ومن خسرتنا..

صفحة مباحثة

تتالت الفجائع والمجازر وأعمال التدمير ضمن تصاعد درامي مؤسف لأحداث الأزمة الدائرة وظروف الحرب على الأرض السورية، فمن الحسكة إلى حمص مروراً بحلب وإدلب.. ثم دمشق، لم تنج الأرض السورية من طعنات الخراب والتشويه، ويتعرف السوري خلالها، وربما لأول مرة، على كنوز بلاده الإنسانية والحضارية، يتعرف عليها وهي تسرق منه.

الأعراق الكثيرة التي تشكل النسيج البشري الذي يقطن هذه الأرض، الأديان المختلفة، القرى والبلدات، الآثار والأوابد من العصور المختلفة، المبدعون والعلماء والفنانون.. كان كل فقد كبير مرفقاً بدلالات على ثراء المفقود، وفجأة تولد لدينا انطباع عام بأننا قصرنا بحق أنفسنا، وبحق جارنا في الشارع المجاور والمدينة المحاذية، وتلك البعيدة، كان جهلنا ببعضنا البعض صفقة مباحثة وقاسية.

وقف أمامنا، بعد كل ما مررنا به حتى الآن، تساؤل مشروع عريض يطرح نفسه: ماذا نعرف حقاً عن بلادنا، ماذا نعرف عن مواطنينا في الحاضر والماضي البعيد، وهل ما نعرفه كافٍ من خلال الأحاديث!

من يهتم ويتابع المنشورات والمقالات وحتى أحاديث الناس من مختلف المشارب والتوجهات، يكتشف حجم المشكلة التي تتخبط في شبكاتها جميعاً دون أن ندري؛ فالبعض يعرف عن أبناء القرى والمدن الأخرى والأعراق المتنوعة التي تسكنها والأديان الأخرى ما يشاع فقط أو ما قد يمر مرور الكرام، عبر ثرثرة عبثية أو خبر صحفي صغير وحسب، وصاحب الذاكرة القوية سيدعي ربما أنه تذكر معلومة حجمها ثلاثة أسطر على الأكثر من تاريخ المنطقة العريقة التي ازدهرت في قرون غابرة. أما مناهج التدريس فقد ركزت، بقصد أو دون

قصد، على التاريخ انطلاقاً من زمان «محدد» وأغفلت ما سبقه، وتخصصت بتعميق الانتماء إلى الهوية العربية على حساب الهوية الوطنية، وأهملت تسليط الضوء على الثقافات والأديان والتراث الفكري والأدبي لوحدة من أعرق الحضارات وأقدمها! اكتشفنا متأخرين أننا نقيم جغرافياً هنا، وننتهي تاريخياً إلى رقعة جغرافية أخرى، نتغنى بأمجاد غابرة أو أمجاد صنعها آخرون.. وحاول البعض في غمرة التيه هذه أن يكمل رسائل حضارية بعيدة، أو أن يتبنى رسائل أخرى في بعض الأحيان.

مضحك.. مبكي!

الصفحة التي تلقيناها سببت للبعض صحوه متأخرة، جعلت الكثيرين يبادرون إلى النباش في كتب التاريخ والأبحاث المنسية في مكتباتنا المغلقة، ثمة من أيقظ رسالة بعل، وثمة من استحضر عشتار، وثمة من بكى بحرقة على زنوبيا بعد ألفي عام من رحيلها. في سياق البحث عن بديل مما يجري وعن مستند تاريخي للهوية الوطنية الجامعة.

من المفارقات المضحكة المبكية أن بعض الدارسين والباحثين الأجانب



الظواهر المرضية التي تبدو وكأنها السمة العامة للبنية المجتمعية في سورية.

إن شكل التطور السياسي والاقتصادي - الاجتماعي في سورية، وأداء المؤسسات الإعلامية والثقافية الرسمية السورية بعدم إبراز الوعي الوطني السوري على حقيقته، وفتح المجال أمام وعي زائف وتصويره على أنه تعبير عن الواقع الاجتماعي السوري. فبعد أن بلغ الجهد المبذول لبث الفتنة بين السوريين أشده، طفت إلى السطح مخاوف متبادلة في بعض الأوساط، وافتراضات تدعو إلى الحذر والانتباه من الآخر رغم أنه لم يخطر ببال المتخوفين أنه على الضفة الثانية تنمو مخاوف مشابهة!

السوري المنتمي لجغرافيا وتاريخ سورية، والحريص على وحدتها، الجدير بحمل رسالة حضارية وتاريخية هائلة، معني بحمل هذا الإرث الغني وإبرازه وتطويره وإخراجه من كهوف التاريخ المظلمة التي يستند إليها البعض لتعميق الخلافات الثانوية وتهويلها وتضخيمها ضمن مشروع متكامل يستهدف العديد من الدول والمجتمعات.

كانوا يزورون سورية من مختلف أصقاع الأرض، فهناك من زار مناطق متعددة من سورية ليكمل رسالة التخرج المهمة باللهاجات المحلية في المنطقة الشرقية! على سبيل المثال، وآخر يريد أن يؤلف كتاباً عن الغنى الإنساني لبلد استوعب كثيراً من الأجناس والأعراق والأديان! في المقابل كان البعض من "الغوغائيين" منشغلاً بالسخرية من لهجات سورية معينة لأنها تنتمي لطائفة أو عرق آخر! إن اكتشاف الخلل أو العلل التي تعانيها البنى الاجتماعية المتعددة في مجتمعه، والتعرف على شرائحه الواسعة والمتنوعة وطريقة معيشتها وتفكيرها حاجة ضرورية وهامة لبداية الحلول المفترضة للخروج من الأزمة، فتشخيص المرض يسبق أي علاج، وتجاهل المشكلات لا يقود إلى شيء في النهاية سوى الانهيار أو الموت، وبطريقة محزنة.

ثمة ما يستحق البحث!

إن ما أبرزته الأزمة وأنتجتته خلال سنواتها الخمس، يضع على جدول أعمال السوريين ضرورة معرفة السبب الحقيقي والعميق الكامن وراء بعض



كان كل فقد كبير مرفقاً بدلالات على ثراء المفقود وفجأة تولد لدينا انطباع عام بأننا قصرنا بحق أنفسنا